ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٧٥ - ذو الحجة ١٤٣٧هـ سبتمبر ٢٠١٦م

اليوم الوطني ٨٦

دام عزك يا وطن

هيئة تنمية الصادرات السعودية.. الأثر لا يوازي الدعم!

لجنة خاصة لدراسة مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق

أ. محمد بن داخل المطيري لـ «الشورى»:
تقييم عمل المجلس يأتي بالنظر إلى مجمل مخرجاته لا إلى أطروحات أعضائه

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

دام عزك يا وطن

يوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر من كل عام ليس يوماً عادياً في تاريخ هذه البلاد، فهو يوم إعلان ميلاد هذه الدولة باسم المملكة العربية السعودية، بعد توحيدها وتأسيس أركانها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - إثر الملحمة الكبرى التي خاضها ورجاله المخلصون - رحمهم الله جميعاً - طيلة اثنتين وثلاثين سنة من الكفاح والجهاد حتى دانت جميع أقاليم الجزيرة العربية تحت راية التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله.

حينما تعود بنا الذاكرة إلى الوراء وتحديداً إلى ما قبل أكثر من مئة عام لتستعيد صورة ما كانت عليه الجزيرة العربية من الفوضى والتناحر، والجهل وانعدام الأمن، والصعوبات التي كان يواجهها حجاج بيت الله الحرام من وعورة في الطرق، وتعرضهم للسلب والنهب من قطاعها، ندرك حجم الجهود والتضحيات التي بذلها الملك عبدالعزيز وأعوانه من الآباء والأجداد لتوحيد هذا الكيان ورفع راية التوحيد بفضل من الله وتوفيقه ثم بعزيمة الرجال التي لا تكل ولا تمل أمام الصعوبات والتحديات التي كانت سائدة آنذاك.

إن ما نعيشه اليوم في هذه البلاد المباركة من نعم الأمن والاستقرار، والنهضة التنموية الشاملة، كان بعد توفيق الله ثم بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله- الذي سجل فصلاً في تاريخ هذه الدولة بإصلاحاته الإدارية، وتحديثه لأنظمتها، حمل الأمانة والمسؤولية وهموم أمته فقاد البلاد بحنكته السياسية ونفاذ بصيرته وقراءته للواقع واستشرافه للمستقبل، إلى ما هي عليه الآن من مكانة وتطور، ودور رائد في العالم الإسلامي بما يليق بمكانتها الإسلامية كونها حاضنة للحرمين الشريفين.إلى جانب دورها المحوري في المنطقة ومكانتها في خارطة العالم السياسية والاقتصادية.

وبما أن المواطن هو محور التنمية وهدفها، وركن أساس من أركان الدولة، فإن دوره ومسؤوليته كبيرة في أمن واستقرار الدولة، بالحفاظ على وحدتها، ومكتسباتها ومقدراتها، وترسيخ انتمائه لوطنه، وتفويت الفرص على أعداء المملكة بالتصدي للفتن والفوضى التي يسعون لإحداثها وسط المجتمع، وأن يكون المواطن هو الحارس الأمين على أرضه ووطنه.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نوجه تحية إجلال وتقدير للرجال البواسل حراس الحدود الذين يقفون على ثغور الوطن، يبذلون أرواحهم فداءً للوطن، لحمايته من الفئات الضالة ومهربي المخدرات، المتربصين بأمن هذه البلاد وشبابها. فجزهم الله خير الجزاء، وتغمد برحمته من قضى منهم شهيداً دفاعاً عن عقيدته ومجتمعه.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

ملف العدد

اليوم الوطني ٨٦

٦

اليوم الوطني .. تتويج لقصة كفاح .. وبطولة ملك يقف لها الإنسان متأملاً والتاريخ شاهدًا

تحل علينا ذكرى اليوم الوطني لهذا العام، وحق لنا أن نذكر صقر جزيرة العرب ومعيد مجدها من ذهب الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله-، رجل كتب التاريخ ببصماته وتوج الملاحم باسمه، رجل قدم قصة كفاح كانت أعجوبة في التاريخ، لم تأته أقاليم الجزيرة العربية المتناثرة صدفة أو ضربة حظ، وإنما دانت له بإيمان صادق وإخلاص نادر، هز به الجبال وهابته به الرجال، نال العز براية خفاقة تقوم على كلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، فأثبت للعالم أن همته الوثابة وعزيمته الراشدة يقف لها الإنسان متأملاً والتاريخ متذكراً والمنصفون يشيدون بها ويصفونها بأنها قصة بطولة في رجل، وأمة في ملك وشعب في دين ودولة.

٢٦

مداولات القبة

دعاها إلى الإسراع في إصدار نظام التعليم العام

الشورى يطالب وزارة التعليم باستراتيجية وطنية شاملة للتعليم

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الأربعين التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزارة التعليم بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم، تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة، وذلك من خلال تجسير الفجوة بين التعليمين العام والعالي، وتحقيق التكامل التام بينهما، وربط برامج التعليم بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص.

٤٦

الحوار

عضو الشورى الأستاذ محمد بن داخل المطيري لـ « الشورى»:

تقييم عمل المجلس يأتي بالنظر إلى مجمل مخرجاته لا إلى أطروحات أعضائه

درس القانون والأنظمة وجمع بين الدراسة الأكاديمية والوظيفة التي تنقل فيها من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إلى أن تم اختياره عضواً في مجلس الشورى في دورته السادسة، والتي من خلالها ترأس لجنة الحج والإسكان والخدمات لمدة عامين وأسهم وشارك في عدد من فعاليات المجلس ولجانه البرلمانية.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

الدراسة

٥٢

أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية والأخلاقية، وقيم الأمن الفكري، لدى طلاب الجامعات السعودية

أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

تعد شبكات التواصل الاجتماعي من أحدث ابتكارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأكثرها انتشاراً، وتعتبر من أحد الأشكال الرئيسة للإعلام الاجتماعي الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة للإنترنت والتي يطلق عليها (ويب ٢)، والذي يقوم فيه المشاركون أنفسهم بصناعة محتوى الإنترنت وتنظيمه وتعديله أو التعليق عليه أو دمجه مع إبداعاتهم الخاصة(٢). وهي تحقق سرعة التواصل وسهولة الحصول على المعلومة وتقوية العلاقات الاجتماعية، كما يتم الاستفادة منها في التبادلات التجارية والمصالح السياسية. لذا، فإن الشبكات التي لا تعدو كونها منتج تقني.

التحقيق

٥٨

تعثر المشاريع الحكومية يتطلب تطوير أنظمة ترسيتها وإعادة هيكلة قطاع المقاولات

شهدت المملكة العربية السعودية طفرة غير مسبوقة في حجم الإنفاق الحكومي خلال السنوات الماضية في مجالات عدة لتطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة في كافة المناطق، إلا أننا نلاحظ تعثر أو تأخر تنفيذ العديد من تلك المشاريع لأسباب عديدة.

وتوضّح الأرقام نسبة مخيفة في فشل تلك المشاريع. وفي هذا التقرير نستعرض بالتفصيل الأسباب الجوهرية لتعثر تلك المشاريع التنموية.

تحت القبة:

الشورى يوافق على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية ٢٤
مطالبة وزارة النقل بتطوير الطرق الدولية.. وتنظيم نشاط سيارات الأجرة وتطويره ٣٠
الشورى يدعو (هدف) إلى مراجعة خططه التدريبية ٣٥

في هذا العدد

حصاد الشهر ٦٦
متابعات برلمانية ٧٤

المقالات

د. صدقة يحي فاضل ٢٩
د. عبدالجليل السيف ٤٤
زامل شبيب الركاض ٦٥
د. دلال الحربي ..... شوريات ...٧٨

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa
حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA
المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

اليوم الوطني ٨٦

اليوم الوطني .. تتويج لقصة كفاح .. وبطولة ملك يقف لها الإنسان متأملاً والتاريخ شاهدًا

اليوم الوطني ٨٦

تحل علينا ذكرى اليوم الوطني لهذا العام، وحق لنا أن نذكر صقر جزيرة العرب ومعيد مجدها من ذهب الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله -، رجل كتب التاريخ ببصماته وتوج الملاحم باسمه، رجل قدم قصة كفاح كانت أعجوبة في التاريخ، لم تأته أقاليم الجزيرة العربية المتناثرة صدفة أو ضربة حظ، وإنما دانت له بإيمان صادق وإخلاص نادر، هز به الجبال وهابته به الرجال، نال العز براية خفاقة تقوم على كلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، فأثبت للعالم أن همته الوثابة وعزيمته الراشدة يقف لها الإنسان متأملاً والتاريخ متذكراً والمنصفون يشيدون بها ويصفونها بأنها قصة بطولة في رجل، وأمة في ملك وشعب في دين ودولة.

الملك عبدالعزيز وحد أمة، وبنى دولة قوية، دستورها الإسلام

الملك عبد العزيز أقام ملكه على شريعة عادلة، وشجاعة نادرة، طلب فيها من الله العون والمدد، وعليه توكل فتحقق له النصر، عبد العزيز كان ملكاً شاكراً لربه، حنيفاً مسلماً، وإماماً عادلاً، وحاكماً منصفاً، وحد البلاد على توحيد رب العباد، القوي فيهم ضعيف حتى يأخذ الحق منه، نصر المظلوم، ووصل الرحم، وأعان على نوائب الدهر، ووحد أمة ونشر ملة، وسار بهمة حتى غدا مضرب مثل في الحكم والعدل والإيمان، بنى دولة قوية، دستورها القرآن، وتعاليمها منطلقة من شريعة سيد الأنام وشعارها سماحة الإسلام، وعدل الرحمن، ملك جمع الله به القلوب، وألّف به بين القبائل والشعوب، به كانت الألفة وانتفت الفتنة والفرقة.

الذكريات العظيمة هي تلك التي تحفظها الأجيال؛ جيلا بعد جيل، ،والتاريخ العريق رمزٌ مشرقٌ في قلوبنا وعقولنا نحن أبناء موطن النور والإيمان ، والأمن والأمان؛ لأن أصالتنا لها عبقها الخاص وموقعها الخاص في بؤرة الذاكرة.

واليوم الوطني يشهد عبقرية سياسة البطل، وبخطوات البناء الحضاري الذي يرسم علامات الجهاد للمؤسس. وتبقى هذه الذكرى محفوظة في ذاكرة التاريخ، وهذا اليوم الخالد هو يوم البناء وهو يوم العز ويومٌ يجب أن نعتز به وأن نفتخر به وبشموله لأنه رمز لعطاء أمة، وتجديدٌ للولاء والتضحية، وتأكيد للتصميم واستمرار للتفاعل الذي أثمر ولا يزال يثمر لتبقى هذه الدولة الفتية شامخة. فبلادنا نموذج للنماء والتنمية واستقرار لمؤسسة الحكم، ومقر للصداقة والمحبة والإخاء.

إن الاستقرار السياسي والاجتماعي كان من أبرز المكاسب التي رسختها الوحدة الوطنية والتي أسست للنهضة التي بدأها الملك المؤسس، وأكملها من بعده أبناؤه المخلصون، وتبلورت جليا في مدرسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الإدارية والسياسية.

وبالعودة إلى صفحات التاريخ، فقد ارتسمت على أرض المملكة مسيرة توحيد في ملحمة كفاح تمكن فيها الملك عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- من جمع قلوب أبناء وطنه على كتاب الله الكريم وسنة رسوله الأمين صلى

اليوم الوطني ٨٦

الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله

اليوم الوطني ٨٦

الله عليه وسلم، وقادهم في سباق مع الزمان والمكان لعمارة الأرض وإرساء قواعد وأسس وطن الشموخ. ويستلهم أبناء الوطن من ذكرى اليوم الوطني الهمة والعزيمة لمواصلة العمل والعطاء للرقي بالبلاد، بينما يقف الباحثون والمؤرخون وقفة تأمل وإعجاب في تاريخ هذا الكيان الشامخ، وقدرته على البناء وتخطي العوائق والصعاب، والتغلب على كل التحديات بفضل من الله وتوفيقه أولًا، ثم بالإيمان القوي والوعي التام بوحدة الهدف وصدق التوجه في ظل تحكيم شرع الله والعدل في إنفاذ أحكامه لتشمل كل مناحي الحياة.

إن اليوم الوطني لبلادنا الطاهرة تاريخ بأكمله إذ يجسد مسيرة جهادية طويلة خاضها البطل الموحد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز آل سعود -طيب الله ثراه- ومعه أبطال مجاهدون هم الآباء والأجداد - رحمهم الله جميعاً - في سبيل ترسيخ أركان هذا الكيان وتوحيده.. تحت راية واحدة هي راية التوحيد . ومثلما كان اليوم الوطني تتويجاً لمسيرة الجهاد من أجل الوحدة والتوحيد؛ فقد كان انطلاقة لمسيرة جهاد آخر.. جهاد النمو والتطور والبناء للدولة الحديثة، قادها الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وأكمل المسيرة من بعده أبناؤه البررة، الذين نهضوا بالدولة إلى ما هي عليه اليوم من تطور ورقي وتقدم في شتى المجالات.

وسار ملك الحزم والعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على نهج والده المؤسس في إدارة شؤون البلاد بالتمسك بشريعة الله، والعمل على تعزيز مؤسسة الحكم، وتطوير العمل الإداري بما يواكب المرحلة التي تعيشها المملكة اليوم، ويعزز من مكانتها إقليمياً وإسلامياً ودولياً، وجسّد الملك سلمان بن عبدالعزيز توجه الدولة على الصعيد الداخلي في مستهل كلمته التي وجهها لأبناء الوطن إبان توليه مقاليد الحكم قائلا : " شاء الله أن أحمل الأمانة العظمى، أتوجه إليه سبحانه مبتهلاً أن يمدني بعونه وتوفيقه ، وأسأله أن يرينا الحق حقاً وأن يرزقنا اتباعه ، وأن يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه ، وسنظل بحول الله وقوته متمسكين بالنهج القويم ، الذي سارت عليه الدولة منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله -، ولن نحيد عنه أبدًا ، فدستورنا هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم"، وشهدت المملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- تحولات عديدة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية امتداداً للعديد من النجاحات التي حققتها المملكة إقليميًا ودوليًا، ومن خبرة واسعة ودراية تامة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بأمور الدولة واهتمام المواطنين، ومن مبدأ استعانته بالكوادر الشابة المؤهلة لدعم مسيرة التنمية، ولنقل صورة حقيقية للعالم أجمع عما تشهده المملكة من حراك ونهضة تنموية شاملة في جميع القطاعات عبر الاستعانة بالكوادر الشابة والمؤهلة في هذه المرحلة، أصدر - أيده الله - قراراً باختيار

إعداد/ منصور العساف

اليوم الوطني ٨٦

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ورئيساً لمجلس الشؤون السياسية والأمنية، فيما اختير صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولياً لولي العهد وتعيينه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع ورئيساً لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

السياسة الخارجية تعبر بصدق ووضوح عن نهج ثابت ملتزم بقضايا الأمة الإسلامية

كما أصدر - حفظه الله - العديد من القرارات الحكيمة التي تعكس العزم في دعم التنمية الشاملة والنهوض بالمملكة في شتى الميادين الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وتجسد رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ حرص القيادة الرشيدة على تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على النفط كمورد رئيس للدولة، والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني عبر برامج اقتصادية ضخمة، ستمكن المملكة من موارد مالية تخفف من الاعتماد على النفط الذي تتفاوت أسعاره بين الارتفاع والانخفاض وفق التطورات الاقتصادية العالمية، ورسمت الرؤية الطموحة ملامح المستقبل المشرق للمملكة العربية السعودية في مجالات التعليم والصحة، والنقل والشؤون الاجتماعية، ومعالجة مختلف القضايا ذات العلاقة بالبطالة والسكن، والترفيه، والتحول إلى تخصيص العديد القطاعات الحكومية، لتطويرها والارتقاء بأدائها، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة.

أما في المجال السياسي فقد حافظت المملكة على نهجها الذي انتهجته منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة، وبعد النظر على الصعد كافة، ومنها الصعيد الخارجي الذي يهدف لخدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم، ومدّ يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولي، وأسس العلاقات الدولية المرعية المعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الأساس التي أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة، وما برحت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تعبر بصدق ووضوح مقرونين بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة المسجد الأقصى المبارك والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة مع التمسك بميثاق الجامعة العربية وتثبيت دعائم التضامن العربي على أسس تكفل استمراره لخير الشعوب العربية.

وبمناسبة اليوم الوطني يسر «الشورى» أن تعرج على بعض اللمحات التاريخية، لإعلان توحيد البلاد وتسميتها بالمملكة العربية السعودية، ولقصة العلم وشعار السيفين والنخلة...

قصة تسمية البلاد بـ «المملكة العربية السعودية»

أجمع المؤرخون على أن كافة أقاليم ومدن المملكة قد دانت لقيادة الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن منذ بداية عام ١٣٤٤هـ، وذلك بعد أن بايعه أهالي هذه الأقاليم بمدنها وقراها، وكانت البلاد حينها تسمى "مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها"، ولُقب قائدها الملك عبدالعزيز "ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها"، وفي ١٢ من جمادى الأولى ١٣٥١هـ رأى بعض المواطنين في مدينة الطائف وبعض أعضاء مجلس الشورى آنذاك ضرورة تحويل مسمى البلاد إلى "المملكة العربية السعودية" عبر برقية رفعوها للملك عبدالعزيز الذي وافق على المقترح بناءً على ما رفع من برقيات مماثلة حول المسمى الجديد من المدينة المنورة التي اجتمع أميرها عبدالعزيز البراهيم مع عدد من أعيان ووجهاء المدينة النبوية وقرروا رفع المقترح إلى الملك عبدالعزيز بالرياض..

وقد شارك في صياغة هذا الخطاب عدد من وجهاء البلد وعلمائها ومفكريها ذكرهم فؤاد حمزة في كتابه (البلاد العربية) ومنهم: فؤاد حمزة، صالح شطا، عبدالله الشيبي، محمد شرف رضا، عبدالوهاب نائب الحرم، إبراهيم الفضل، محمد عبدالقادر مغيربي، رشيد الناصر، أحمد باناجه، عبدالله الفضل، خالد أبو الوليد القرقني، محمد شرف عدنان، حامد رويحي، حسين با سلامه، محمد صالح نصيف، عبدالوهاب عطار.

نص الخطاب:

وأوضح الباحث والمؤرخ الأستاذ إبرهيم بن حمد آل الشيخ الذي أن نص الخطاب المرفوع للملك عبدالعزيز جاء على النحو التالي: (الحمد لله وحده إنه لما كان في هذا اليوم الثاني عشر من شهر جمادى الأولى من عام الواحد والخمسين والثلاثمائة والألف من هجرة صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم، اجتمع الموقعون أدناه للبحث والمذاكرة في أمره، فيه عز ومنعة وشرف وألفة، ووضع قرار يرفعونه إلى سدة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، نصره الله وأيد ملكه، ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد خص هذه البلاد بين شقيقاتها الأقطار العربية، فكانت أشرف صقعاً وأوسع رقعة، وأعز نفراً، وأظهر استقلالاً وسؤدداً، وأقدر على مواجهة الملمات والكوارث، وأسبق إلى الغايات والمصالح، ووهب أهلها مزايا لم تكن لسواهم فجاؤوا عنصراً عربياً، واحداً في أصله، واحداً في عاداته وتقاليده، واحداً في دينه وإسلامه، واحداً في تاريخه وعنعناته، ففي البلاد بأجمعها ما يوحدها ويجعلها وحدة عنصرية كاملة ويجعل أهلها أمة واحدة، لا فرق بين من اتهم منهم ومن أنجد، ومن أحجز وأيمن.

فلما كانت حال البلاد وأهلها كما مر، وكان لها هذا المقام الممتاز بين سائر الأصقاع والأمصار التي يقطنها العرب، وكانت أوضاعها الحكومية الراهنة لا تتلاءم مع طبيعة الوحدة التي هي وأهلوها عليها، وكان اسمها الحاضر وهو «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها" لا يعبر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية الواجب إظهارها فيها، ولا يدل إلا على

اليوم الوطني ٨٦

مسميات لأصقاع جغرافية لبعض أقطار العرب، تقصر عن الإشادة بالحقيقة الواقعة المشار إليها آنفا، ولا يرمز إلى الأماني التي تختلج في صدور أبناء هذه الأمة، للاتحاد والإئتلاف بين جميع الناطقين بالضاد، على اختلاف أقطارهم وتباعد أمصارهم.

ولما كانت الأوضاع الشكلية المشار إليها، لا تدل على الروابط العميمة الكائنة بين أفراد السكان، ولا على التضامن الموجود بينهم، على ما فيه عز البلاد وتعاليها - كما ظهر ذلك جلياً في التضامن في حوادث ابن رفادة الأخيرة - ولا على الارتباط الحقيقي بين شقي المملكة المهيبين تحت ظل جلاله الجالس على العرش.

فإن المجتمعين، يرفعون بكمال الخضوع، إلى سدة صاحب الجلالة أمنيتهم الأكيدة، في أن يتكرم بإصدار الإدارة السنية، بالموافقة على تبديل اسم المملكة الحالي إلى اسم يكون أكثر انطباقًا على الحقيقة، وأوضح إشارة إلى الأماني المقبلة، وأبين في الإشادة بذكر من كان السبب في هذا الاتحاد، والأصل في جمع الكلمة وحصول الوحدة وهو شخص جلاله الملك المفدى، وذلك بتحويل أسم "المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها" إلى "المملكة العربية السعودية" الذي يدل على البلاد التي يقطنها العرب، ممن وفق الله جلاله الملك عبدالعزيز آل سعود إلى توحيد شملهم وضم شعثهم.

هذا ولما كان الاستقرار والديمومة والثبات من الشروط الأساسية التي تستهدفها الأمم في حياتها السياسية والاجتماعية والتي لا أمل بمواجهة صروف الحدثان وكوارث الدهر إلاّ بها، والتي لا تقوم لبلاد ولا لأمة بدونها قائمة، كما هو مشاهد في تاريخ الأمم والحكومات والدول التي أهملت مثل هذا الأمر الخطير، وما آلت إليه من سوء المنقلب والمصير.

فإن المجتمعين يتقدمون إلى سدة صاحب الجلالة، الجالس على العرش، أطال الله بقاءه وأمد في حياته، باستعطاف آخر، مواده: أن يتفضل جلالته بإصدار الأمر الكريم بالموافقة على سن نظام خاص بالحكم وتوارث العرش، لكي يعلم الجميع من صديق وعدو، قريب وبعيد، أن هذا الملك موطد الأركان ثابت الدعائم لا تزعزعه العواصف ولا تثني عوده الأيام. وجلالته أطال الله عمره من يقدر أهميه هذا الأمر الخطير وفوائده العميمة في داخل البلاد وخارجها، وتقوية مركزها الأدبي والمادي. والله تعالى نسأل أن يوفق جلالة الملك المفدى إلى ما فيه الخير والصلاح.

قرار الملك

وعليه أصدر الملك عبدالعزيز في ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ الأمر الملكي رقم (٢٧١٦)، ونصه الآتي: بعد الاعتماد على الله، وبناء على ما رفع من برقيات من كافة رعايانا في مملكه الحجاز ونجد وملحقاتها، ونزولاً على رغبة الرأي العام في بلادنا، وحباً في توحيد أجزاء المملكة العربية أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: تحول اسم "المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها" إلى اسم «المملكة العربية السعودية"، ويصبح لقبنا بعد الآن "ملك المملكة العربية السعودية».

حفل أهالي الرياض

ويقول الأستاذ إبراهيم آل الشيخ: إن الاحتفالات أقيمت في مدن وقرى المملكة، ففي الرياض العاصمة أقيم حفل شرّفه الأمير سعود الذي خطب في الجماهير قائلاً: "إننا لم نكن نشعر منذ تأسيس هذه المملكة بأية تفرقة بين أبنائها؛ لأن الله قد وحد بينهم في الدين واللغة والقومية.

ولذلك فإننا ما كنا نرى مانعاً من قبل في اختلاف الأسماء، ولكن عندما أعربت الأمة عن رغبتها في هذا التوحيد بهذا الاسم، ووافق عليه جلاله الملك أيده الله واتخذ منه دليلاً على نضوج الرأي العام وشدة ترابطه، بل وتمكن الحب من قلوب أبناء هذه الأمة مما جعلهم يتذوقون لهذه الوحدة.

ثبت لدينا أن في احتفالنا هذا ما يعبر عن ذلك أصدق تعبير، وأني أعلن باسم جلاله الملك المعظم أيده الله أن هذه المملكة أصبح اسمها: "المملكة العربية السعودية" بدلاً من «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها" وإيذاناً بزوال جميع الفوارق التي كانت تسيطر على أجزاء هذه المملكة.

حفل أهالي مكة

كما أقيم حفل مماثل في مكة المكرمة خطب فيه الأمير فيصل النائب العام لجلالة الملك فقال: إنني لا أستطيع أن أعبر لكم عما يخالج نفسي من الغبطة والفرح والسرور في هذا اليوم الذي من الله به علينا، وعلى هذه الأمة العربية المسلمة بالتوحيد ضمن مملكة واحدة، وزوال جميع الفوارق بين أبنائها، وإني أبلغكم شكر جلاله الملك المعظم نزولاً عند رغبه الأمة وأصدر أمره العالي بالموافقة على ما رأيتموه من جعل اسم المملكة هذه: "المملكة العربية السعودية" بدلاً من "مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها».

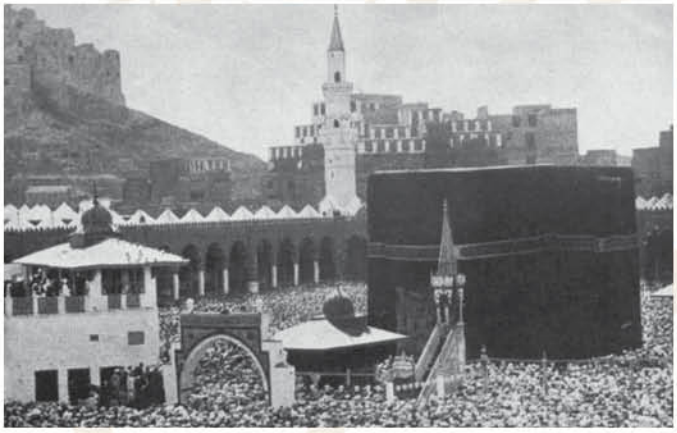

راية التوحيد

أثبتت الدراسات التاريخية أن علم المملكة الذي تتوسطه عبارة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) جاء متوارثاً من تلك الراية التي كان يحملها حكام آل سعود حين نشرهم للدعوة وتوسيع مناطق نفوذهم أبان الدولة السعودية الأولى.

اليوم الوطني ٨٦

وقد ذكر الباحث والمؤرخ «عبدالرحمن الرويشد» أن الراية إبان الدولة السعودية الأولى كانت خضراء مشغولة من «الخز» و«الإبريسم»، وقد كتب عليها عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وأنها كانت معقودة على سارية بسيطة، وأن هذه الراية استمرت من عهد المؤسس الأول الإمام محمد بن سعود وابنه الإمام عبدالعزيز بن محمد وابنه الإمام سعود بن عبدالعزيز وابنه الإمام عبدالله بن سعود حيث يقول: إن علم المملكة اليوم هو نفس الراية والبيرق الذي كان يحمله جند الدولتين (السعودية الأولى والثانية) منذ نشأتها.

وهو عبارة عن قطعة من القماش الأخضر خط في منتصفها بخط واضح عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وتحت العبارة رُسِمَ سيف، يرمز إلى القوة والجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة التوحيد خفاقة في ربوع الكون، مضيفاً أنه ومراعاة لالتزام مواصفات معينة لأطواله، نصت التعليمات على أن يكون العلم الوطني مستطيل الشكل، عرضه يساوي ثلثي طوله، ولونه أخضر، يمتد من السارية إلى نهاية العلم، وتتوسطه عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وأسفل العبارة سيف مسلول، تتجه قبضته إلى القسم الأدنى من العلم.

علم خاص

وأضاف «الرويشد» أن هناك تعليمات تنص على أن يكون هناك علم خاص للملك، يطابق العلم الوطني في أوصافه، ويطرز في الزاوية الدنيا منه والمجاورة لسارية العلم شعار المملكة، ذاكراً أنه مع تصاعد الصراع البريطاني الفرنسي جاء «دومنغو باديا ليبيلخ» الذي تظاهر بالإسلام وتخفى تحت اسم «الحاج علي العباسي» ليعمل لحساب «نابليون الثالث»، وليسبر غور الحركة الإصلاحية في نجد، حيث وصل ذلك العميل إلى مكة في ١٤ من ذي القعدة عام ١٢٢١هـ الموافق (شهر يناير ١٨٠٧)، وأتيح لهذا الجاسوس حينها فرصة رؤية دخول جيش الإمام سعود إلى مكة المكرمة، البالغ عددهم ٤٥ ألف وهم في ثياب الإحرام، كما شاهد جيش سعود وأتباعه يزحفون داخل مكة ليؤدون المناسك، يتقدمهم عَلَم أخضر طرزت عليه بحروف كبيرة بيضاء عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، كما ذُكر أن «جون لويس بوكهارت» الذي وصف جيش الإمام سعود بن عبدالعزيز قد دوّن في ملاحظاته أن لدى كل شيخ أو أمير من أمراء الإمام سعود راية خاصة، وأن سعوداً يمتلك عدداً من الرايات المختلفة.

مشهد وفريد

ويشير «الرويشد» إلى أن أول راية رفعت في العصر السعودي الأول كانت عام ١٥٧هـ (١٧٤٤م)، موضحاً أن «ابن بشر» ذكر في تاريخه أن الإمام عبد العزيز بن محمد الحاكم الثاني في الدولة السعودية الأولى، وابنه الإمام سعود كانا يبعثان رسلهما إلى رؤساء القبائل، ويحددان لهم يوماً ومكاناً معلوماً على ماء معين، وتتقدمهما الراية، فتنصب على ذلك المورد، فلا يتخلف أحد من رؤساء القبائل، موضحاً أن القبطان الإنجليزي «آي آر بيرس» شاهد من

على ظهر سفينة «بيرسيوس» التابعة للبحرية البريطانية استعدادات مبارك الصباح والإمام عبدالرحمن الفيصل لـ«معركة الصريف»، حيث وصف الاستعدادات: «حقاً لقد كان المشهد رائعاً وفريداً وأظن أنه كان هناك ما لا يقل عن عشرة آلاف رجل وكان من بينهم قوات آل سعود التي كانت تحمل راية خضراء اللون وقد كتب عليها (لا إله إلا الله محمد رسول الله.

رياض الجنة

وأوضح الباحث «الرويشد» أنه كان يتولى خياطة الرايات وإعدادها والكتابة عليها أهل بيت معروف في الرياض، ويذكر أن آخر من تولى شأن راية الملك عبدالعزيز هو «عبد الله بن محمد بن شاهين»، ثم أوكل الأمر بعد ذلك إلى الشيخ «سعد بن سعيد» وابنه «عبدالمحسن بن سعد بن سعيد» من أهل الرياض، ثم آل أمرها فيما بعد إلى جهات اختصاصها، وفي يوم ١٣٥٧/١/١٢هـ الموافق ١٩٣٨/٣/١٣م صدر نظام رفع العلم بالأمر السامي الكريم رقم ٧/٤/١ ونشر في الجريدة الرسمية، لافتاً إلى أن اللون الأخضر اختير كرمز إلى رياض الجنة، وعبارة التوحيد تعبيراً عن وحدانية الله والتأكيد على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو رسول الله وخاتم النبيين، وقد ذكر الريحاني في تاريخه: أن الراية التي حملها الملك عبدالعزيز – يرحمه الله – في أول عهده كان الجزء الذي يلي السارية منها أبيض، وكان فيها جزء أخضر، وكانت مربعة تتوسطها عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) ويعلوها سيفان متقاطعان، ثم تغير شكلها – بعد ذلك – فضمت سيفاً واحداً تحت كلمة الشهادة كتب تحته «نصر من الله وفتح قريب».

حاملوا البيرق

ويعدد «عبدالرحمن الرويشد» أبرز من حمل البيرق في العصور السعودية على النحو التالي: أولاً «إبراهيم بن طوق»: من أسرة آل طوق (المعامرة) من سكان الدرعية، ولم يمددنا التاريخ بمزيد من المعلومات عنه، ولا عما كانت تتطلبه مهنة حمل الراية، وإن كان «ابن بشر» قد أفادنا في تاريخه أن الإمام عبدالعزيز الحاكم الثاني في الدولة السعودية الأولى وابنه سعود كانا يحددان مكاناً معلوماً على ماء معين في يوم معروف لاجتماع الناس، وأنه يتقدم إلى ذلك المكان لرفع الراية (البيارق) التي تنصب على ذلك المورد، وعندما تناول ابن بشر سيرة الإمام (تركي) مؤسس الدولة السعودية الثانية قال: كان ذلك الإمام يكتب لأمراء البلدان يأمرهم بالخروج والاجتماع في مكان معين، ثم يخرج الراية من قصره فتنصب قريبة من باب قصر الحكم في الرياض قبل خروجه بيوم أو يومين، مضيفاً أن ثاني من حمل البيرق هو «عبدالله أبو نهية».

وقد أشار إليه المؤرخ «ابن بشر» وإلى بطولاته ومواقفه في الدفاع عن بلدة الدرعية عند حصارها عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) / وآل «أبو نهية» أسرة عريقة من أسر الدرعية تسكن بقيتهم اليوم مدينة الأحساء وما حولها، وقد توفي «عبدالله أبو نهية» إبان ذلك الحصار الغاشم عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م)، وثالثهم هو «الحميدي بن سلمة» و«آل سلمة» أسرة من أسر الرياض المعروفة منذ القدم، ويتذكر الناس عدة أسماء من هذه الأسرة ممن حمل الراية في الدولة السعودية الثانية، منهم «الحميدي» الذي توفي في أحد المعارك، ذاكراً رابع من حمل البيرق وهو «صالح بن عبدالله بن هديان» من أسر الرياض المعروفة، وقد حمل الراية في آخر الدولة السعودية الثانية وأول الثالثة، كما كان ممن حمل راية أبناء سعود بن فيصل، وقد كلفه الملك عبدالعزيز بحمل راية حجاج العارض السنوية التي كان ينطلق بها مع الراية في كل سنة، ويلتف حولها الحجاج حتى مكة، ثم يعود بها مع القوافل إلى حيث انطلقوا، وقد ظل ذلك التقليد متبعاً في أول عهد الملك عبدالعزيز حتى إعلان توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م).

ويستمر «الرويشد» في سرد أسماء حاملي البيرق حيث ذكر أن خامسهم هو «إبراهيم الظفيري» من قبيلة «الظفران» وهي أسرة متحضرة من أسر الرياض، لهم بساتين نخيل غربي الرياض، تعرف بنخيل «الظفران»، ثم عرفت فيما بعد ب (الشرقية) في الرياض، وقد حمل «إبراهيم» الراية ل (عبدالله بن فيصل) ثم لأخيه (سعود بن فيصل) ثم وكلت إليه رئاسة قلعة الحامية في جزيرة قطر، وهي قلعة سعودية كانت تحمى من قبل الدولة السعودية قديماً، موضحاً أن السادس هو «عبداللطيف بن حسين المعشوق» من أسرة «آل المعشوق» المعروفة، من سكان الدرعية ثم الرياض، ولهم صلة قديمة بالأسرة السعودية في أدوارها الثلاثة، ويلقب هذا البيارقي الشجاع بلقب «الشليقي»، وكان قد حمل الراية للإمام (سعود بن فيصل) وعندما خرج الإمام (عبدالرحمن) بعائلته إلى الكويت التحق بهم آل المعشوق، وكان «عبد اللطيف» أول من حمل الراية للملك عبدالعزيز عام ١٣١٩هـ (١٩٠٢م)، وتوفي في معركة البكيرية عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) بعد أنه شهد كل المعارك قبلها، حاملاً الراية الخضراء، ولم يتخلف حتى عن غزوة واحدة، مبيناً «الرويشد» أن «منصور بن عبداللطيف المعشوق» هو سابع من حمل البيرق وهو ابن حامل الراية السابق، حيث حمل راية الملك عبدالعزيز في المعركة نفسها، ولم يلبث أن توفي تحت الراية ودفن الاثنان معاً في أرض البكيرية.

ظروف استثنائية

وكشف الباحث «الرويشد» أن «عبدالرحمن بن مطرف» هو ثامن من حمل البيرق حيث تسلم الراية بعد آل معشوق وحملها في معركة «روضة مهنا» عام ١٣٢٤هـ ((١٩٠٦م)، وأصيب بعدة جراحات، وكان يحمل الراية أثناء علاج جراحة شخصيات أخرى، لكنه يعود إلى حملها حتى تم للملك عبدالعزيز توحيد مملكته، بل وحملها في أوقات السلم وقبلها أيام الحرب.

ثم حملها ابنه «منصور» ثم حفيده «مطرف» ثم «عبدالرحمن بن مطرف بن منصور الثاني»، وما تزال الراية المظفرة في يد «آل مطرف»، وهم أسرة معروفة من أسر الرياض، موضحاً أنه ما دمنا بصدد تعداد من حملوا الراية السعودية المظفرة ممن أشار إليهم التاريخ أو تداولت ذكرهم الألسنة.

فإن من الإنصاف أن نشير إلى رجال آخرين حملوا هذه الراية في ظروف استثنائية، وخاضوا بها بعض المعارك، مثل: «علي بن حويل» من آل حويل، و» إبراهيم بن ودعان» و» محمد بن عبدالله بن ريس» وغيرهم، وجميعهم من أهل الرياض.

مؤكداً أن لكل بلدة من بلدان نجد، ولكل هجرة من هجر البادية، علم يحمله شخص من بينهم، وهو العلم الوطني نفسه الذي يحمله الحاكم من آل سعود، الذي ينطلق من عاصمة ملكه.

اللون الذهبي

ويتحدث الباحث «الرويشد» عن العلم الخاص بالملك فيقول: إنه في عهد الملك فيصل - يرحمه الله - صدر الأمر الملكي رقم م/٣ في ١٣٩٣/٢/١٠هـ (١٩٧٣م) الخاص بنظام العلم السعودي، وجاء من ضمن فقراته استحداث علم الملك الخاص، وهو العلم الوطني مضافاً إليه شعار المملكة باللون الذهبي في الركن الأيمن أسفل العلم، على النحو الآتي: «أن يكون لجلالة الملك علم خاص يطابق العلم الوطني بأوصافه، ويطرز في زاويته الدنيا المجاورة لعود العلم شعار الدولة وهو السيفان المتقاطعان تعلوهما نخلة، ويطرز بخيوط حريرية مذهبة».

العلم لا يلف على الأكفان

يذكر أن العلم السعودي لم يسبق له في عمره الطويل أن لفَّ على أكفان أو جثث للموتى من الملوك والقادة، كما نص النظام على ألا ينكس أبداً في مناسبات الحداد، ولا يحنى لكبار الضيوف عند استعراض حرس الشرف كما هو معروف في كثير من الدول، وهي ميزة ينفرد بها عن باقي أعلام العالم، كما ورد في نظام استعمال العلم في حالة الحداد (المادة ١٦) أنه يرفع العلم السعودي الخالي من كلمة التوحيد منكساً في المدة المقننة لهذا الغرض، وفي (المادة(١٧ يكون تنكيس العلم الخالي من شعار التوحيد بوضعه في منتصف العمود المنصوب عليه.

قصة شعار «سيفين ونخلة»

يقول الباحث الأستاذ «عبدالرحمن الرويشد»: إن شعار المملكة يتمثل في سيفين متقاطعين ووسطهما نخلة، حيث اقتبس ذلك من نفس العلم الوطني في الأصل، حيث اقتبس السيف من العلم، وأضيف إليه رمز النخلة إشارة إلى أنه لا يتحقق الرخاء إلا بالعدل، ويستخدم هذا الشعار في أسفل العلم الوطني مما يلي السارية محاذياً، أو دون مقبض السيف.

وأضاف: إن هذا العلم بهذه الشعارات خاص بالملك، ولذا يعرف ب (علم الملك)، مضيفاً أن أقدم شعار سعودي معروف وضع على مادة صلبة هو نفسه الذي طبع على وجه فئة الريال الذي يمثل وحدة من النقود في المملكة وهو الريال الذي صدر عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م)، كما تم إصدار عدد من الطوابع تحمل هذا الشعار في أول عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) بمناسبة ذكرى الجلوس على العرش، لافتاً إلى أنه قد عدل موقع النخلة بحيث أصبحت أعلى السيفين المتقاطعين في الوسط، ولم يستعمل هذا الشعار على المطبوعات الورقية إلا بعد ذلك بزمن، وبعد تعديله إلى أن استمر ما هو عليه الآن.

وأشار إلى أن نص النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ (١٩٩٣م) في مادته الثالثة أكد على أن يكون علم المملكة متميزاً باللون أخضر، وأن يكون عرضه يساوي ثلثي طوله، وأن تتوسطه عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، تحتها سيف مسلول، بحيث لا ينكس العلم أبداً (نظراً لوجود الشهادتين فيه)، موضحاً أن المادة الرابعة نصت على أن يكون شعار الدولة: سيفين متقاطعين مع نخلة، توضع وسط فراغهما الأعلى، أي بينهما من أعلى.

د. عبدالله آل الشيخ : الشورى إحدى السمات المهمة في سياسة الملك عبدالعزيز

وصف معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية بأنه يوم تاريخي لا ينسى وذكرى راسخة في أذهان أبناء هذا الوطن جيلاً بعد جيل.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: إن موحد هذه البلاد الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - ومعه رجاله المخلصون، ورثونا أمانة عظيمة لم يشهد لها العصر الحديث مثيل، حيث أسس أول وحدة عربية على أرض الجزيرة العربية، وحد فيها القلوب، وجمع الشتات، وصهر سكان الجزيرة في مجتمع واحد، ونشر الأمن، وبدد الجهل بالعلم، وأسس أركان دولة التوحيد تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وأضاف: يحق لنا جميعاً أن نفخر بهذه الذكرى العظيمة وأن نحتفي بها، لأنها تمثل لنا الماضي والحاضر والمستقبل، هذه الذكرى مناسبة في كل عام يتوقف فيها أبناء هذا الوطن لاستلهام العبر والدروس، من الملك عبدالعزيز ورجاله العصاميين، الذين خاضوا ملحمة كبرى، وجابوا الصحاري والفيافي من أجل توحيد هذا الكيان، فرغم ندرة الموارد المالية، فقد استطاع الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله -بحكمته وفراسته، ونفاذ بصيرته، وبعزيمة الرجال التي لا تكل، أن يجمع القبائل المتناحرة، وسكان الجزيرة حوله شركاء في مشروع التوحيد والبناء، وعمل على تأسيس نظام يستمد قوته وثباته من عمقه التاريخي، ومن شريعة الله السمحة والدين الإسلامي القويم الذي ارتضاه الله لعباده.

وأشار معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ إلى أن الشورى شكلت إحدى السمات المهمة في سياسة الملك عبدالعزيز - رحمه الله - لبناء الدولة وتأسيس نظام الحكم والإدارة، فقد كان من أول القرارات التي اتخذها الملك عبد العزيز - رحمه الله- بعد توحيد البلاد أمره بتكوين مجلس للشورى لإيمانه العميق بأهمية مبدأ الشورى في إدارة شؤون البلاد، وسار أبناؤه البررة من بعده على هذا النهج القويم في إدارة شؤون الدولة .

وأكد أن مجلس الشورى أصبح بحمد الله وتوفيقه ثم بدعم ولاة الأمر سنداً قوياً للدولة، وحلقة رئيسة في منظومة السلطة التنظيمية في المملكة، وعضواً فاعلاً في العديد من الاتحادات البرلمانية سواء على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي، ويتفاعل مع نظرائه الأعضاء في هذه الاتحادات تفاعلاً إيجابياً وبما يراه مفيداً لتطوير عمله وآلياته، ويحقق أهدافه السامية.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى بما تشهده المملكة العربية السعودية في هذا العهد الزاهر عهد ملك الحزم والعزم سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - من نقلة نوعية إن على المستوى إدارة الحكم، أو في الجانب الاقتصادي، أو السياسي، حيث يقود - ايده الله ورعاه - البلاد اليوم نحو مرحلة جديدة من النمو والبناء والعزة والكرامة، مشيراً إلى أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تجسد رؤية القيادة نحو مستقبل البلاد، كما تجسد مرحلة متقدمة من التخطيط التي ستنقل المملكة العربية السعودية بإذن الله إلى مصاف الدول المتقدمة معرفياً ومادياً.

وحيا معاليه بهذه المناسبة الجنود البواسل الذين يسطرون البطولات على حدود الوطن، ويقفون سداً منيعاً في وجه مخططات الإرهاب التي تستهدف بلاد الحرمين الشريفين، ويذودون بأنفسهم لحماية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره. داعيًا الله تعالى أن ينصرهم ويسدد رميهم، وأن يتغمد شهداءهم بواسع رحمته، ويشفي مصابهم.

وأشاد معالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ بالدور الرائد للمملكة العربية السعودية في خدمة الإسلام والمسلمين، والدفاع عن قضاياهم، وبجهودها العظيمة في عمارة وتوسعة الحرمين الشريفين والسهر على راحة ضيوف الرحمن من الحجاج والزوار والمعتمرين، والتصدي بكل قوة وحزم لمؤامرات ومخططات أعداء الأمة الإسلامية، وبخاصة تدخلات بعض القوى الإقليمية في الشؤون الداخلية لعدد من الدول العربية وإثارة الفتن وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

ورفع معالي رئيس مجلس الشورى بهذه المناسبة أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهم الله - ولحكومة وشعب المملكة العربية السعودية.

وسأل معاليه في ختام تصريحه الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ،وسمو ولي ولي العهد، وأن يديم على بلادنا الغالية أمنها واستقرارها.

نائب رئيس مجلس الشورى: الملك عبدالعزيز جعل المملكة مثالاً يحتذى في وحدتها السياسية

أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري أن الأول من برج الميزان الموافق للثالث والعشرين من شهر سبتمبر من كل عام ليس يوماً عادياً، بل هو يوم خلده التاريخ بأحرف من ذهب للقائد الملهم مؤسس هذا الكيان الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - الذي سطر ملحمة تاريخية على أرض الجزيرة العربية امتدت لأكثر من عشرين عاماً وحد بها البلاد وأسس دولة عصرية قامت على راية التوحيد تحكم شرع الله وتستلهم منه نظمها وقوانينها.

وقال معاليه: إن اليوم الوطني الذي يحل علينا هذا العام في ذكراه السادسة والثمانين هو مناسبة للتوقف عند سيرة المؤسس الملك عبدالعزيز، نستلهم العبر والدروس من سيرة هذا القائد الذي استطاع بحنكته ونافذ بصيرته، وقبل ذلك كله بإيمانه الراسخ بالله جل وعلا أن يضع قواعد هذا البناء الشامخ ويشيد منطلقاته وثوابته، ويجعل من المملكة العربية السعودية مثالاً يحتذى في وحدتها السياسية وقدرتها على تخطي كل المعوقات والنهوض والأخذ بأسباب الحضارة وإدراك خطوات التنمية معتمداً - طيب الله ثراه - في المقام الأول على بناء الإنسان كمرتكز تقوم عليه الحركة التنموية، وها هي الأجيال المتعاقبة تجني ثمار غرسه وتشهد التحولات الكبرى والتطور المستمر في شتى الجوانب.

وأضاف في تصريح بمناسبة اليوم الوطني: إن المملكة العربية السعودية شهدت بعد انتهاء ملحمة التوحيد مرحلة البناء والتأسيس في عهد الملك عبدالعزيز، ثم تابع أبناؤه البررة من بعده الملك سعود والملك فيصل والملك خالد والملك فهد والملك عبدالله -رحمهم الله جميعاً- مراحل النمو والتطوير لمختلف المجالات في المملكة عبر الخطط التنموية المتابعة التي ترمي إلى الرقي بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة، وتحقيق الرخاء والرفاهية للمواطنين، وتوفير الأمن والاستقرار لهم في كافة ربوع هذا الوطن الغالي.

وسجل معالي الدكتور محمد الجفري اعتزازه وفخره لما وصلت إليه المملكة العربية السعودية من مكانة رائدة ومرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أصبح لها وزنها وثقلها السياسي والاقتصادي، وبات صوتها مسموعاً في مختلف المحافل الدولية بفضل من الله ثم بالجهود المخلصة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- حيث اضطلع بمهام كبيرة في بناء الوطن ترجمت أفقه القيادي.

وقال: إن القيادات التاريخية هي من يصنع لأمتها مجدها وعزتها وتتجلى معطياتها ومواقفها في الإنجازات العظيمة والقرارات المصيرية التي تعزز مكانة شعوبها وأمتها، وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده الله - من أبرز هذه القيادات المرموقة عالمياً بفكره النيِّر، وذكائه السياسي وشخصيته القيادية التي تتميز بالحزم والعزم في القيادة، والرؤية الحكيمة في اتخاذ القرارات.

ولفت معالي نائب رئيس مجلس الشورى إلى تميز العهد الزاهر لحكم الملك سلمان بن عبدالعزيز بالنقلة النوعية والتطور السريع في التنمية الإدارية

بإصلاحاته الرائدة، فكان عهده - حفظه الله - ظاهرة جديدة في منعطفات هذا الوطن الكبير مفعمة بالتطور الكبير في المنظومة الإدارية واختصار البيروقراطية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها.

وأشار على وجه الخصوص إلى رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي رسمها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، تلك الرؤية الشاملة التي تم التخطيط السليم لها وفق الرؤى السديدة للقيادة الحكيمة، التي تحرص على تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية على خارطة الاقتصاد العالمي، وتنويع مصادر الدخل الوطني، بدلاً من الاعتماد على النفط كمورد رئيسي، وتتحدى جميع الظروف التي تترتب على انخفاض عوائده.

وأكد أن وطناً بهذا التاريخ المجيد، وبمكانته الدينية، وبهذه المنجزات التي بوأته مركزًا عاليًا في المجتمع الدولي يستوجب على مواطنيه والمقيمين على ثراه الطيب الحفاظ على أمنه واستقراره، كما يوجب على المواطنين تقدير الجهود التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين لتنمية البلاد وتطويرها في مختلف المجالات والرقي بها إلى مصاف الأمم المتقدمة، بالإسهام في عجلة التنمية، والحفاظ على مقدرات الوطن ومكتسباته.

ورفع الدكتور الجفري بهذه المناسبة أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، سائلاً الله تعالى أن يمدهم بعونه وتوفيقه، وأن يسدد خطواتهم المباركة، ويديم على هذه البلاد وشعبها الأمن والأمان، والرخاء والازدهار.

مساعد رئيس مجلس الشورى : الملك عبدالعزيز حقق معجزة كبرى على رمال الصحراء

قال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان: إن اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية يوم خالد في تاريخ هذه البلاد، لأنه يمثل ذكرى الوحدة بعد الشتات والفرقة، والأمن بعد الخوف، والقوة بعد الضعف، والانطلاق نحو البناء والتنمية والتطوير، إنه يوم ذكرى توحيد هذا الكيان تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله بعد ملحمة بطولية خاض فيها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ورجاله المخلصون مرحلة كفاح وجهاد طيلة اثنتين وثلاثين سنة.

وأضاف معاليه: في اليوم الأول من الميزان الموافق ٢٣ سبتمبر (أيلول) من كل عام تحتفي المملكة بيومها الوطني، ذلك اليوم التاريخي المشهود، الذي أعلن فيه الملك عبدالعزيز توحيدها تحت مسمى (المملكة العربية السعودية).

وأكد أن اليوم الوطني يوم تاريخي لا ينسى سيظل راسخًا في أذهاننا، وفي أذهان الأجيال القادمة مادام هذا الكيان قائماً وشامخاً بترابط أبنائه، وتعاونهم، وتضامنهم ووعيهم وتمسكهم بوحدتهم، والوقوف صفاً واحداً خلف قيادتهم وولاة أمرهم.

وعد الدكتور يحيى الصمعان اليوم الوطني مناسبة لتأكيد أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية وصيانتها.

وأضاف: إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ واصل السير على خطى المؤسس وأبنائه الملوك من بعده، في العمل على تنمية الوطن ورفاهية المواطن، فقد تحقق خلال الفترة القصيرة من عهده الزاهر العديد من الإنجازات الكبرى على أكثر من صعيد اجتماعي واقتصادي وسياسي وأمني.

ونوه معالي مساعد رئيس مجلس الشورى على نحو خاص بالسياسة الحكيمة التي نهجها الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - المتمثلة في إعادة هيكلة أجهزة الدولة، وتحديد اختصاصاتها، واختصار دورة اتخاذ القرار الوطني بإلغاء العديد من المجالس وحصرها في مجلسين هما مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بغية تسريع اتخاذ القرارات الرامية لتطوير الأجهزة الحكومية، والارتقاء بأدائها بما يحقق مزيد من التنمية للوطن.

كما نوه معاليه برؤية المملكة ٢٠٣٠، وببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وأكد أن ما تضمنته الرؤية من أهداف وبرامج، تجسد الرؤية السديدة للقيادة الرشيدة، والقراءة السليمة للظروف الاقتصادية وتطوراتها التي تتطلب التحول من الاعتماد على البترول كمورد رئيسي للدخل الوطني، إلى تنويع مصادر الدخل ، وهو ما نأمل أن تعمل الرؤية على تحقيقه.

وأضاف الدكتور يحيى الصمعان: إن الرؤية واضحة وطموحة تضع البلاد على الطريق الصحيح لتصبح في مصاف الدول المتقدمة المتنوعة الدخل، فهي تمثل توجهًا استراتيجيًا مهمًا يسهم في تكوين اقتصاد قوي للحاضر والمستقبل، حيث مازجت بين القوة الاستثمارية الهائلة للمملكة ومواردها المهمة فضلًا عن موقعها الجيو سياسي على الخارطتين الإقليمية والدولية إلى غير ذلك من عوامل القوة التي تجعل من هذه الرؤية رهان المستقبل للمملكة.

وأشار إلى ما قدمته المملكة للأمتين العربية والإسلامية من خدمات عظيمة، بوصفها رائدة العالم الإسلامي، ومهبط الوحي ومنطلق الرسالة وقبلة المسلمين، كما أولت جل اهتمامها وعنايتها بالحرمين الشريفين وعمارتهما وتوسعتهما، وتطوير المشاعر المقدسة وأنفقت عليها بسخاء للتيسير على ضيوف الرحمن آداء مناسكهم، كان آخرها التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام والساحات المحيطة به التي تعد الأكبر على مر التاريخ.

ورفع مساعد رئيس مجلس الشورى بهذه المناسبة أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهم الله - وللشعب السعودي، سائلاً الله تعالى أن يحفظ ولاة الأمر ويمدهم بعونه وتوفيقه لخدمة الدين والوطن، وأن يديم على هذه البلاد وشعبها الأمن والرخاء والازدهار.

د. محمد آل عمرو :
ما نعيشه اليوم من إنجازات امتداد للنهج الذي أرساه الملك عبد العزيز

رفع معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهم الله - بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في ذكراه السادسة والثمانين.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة : إن الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م شهد ولادة أول وحدة عربية على شبه الجزيرة العربية حينما أعلن موحد هذه البلاد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - تأسيس المملكة العربية السعودية بعد أن سطر ورجاله المخلصون ملحمة بطولية تاريخية على أرض الجزيرة العربية امتدت لأكثر من ثلاثين عاما، توجت بتوحيد أجزاء هذا الوطن تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، ذلك اليوم كان الفاصل بين حياة الخوف والفرقة والنزاعات، والجهل، وبين حياة الأمن والاستقرار، والوحدة ونبذ العصبية، ونشر العلم لتبديد ظلام الجهل.

وأبان الدكتور آل عمرو أن تلك اللحظة التاريخية التي أعلنها الملك عبدالعزيز قبل ستة وثمانين عاماً تمثل الانطلاقة الأولى في دروب التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتأسيس العديد من المؤسسات الإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية، لهذه الدولة الناشئة رغم ضعف الإمكانات وقلتها في ذلك الزمن، حيث لم تكن هناك أي مصادر ثابتة للدخل، ولكنها العزيمة والإصرار والهمة العالية والقيادة الحكيمة للملك عبدالعزيز- رحمه الله -.

وعد هذه الذكرى مناسبة في كل عام يتوقف فيها أبناء هذا الوطن لقراءة الحاضر في هذا العهد الزاهر.. عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - عهد الخير والنماء، عهد الحزم والعزم، والنقلة الحديثة في إدارة الدولة بما يواكب المستجدات ومتغيرات العصر، ويستجيب للتطورات المتلاحقة التي تشهدها المملكة العربية السعودية على أكثر من صعيد، ويساير المكانة الرائدة التي باتت تتبوأها المملكة على المستوى العالمي.

ونوه بالإنجازات التي تحققت في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز الرامية إلى تعزيز التنمية الشاملة وتطويرها في مختلف المجالات بما يحقق المزيد من الرفاهية والرخاء للشعب السعودي، مشيداً على نحو خاص برؤية المملكة ٢٠٣٠ وببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ الذي تتطلع من خلالها القيادة الرشيدة إلى تطوير أداء الأجهزة الخدمية، والارتقاء بأدائها، ودعم الاقتصاد الوطني ودعم روافده بتنويع مصادر الدخل، من خلال تعزيز الصناعة الوطنية والاستثمارات، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفتح مجالات واسعة لفرص العمل لشباب وفتيات الوطن.

ولفت معاليه النظر إلى الدور الرائد للمملكة العربية السعودية في خدمة الإسلام والمسلمين منذ توحيدها، حيث أولت الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن جل عنايتها ورعايتها، فعملت على توسعة وعمارة الحرمين الشريفين ليشهد المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف في هذا العهد الزاهر أكبر توسعة لهما على مر التاريخ، لاستيعاب الزيادة المتتابعة في أعداد الحجاج والمعتمرين.

على الصعيد السياسي أشار معالي الأمين العام لمجلس الشورى إلى الدور المحوري للمملكة العربية السعودية إقليمياً ودولياً، حيث سجلت بمكانتها الاقتصادية ووزنها الإقليمي حضوراً قوياً على الساحة الدولية فأصبحت ضمن مجموعة العشرين التي تضم أكبر عشرين دولة اقتصادية ، إلى جانب سياساتها الثابتة التي تقوم على مبدأ الحق والعدل ، فكانت المملكة دوماً إلى جانب القضايا العربية والإسلامية تعمل على دعمها ونصرتها في مختلف المحافل الدولية، والشواهد كثيرة، منها على سبيل الذكر لا الحصر جهود المملكة في دعم الحكومة الشرعية لجمهورية اليمن، ونصرة الشعب اليمني الشقيق وحمايته من مليشيات الحوثي وقوات المخلوع علي صالح من خلال قيادتها لقوات التحالف العربية، ودعمها للشعب السوري في أزمته الحالية.

وخلص إلى القول وما أحوجنا اليوم، أكثر من أي وقت سابق أن نكون أكثر حرصًا على وحدتنا واتحادنا خلف قيادتنا الحكيمة، وأكثر يقظة للمخاطر والتحديات التي تواجه بلادنا، والعمل على مواجهتها وتجاوزها تحقيقًا لأعمق معاني الولاء لهذا الوطن الغالي.

وسأل معالي الدكتور محمد آل عمرو الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وولي وولي العهد ويسدد على دروب الخير خطاهم، وأن يديم على بلادنا الغالية أمنها واستقرارها.

هيئة تنمية الصادرات السعودية.. الأثر لا يوازي الدعم!

وصف أحد أعضاء مجلس الشورى الهيكل التنظيمي لهيئة تنمية الصادرات السعودية بأنه متضخم جداً، لا فتًا النظر إلى أن عدد موظفي الهيئة (٤٩) موظفًا موزعين على أكثر من أربعين قسمًا إداريًا، وتسع إدارات رئيسة مرتبطة بالأمين العام للهيئة، وهذا يعني أن الموظفين موزعون توزيعًا فرديًا على كل الإدارات بحيث يكون في كل إدارة مديرها وهو موظفها والقائم بكل العمل، مما يؤدي إلى عرقلة العمل الإداري، وتضخم لا مبرر له.

الهيكل التنظيمي للهيئة متضخم جدًا

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى خلال جلسته جلسته العادية الثامنة والأربعين التي عقدها برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد.

وأشار عضو المجلس إلى أن الميزانية السنوية للهيئة تصل إلى ٩٠ مليون ريال، منها ٨٤ مليون ريال دعماً من الحكومة، والباقي مداخيل الهيئة من أنشطتها، ولاحظ أن أثر الهيئة في واقع تنمية الصادرات في عام التقرير ضعيف جدًا.

وشدد على ضرورة أن تبرر الهيئة تكلفة مشاركتها في ثلاثة عشر معرضًا التي بلغت (٢٩) مليون ريال، مقارنة بالعوائد التي حصلت عليها من

الصادرات السعودية
هيئة تنمية الصادرات السعودية

المشاركات في تلك المعارض، وتقديم مؤشرات أداء عن مردود تلك العوائد في تنمية الصادرات.

يجب أن يكون للتصدير أولوية للموازنة بين الصادرات والواردات

ورأى عضو آخر أن الهيئة تعاني من عوائق تتمثل في البيروقراطية والتعامل الروتيني لبعض الجهات الحكومية، مقترحاً الاستعانة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لإزالة مثل هذه العوائق؛ إذ يجب أن يكون للتصدير أولوية إذا أردنا أن نوازن بين الصادرات والواردات خلال سنوات.

وأكد أن التصدير يمثل أولوية في جميع الدول، ويجب أن نأخذ موضوع التصدير بجدية وأبحاث علمية، لمعرفة ماذا يريد الزبون في الخارج؟ وأن تكون هناك شبكة متكاملة لتوزيع الصادرات والاهتمام بجودتها.

ولاحظ أحد الأعضاء عدم ورود أي ذكر للتمور في موضوع صادرات المواد الغذائية، بالرغم أن المملكة تعد الدولة الأولى في إنتاج التمور على مستوى العالم، وهذا يحتاج إلى إعادة نظر وأن يركز عليه في المستقبل.

كما لا حظ أحد الأعضاء أن التنظيم الهيكلي للتقرير - الذي لم يلتزم بالمنهجية التي نصت عليها المادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء - قد أدى

إلى وجود خلط واضح بين ما كان، وما هو كائن، وما ينبغي أن يكون فيما يتعلق بإنجازات الهيئة، كما لم يفرد التقرير جزءاً خاصاً بالإنجازات، وهي الركن الأساس الذي تقوم عليه تقارير الجهات الحكومية.

ولفت آخر النظر إلى ما ورد في الصفحة الرابعة من التقرير ونصه: "يعد أحد الأنشطة الأكثر أهمية تأسيس مجلس أعلى يُعنى بإقرار السياسات والإستراتيجية الخاصة بتنمية الصادرات ومتابعة تنفيذها"، ورأى عدم الحاجة لإنشاء هذا المجلس، وذلك لسببين هما: أن فكرة إنشاء هذا المجلس لا تنسجم مع توجهات الدولة الحالية التي تؤكد على التركيز بما يؤدي إلى زيادة فاعلية هذه المجالس. كما أن تنظيم الهيئة قد نص على أنها هيئة حكومية مستقلة، وأن لها مجلس إدارة معني بالإشراف عليها ورسم سياستها العامة.

وقال أحد الأعضاء: إن الهيئة لا تزال في بداياتها، وفي حاجة ماسة إلى الدعم والمؤازرة، بينما رأى آخر أن الهيئة لم تعد وليدة، فقد أُنشئت قبل تسع سنوات، لكن هذا التقرير هو أول تقاريرها.

وتابع آخر أن الرؤية السعودية (٢٠٣٠)، وضعت - فيما يخص تنمية الصادرات- نقل المملكة من الترتيب ٢٠ إلى الترتيب ١٥ في الاقتصاد العالمي، حيث تلعب الصادرات دورًا محوريًا في نجاح وتحقيق هذه الرؤية، كما أن المحور الثاني في رؤية (٢٠٣٠م) هو زيادة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى (٥٠٪) من إجمالي الناتج غير النفطي، وهذا يتطلب جهدًا، وسياسات، وبرامج، وإجراءات لترويج الصادرات وغيرها من الأعمال، والهيئة بشكلها الحالي تحتاج إلى الكثير لحمل هذه الرؤية والطموح الكبير.

اقتراح دراسة إنشاء بنك للصادرات

وطالب عضو آخر بزيادة الدعم الحكومي للهيئة لكي ننفذ إلى الأسواق العالمية، ونزيل المعوقات التي تواجه الصادرات السعودية؛ كما أقترح أن تقوم الهيئة بدراسة إنشاء بنك للصادرات، لدعم الصادرات السعودية.

وقال آخر: إنه بالرغم نمو الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلا أنها لم تحقق المستويات التي ترقى للمقومات الاقتصادية التي تتمتع بها المملكة، ولا يوجد في تقرير الهيئة، أو تقرير اللجنة، أو في إجابات المندوبين أي إشارة إلى مركز تنمية الصادرات التابع لمجلس الغرف السعودية، أو إشارة إلى التنسيق بين الهيئة والمركز.

وطالب أحد الأعضاء بأن تكون هناك جهودٌ من الهيئة لدعم الدراسات والمعلومات عن الأسواق الخارجية، مشيراً إلى أنه يمكن أن تتعاون الهيئة مع الشركات المتخصصة في إجراء المسوحات من الأسواق الخارجية.

كما أقترح العضو ربط قروض صندوق التنمية السعودي للدول النامية بالدول التي يكون لمنتجاتنا وجودٌ كبير في أسواقها.

وطالب عضو آخر الهيئة بالسعي إلى تكوين هيئة خليجية لتنمية الصادرات؟ مشيراً إلى أن توحيد الجهود يمثل قوة اقتصادية مؤثرة، لا سيما مع تشابه المنتجات، وبخاصة البتروكيماوية والأغذية.

كما أكد آخر ضرورة تفعيل أهمية دور الملحقيات التجارية والتعاون معها، معبراً عن أمله في أن نرى التمور (وهو المنتج الغذائي الرئيس في المملكة) في كل المناسبات الخارجية، في السفارات، والملحقيات، والمعارض.

الشورى يوافق على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والأربعين، التي عقدها برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

وطالب المجلس في قراره بمراعاة إجراء تقييم دوري لتنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل الخمسية والخطط التشغيلية للهيئة العامة للإحصاء ومكونات قطاع الإحصاء والمعلومات كافة بالمملكة، وتطوير البنى التحتية المؤسسية والبشرية والتقنية لوحدات وإدارات الإحصاء والمعلومات في الجهات الحكومية بالمملكة، بما يسهم في تحقيق متطلبات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

وكان رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة الأستاذ عبدالرحمن الراشد قد أوضح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، ففي ردها على ما ذكره أحد الأعضاء في مداخلته بأن دراسة الوضع الراهن نُفذت في (٣٢) جهة حكومية من قبل بيت خبرة أجنبي، وأنه كان من المؤمل أن يكون للجامعات والمؤسسات والشركات والمكاتب الاستشارية السعودية نصيب من هذه الدراسة، وبينت اللجنة أن هناك أربعة مستشارين سعوديين من ذوي الخبرات العالية من الجامعات والأجهزة الحكومية، شاركوا في إعداد أوراق المحاور، وناقشها واعتمدها خمس مجموعات عمل فنية ممثلة للقطاع الإحصائي من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وقد شكلت تلك الأوراق البنية الأساسية في بناء وثيقة الاستراتيجية التي أعدها الخبير الدولي، وأشرف عليها فريق عمل فني من الهيئة.

ورداً على ما طرحه أحد الأعضاء بأهمية تقويم الاستراتيجية سنويًا؛ لتجاوز الأخطاء التنفيذية إن حدثت مبكرًا – لا سمح الله – ويكون مصدر طمأنينة للمسؤول عن تنفيذ الاستراتيجية، أفاد رئيس اللجنة بأن تنظيم الهيئة الجديد بوجود مجلس الإدارة سيضمن الرصد والتقويم بشكل ربع سنوي، ويُتابع من قبل مجلس إدارة الهيئة، حيث إن المجلس هو السلطة المهيمنة على الهيئة.

وفيما يتعلق بما لاحظه بعض الأعضاء بوجود تعارضٍ بين مشروع قاعدة البيانات الإحصائية الوطنية ومهام مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية، أوضح الراشد أن هناك شراكةً وتكاملًا بينهما، حيث يعد المركز رافدًا أساسيًا للمشروع في الكثير من المكونات والأنظمة، وقد أبرمت الهيئة مؤخرًا مذكرة تفاهم مع المركز تتركز على تطوير التعاون في كافة صوره في مجال تبادل البيانات والدعم الفني.

وردًا على مداخلة الأعضاء التي أكد فيها ضرورة إعادة النظر في بعض مفاهيم الاستراتيجية، ومضامينها بما يمكّنها من المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، أوضح رئيس اللجنة أن الارتباط بين رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والإستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية يتعلق بتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية في المجالات كافة، وقد ارتكزت الاستراتيجية على محورين من محاورها الخمسة هما محور استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)، ومحور إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض).

وأضاف إن الاستراتيجية ستركز في خططها التنفيذية على تحقيق جميع متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، سواء تعلق الأمر بالمؤشرات متوسطة وبعيدة المدى، أو بالبيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لرسم السياسات، ووضع البرامج والمشاريع التي ستضمن بلوغ الأهداف وتحقيق الرؤية، والوقوف على مدى التقدم في تنفيذها، ورصد مدى تحقيق النتائج المرجوة.

وحول ضرورة الربط الفني بين إدارات الإحصاء في الأجهزة الحكومية، والهيئة العامة للإحصاء والمعلومات، أكد رئيس اللجنة بأن الهيئة قد بدأت في تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) الصادر في عام ١٤٢٦هـ، من خلال عقد اجتماعات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في المجال الإحصائي، وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم تؤكد على تعزيز القدرات وتطوير الإطار التنظيمي لقطاع الإحصاء والمعلومات من حيث الهياكل والمهام والمسؤوليات والأساليب، مشيراً إلى أن ذلك يأتي أيضاً ضمن أهداف مشروع قاعدة البيانات الوطنية، حيث سيتم التركيز على تعزيز القدرات لدى الأجهزة الإحصائية في الوزارات والهيئات الحكومية، وتعزيز التنسيق بينها والهيئة؛ لضمان تطبيق أحدث الأساليب والمعايير والتصانيف الإحصائية المعتمدة دولياً، ولضمان تدفق البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل آلي وآمن.

وأوضح رئيس اللجنة أن الاستراتيجية أولت أهمية قصوى لتثقيف المجتمع (المواطن، المقيم) ورفع الوعي الإحصائي لديهم، لافتاً النظر إلى أن الاهتمام بذلك ليس بالأمر الجديد بالنسبة لقطاع الإحصاء والمعلومات في المملكة، وسترتكز الجهود على إعداد خطة عمل خمسية في مجال الاتصال والتوعية، ترافق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، ستشمل تعزيز البنية التحتية للوعي الإحصائي، والتحسين المستمر للمنتج الإعلامي الإحصائي، والقيام بحملات إعلامية وتوعوية بشكل منتظم.

وتابع الراشد أن الهيئة العامة للإحصاء بدأت بأعمال استباقية في مجال التواصل من خلال إعداد حملة وطنية تشارك فيها عدد من الجهات، تبدأ بشكل فعلي في نهاية الربع الرابع من ٢٠١٦م لتسبق مسح الأسرة المرتقب ٢٠١٧م، وتهدف هذه الحملة إلى رفع وعي المواطنين والمقيمين بأهمية دقة المعلومات التي يتم الإدلاء بها للباحث الإحصائي، ودورها في دعم قرارات التنمية الوطنية.

وبخصوص أن الاستراتيجية أغفلت المعلومات الخاصة بتسجيل المواليد والوفيات، ودخول وخروج الوافدين كافة، والتقنيات، ولجأت لاقتراح وجود عمليات إحصاء لكل عشر سنوات للسكان، والمساكن، والمزارع، وغيرها، مع عدم وجود أي برامج واضحة في هذه الاستراتيجية، بيَّن رئيس اللجنة أن وثيقة الاستراتيجية تضمنت في محورها الثاني (إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية) أهمية السجلات الإدارية كونها مصدرًا مهمًا للإحصاءات الرسمية، ويندرج ضمنها قائمة واسعة من البيانات من بينها سجلات المواليد، والوفيات، والقادمين، والمغادرين، والوافدين والطلاب، والمشتغلين، وغيرها من السجلات الإدارية، مضيفًا أن الاستراتيجية ركَّزت على ضرورة الاعتماد تدريجيًا على السجلات الإدارية كمصدر رئيس للبيانات والمعلومات الإحصائية على غرار الدول التي لديها أنظمة إحصائية رائدة، وأما تعدادات السكان والمساكن والزراعة والاقتصاد، فقد أوصت المنظمات الدولية المعنية بإجرائها كل عشر سنوات، وهذا ما اعتمدته الاستراتيجية كمعيار دولي.

دعاها إلى الإسراع في إصدار نظام التعليم العام

الشورى يطالب وزارة التعليم باستراتيجية وطنية شاملة للتعليم

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الأربعين التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزارة التعليم بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم، تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة، وذلك من خلال تجسير الفجوة بين التعليمين العام والعالي، وتحقيق التكامل التام بينهما، وربط برامج التعليم بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص، والارتقاء بمستوى مخرجات التعليم كمًا ونوعًا، وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيامها، وتوظيف نتائج البحث العلمي في مجالات تطوير التعليم.

كما دعا المجلس في قراره الذي أصدره بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي، وزارة التعليم إلى الإسراع في إصدار نظام التعليم العام.

وأكد المجلس في قراره على ما ورد في البند (أولاً) من قراره السابق الذي ينص على: «أهمية الإسراع في إصدار نظام الجامعات، الموافق عليه من المجلس بالقرار ذي الرقم (٦٧/١٠٠) والتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ».

كما أكد على قراره السابق الذي ينص على: «إعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) عن الوزارة»، وعلى قراره السابق الذي طالب فيه بـ«إجراء دراسة تقويمية شاملة للسنة التحضيرية من جهة محايدة، ورفع نتائجها للمجلس»، على أن يتم توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ الدراسة.

وطالب المجلس الوزارة بدعم التعليم الأهلي العام والعالي، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومراجعة خطط الوزارة الخاصة بالمباني المدرسية لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي، والعمل على معالجة تعثر المشروعات.

وشدد المجلس في قراراه على ضرورة أن تعمل الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على إيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع، وتفعيل مكاتب الخريجين في الجامعات، وتضمين تقارير الوزارة القادمة معلومات مفصلة عن مخرجات الجامعات، ونسب توظيف الخريجين في كل تخصص.

إيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع

وأكد المجلس في قراره على ما تضمنته المادة الخامسة من لائحة المدارس الأجنبية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء ذي الرقم

(٢٦) والتاريخ ١٤١٨/٢/٤هـ، بشأن قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية.

وكانت لجنة التعليم والبحث العلمي قد قدمت وجهة نظرها إلى المجلس بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم من خلال عدد من المحاور.

ففي المحور الأول «التعليم بعد عملية دمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة باسم وزارة التعليم»، أوضحت اللجنة على لسان رئيسها الدكتور مشعل السلمي أنها قامت بجهود من أجل المساهمة في رسم خارطة طريق التعليم في المملكة بعد عملية الدمج، ومن أبرز تلك الجهود عقد ثلاثة لقاءات مع ثلاث مجموعات على مستوى الوكلاء والمستشارين في الوزارة، واللجنة المعنية بنظام الجامعات الجديد، واللجنة المعنية بإعادة هيكلة الوزارة، حيث دارت نقاشات مطولة وحوارات متعمقة حول مستقبل التعليم في المملكة، وقد تمثلت رؤية اللجنة حول هذا الموضوع في توصياتها الثلاث؛ الأولى والثانية والثالثة، فالتوصية الأولى تطالب الوزارة بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم بجميع مستوياته تضمن وحدتَه وتكاملَه، في حين طالبت التوصيتان الثانية والثالثة بالإسراع في إصدار نظام الجامعات ونظام التعليم العام كل على حدة على اعتبار أن لكل من التعليمين خصائصَه واحتياجاتِه ومتطلباتِه.

دعم التعليم الأهلي العام والعالي ومراجعة خطط المباني المدرسية

مضيفاً أن اللجنة ترى أن إعداد هذه الاستراتيجية، وصدور هذين النظامين، والانتهاء من إعادة الهيكلة الكاملة لجهاز الوزارة، وغير ذلك من التعديلات والتحديثات والتطورات والتحولات التي يشهدها التعليم، كل هذا سوف يعالج كثيرًا من القضايا والموضوعات التي أثيرت من قبل أعضاء المجلس.

وفي محور المباني المدرسية وما رآه بعض أعضاء المجلس بأن تعثر بعض مشروعات المباني المدرسية يؤثر سلبًا على العملية التعليمية، بينت اللجنة أنها عالجت هذه المشكلة من خلال توصيتها السابعة، التي تضمنت أن مشكلة المباني المدرسية هي مشكلة ذات بُعدَين: بُعد كمي، إذ لم تتمكن الوزارة إلا من توفير عدد قليل من المباني المدرسية في السنوات الأخيرة مقارنة باحتياجها الفعلي، وبُعد نوعي، حيث إن بعض المباني المدرسية الجديدة تعاني من بعض المشكلات الإنشائية، الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستعمال.

وفي محور المعلمين والمعلمات وحول ما ذكر من أن بعض المعلمين والمعلمات يطالبون الطلاب والطالبات بإحضار وسائل تعليمية لا تندرج ضمن واجباتهم، مما يشكل عبئًا ماليًا متزايدًا على الأسر متوسطة ومحدودة الدخل. قال رئيس اللجنة: إن الوزارة تمنع منعًا باتًا تكليف منسوبي ومنسوبات الهيئة التعليمية أو الإدارية، أو الطلاب والطالبات بطلبات مادية، مما لا يندرج ضمن واجباتهم، وأن هذا يتعارض مع أهداف الوزارة، ويخالف تعليماتها، موضحاً أن ذلك يتضح من خلال تعاميم الوزارة بهذا الشأن، وآخرها التعميم الوزاري بتاريخ ١٤٣٧/٢/١٧هـ لجميع إدارات التعليم في المملكة، ويتعين على أولياء الأمور التعاون معها في تفعيل وتنفيذ هذه التعاميم.

وبشأن محور رياض الأطفال أكد رئيس اللجنة أهمية مرحلة رياض الأطفال باعتبارها تشكل اللَبنة الأولى للمنظومة التعليمية بكاملها، مشيراً إلى أن اللجنة تتفق حول أهمية هذا الموضوع، ويتجلى ذلك من خلال القرارات التي طالب فيها المجلس الوزارة بضرورة تفعيل الأمر السامي الكريم رقم (٥٣٨٨/٢/٧) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ، القاضي بالتوسع في افتتاح رياض الأطفال، وجعلها مرحلة مستقلة عن مراحل التعليم العام، مبيناً في هذا السياق أن اللجنة قامت باستكمال المعلومات الناقصة في التقرير عن هذا الموضوع من خلال إجابات مندوبي الوزارة التي اشتملت على معلومات وافية حول هذا الموضوع، التي تبين من خلالها جهود الوزارة في مجال رياض الأطفال.

وبخصوص محور دور القطاع الخاص في دعم التعليم قال رئيس اللجنة: إنه بناءً على استفسار اللجنة حول تفعيل دور القطاع الخاص في دعم التعليم في المملكة، أفادت الوزارة بأنها تدرك إدراكًا تامًا أهمية الدور الذي ينبغي أن يؤديه القطاع الخاص في مجال التعليم.

وأن هذا الأمر يمكن أن يتحقق في ظل عدد من المعطيات، ومنها: إيجاد بيئة آمنة للاستثمار بدءًا من سَنّ الأنظمة والتشريعات وتحديث اللوائح والتنظيمات، ونشر ثقافة الاستثمار في التعليم وجدواه الاقتصادية، وبُعديه الثقافي والاجتماعي، وتوفير معلومات متكاملة عن الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال التعليم، وتأسيس شراكات في مجال التعليم من خلال اندماج الشركات القائمة، أو تكوين شركات جديدة تمهيدًا لطرحها للاكتتاب العام، وإنشاء صندوق لتمويل الاستثمار في التعليم تموله الدولة والقطاع الخاص، وتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص في مجال التعليم.

كما أفادت الوزارة بأن الجامعات تتواصل مع القطاع الخاص لتمويل إنشاء الكراسي البحثية العلمية، كما سهلت الإجراءات لتشجيع القطاع الخاص للإسهام في بعض المشاريع الصناعية داخل أودية التقنية في الجامعات.

وفي محور الشؤون المالية وما لاحظه بعض الأعضاء بأن المُخصص للمدارس بعد الدعم في ميزانية الوزارة هو (٢١) واحد وعشرين بليون ريال، فيما لم يتم سوى صرف (٥) خمسة بلايين ريال، وأن ذلك يعني أنه لم يصرف من هذا الباب إلا حوالي (٢٠٪) من الميزانية. بينت لجنة التعليم والبحث العلمي أنه بالاستفسار من الوزارة عن هذا الجانب أفادت بما نصه: « إن أسباب زيادة الاعتمادات المالية في الباب الرابع ناتج عن إضافة المبالغ المعتمدة بالبرنامج التنفيذي لدعم مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم في ميزانية الوزارة خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ بموجب قرار معالي وزير المالية رقم (٣٤٤١) وتاريخ ١٤٣٥/٩/٢٩هـ، وفقًا للتفاصيل الواردة بالقرار المشار إليه آنفًا».

وختم الدكتور السلمي وجهة نظر اللجنة بمحور برنامج التحول الوطني، حيث أكد أن اللجنة تتفق مع أهمية ربط التعليم بجميع مراحله ومستوياته ببرنامج التحول الوطني، على اعتبار أن التعليم هو من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف السامية لهذا البرنامج.

إسرائيل .... والجسر ...؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

من أهم ما جعل المنطقة العربية، أو تحديداً – ما يسمى عالمياً بـ « الشرق الأوسط »، أكثر مناطق العالم سخونة واضطراباً وعدم استقرار، هي عوامل ومسببات ذاتية، أبرزها: الطائفية، الاستبداد السياسي، المذهبية، سوء تفسير الدين الإسلامي (الإسلاموية). هذا إضافة إلى المسببات الخارجية، المتمثلة في الأطماع الاستعمارية، والمخطط الصهيوني – الإمبريالي الرامي للهيمنة على هذه المنطقة، عبر تقسيمها وشرذمتها، ونشر الاضطراب والفوضى السياسية فيها. فلقد كان – وما زال – قيام ونمو وتوسع إسرائيل في قلب المنطقة بمثابة كارثة لحقت، عن سبق إصرار وترصد، بكل الشعوب العربية، وبكامل المنطقة.

ويخطئ من يظن أن الهدف الصهيوني يقتصر على اغتصاب فلسطين وحسب. فإسرائيل تستهدف رأس العروبة والإسلام ، وتعمل ، على مدار الساعة ، للإضرار بكل الأمة العربية ديناً وحضارة. وتتآمر دائماً ضد أمنها واستقرارها، وتعرقل ازدهارها. وهي تعيث في المنطقة ظلماً وإفساداً وقتلاً وتدميراً وإرهاباً. إنها كيان يمارس إرهاب الدولة على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، الذي يوحي صمته - وقبوله لأكثر أفعال إسرائيل – بوجود مؤامرة دولية كبرى تجاه المنطقة.

****

إسرائيل وجدت لتكون رأس حربة في عملية محاربة الإسلام والعروبة. والغرب المتنفذ « يبرر» جرائم إسرائيل ، وعربدتها التي لا تنتهي بالمنطقة بأنها « ممارسة لحق إسرائيل الدفاع عن نفسها « ...؟! اغتصاب الأرض، وتشريد وقتل شعب بأكمله ، والاعتداء، من حين لآخر، على من حولها ، إنما هو « دفاع عن النفس « – في رأي هذا الغرب . أما مقاومة هذا العدوان، وما يتعلق به ، فهو «إرهاب» ... يجب أن تجيش الجيوش ، وتوقف الإمكانات ، لمحاربته ...

إن قيام ونمو وتوسع إسرائيل، واستمرارها لهذه العقود هو أحد «عجائب « السياسة الدولية المعاصرة ... بل هو عجيبة هذه السياسة الكبرى. كيف لا؟، وقد أتى بمجموعات من البشر من شتى بقاع الأرض، لاحتلال بلد واغتصابه ، وقتل وطرد أهله منه ، لإقامة هذا الكيان العدواني، والذى لم يكتف بذلك، بل أخذ يسهم في جعل هذه المنطقة أكثر مناطق العالم سخونة واضطراباً. يصدق من يقول : « فتش عن إسرائيل « بعد كثير من الأحداث والوقائع البشعة التي تشهدها المنطقة. كما أثبت هذا الكيان أنه لا يريد السلام ، حتى وإن تم التنازل له عن ثلاثة أرباع فلسطين.... بل يريد استسلام الأمة له ولمخططه الجهنمي.

****

منذ الأزل ، كانت القارتان آسيا وأفريقيا مرتبطتين ومتصلتين جغرافيا، عبر فلسطين، وشبه جزيرة سيناء. قيام إسرائيل في سنة ١٩٤٨م أدى – قصداً – إلى قطع معظم التواصل البري بين هاتين القارتين. وقد دعا كثير من المتصهينين إلى أنه يجب أن تعمل إسرائيل دائماً على تمزيق الأمة العربية، وبث الفرقة بين عناصرها ، والحيلولة دون تواصل هذه العناصر واتحادها. ومن ذلك أن تعمل كـ " سد " و " حاجز " ... يعرقل التواصل بين الضفة العربية الشرقية والضفة العربية الغربية. وأصبح هذا الهدف أحد أهم عناصر ومكونات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه العرب.

****

وترغب المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية كسر هذا الحاجز الاستراتيجي ، عبر إقامة الجسر الموصل بين المملكة ومصر، والذى سيربط بين الضفتين العربيتين. وهى رغبة نبيلة... تنم عن حس قومي عربي محمود. لو لم تكن هناك إسرائيل ، لما كانت هناك حاجة إلى جسر كهذا. ولو وجدت إسرائيل مسالمة ، وقابلة للسلام العادل ، لما كانت هناك حاجة أيضا لإقامة مشروع ضخم كهذا ، يكلف المليارات.

وبالرغم ذلك، تظل إقامة هذا الجسر العملاق عملاً خيراً ، وتحد لإسرائيل التي لا تقبل (طوعاً ، وعن حسن نية) أي وسيلة لكسر الحاجز المشار إليه . وفي الواقع ، فإن متحدثاً باسم الحكومة الإسرائيلية صرح بعد إبرام الاتفاق السعودي – المصري مباشرة لبناء هذا الجسر قائلاً : " إن هذا الجسر يهدد أمن إسرائيل " ...؟! ولا يمكن لإسرائيل قبول هذا التهديد، على حد زعمه ...؟!

وما لم يقله ذلك المسؤول الصهيوني: إن إسرائيل قد تقبل مرحلياً بالجسر، ولكنها قد تضعه فيما بعد تحت رحمة إرهابها وتسلطها وابتزازها المشهود. لذلك لابد للجانب العربي أن يتخذ جميع الوسائل والإجراءات الممكنة لضمان سلامة الجسر المقترح، وضمان عدم تعرضه للعدوان والابتزاز الصهيوني. إسرائيل تتربص بكل منشآت الأمة العربية الحيوية الكبرى. وسيكون هذا الجسر مستهدفاً كغيره من هذه المنشآت.

مطالبة وزارة النقل بتطوير الطرق الدولية.. وتنظيم نشاط سيارات الأجرة وتطويره

لواء . ناصر العتيبي
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

طالب مجلس الشورى وزارة النقل بتطوير الطرق الدولية التي تربط المملكة بالدول المجاورة وزيادة مساراتها وتوفير الخدمات اللازمة وحمايتها بما يحقق متطلبات السلامة المرورية عليها.

كما طالب المجلس وزارة النقل برفع مستوى المواصفات الفنية للطرق وأكتاف الطرق، وخاصة فيما يتعلق بسماكة الطبقة الإسفلتية وجودة المواد واعتماد الإضافات الحديثة كالمطاط والكبريت والمواد البلاستيكية وغيرها من المواد التقنية المتطورة، والاستفادة من الأسفلت المكشوط.

جاء ذلك في قراره الذي أصدره خلال الجلسة العادية الخامسة والأربعين التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة اللواء المهندس ناصر العتيبي.

وأكد المجلس في قراره ضرورة دعم وزارة النقل لفروعها في المناطق والمحافظات بالعدد الكافي من الكادر الهندسي والإداري المؤهل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ودعا المجلس وزارة النقل إلى زيادة تنظيم نشاط سيارات الأجرة وتطويره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتأكد من التزامها بالشروط والمتطلبات الكفيلة بتقديم خدمات متميزة وذات كفاءة عالية.

كما دعا المجلس الوزارة إلى تضمين تقاريرها السنوية القادمة نتائج معايير القياس والأداء ومدى نجاح تحقيقها لأهداف الوزارة، ووضعها على الموقع الإلكتروني للوزارة.

وكان المجلس قد استمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات قبل التصويت على توصياتها، حيث أوضح رئيس اللجنة اللواء مهندس ناصر العتيبي رداً على ما لاحظه بعض أعضاء المجلس من تباطء في تنفيذ عدد من المشروعات ومنها طريق (الحائر– حوطة بني تميم)، والطريق الدائري بالدمام، وطريق الدمام الجبيل، أوضح أن الوزارة تعاني من مشكلة تأخر الطريق الدائري بالدمام والذي تم سحبه من المقاول، وتم تحديد الأعمال المتبقية وطرحها في منافسة عامة، إلاّ أن التكلفة زادت على ميزانية المشروع، وتعمل الوزارة على التنسيق لزيادة المخصصات، أو إيجاد حلول أخرى.

أما بالنسبة لطريق (الحائر – حوطة بني تميم) بينت اللجنة أنه تم الانتهاء من تنفيذه وخاصة جسر وادي حنيفة، وما تبقى من أعمال لا يعيق استخدام الطريق، أما طريق (الدمام – الجبيل) فتتم توسعته إلى أربعة مسارات، ويجري العمل حسب ما هو مخطط، بالرغم من بعض المشاكل التي واجهها المشروع من وجود أنابيب المياه والغاز على جانبي الطريق والتي تم حلها بحمد الله تعالى.

وبخصوص مقترح زيادة مسارات طريق (الرياض– الدمام)، وطريق (الرياض– بيشة) ذي المسار الواحد، أفاد رئيس اللجنة أن الوزارة تقوم بدراسة الطرق وقياس حجم الحركة المرورية لتحديد الحاجة إلى زيادة المسارات، وبالنسبة لطريق (الرياض– الدمام)، فإن الوزارة تعمل على إيجاد بدائل للطريق لتخفيف الحركة، ومنها طريق (الجبيل – الغاط – ينبع – المدينة)، بدون المرور على الرياض. أما طريق (الرياض– الرين– بيشة)، فهو في مراحله النهائية حيث تم تنفيذ الازدواجية من الرياض إلى الرين، وبقي المسار المفرد من الرين إلى بيشة، وتخطط الوزارة لإكمال ازدواجية الطريق بالكامل.

وبشأن تساؤل بعض الأعضاء عن نفق (مكة – الطائف)، وهل هو مبادرة من القطاع الخاص؟ ولماذا لا ينفذ عن طريق صندوق الاستثمارات العامة؟، أفاد رئيس اللجنة أن المشروع مبادرة من القطاع الخاص عن طريق شركة الطائف للتنمية السياحية، وقد طلبت الوزارة مخصصًا لإجراء دراسة الجدوى والتي سيشارك فيها صندوق الاستثمارات العامة، وعلى ضوء الدراسة يتم تحديد إمكانية مساهمة الصندوق في تنفيذ المشروع.

ورداً على تساؤل حول تجنب الشاحنات ذات الأوزان العالية محطات وزن الشاحنات، وما إذا كان هناك تنسيق مع إدارة المرور، وهل هذه المراكز محتكرة على المدن الرئيسة؟ أفادت اللجنة بأن وزارة النقل تؤكد على تنسيقها المستمر مع الإدارة العامة للمرور والجهات المعنية بالحركة المرورية، مضيفة أنها تتفق مع أعضاء المجلس على أهمية محطات وزن الشاحنات لحماية الطرق من الوزن العالي والارتفاعات غير النظامية.

وأشارت إلى أن وزارة النقل تدرس – حاليًا – إسناد هذه المحطات إلى برنامج ساهر، وهذا يتفق مع مضمون قرار المجلس رقم (٦٦/١٤٥) وتاريخ ١٤٣٥/٢/١٤هـ ونصه: "على وزارة النقل إعادة النظر في أسلوب تشغيل محطات وزن الشاحنات على الطرق وإسنادها بعقود خاصة بها للقطاع الخاص".

وفيما يتعلق بتخصيص طرق للشاحنات، وتفعيل السكك الحديدية لنقل البضائع أكد رئيس اللجنة أن الوزارة لا تخطط لتخصيص طرق للشاحنات، وإنما تسعى إلى الاستفادة القصوى من السكك الحديدية في نقل البضائع والتخفيف عن الطرق وخاصة عند اكتمال ازدواجية السكك.

وبخصوص مقترح إعادة هيكلة النقل بأربع هيئات للنقل الجوي، والبري، والبحري، والسكك الحديدية، أوضح اللواء العتيبي أن إعادة هيكلة النقل وتكوين أربع هيئات للنقل يمكن تقديمه عن طريق المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، وإن كانت اللجنة ترى دمج الهيئات بدلاً من زيادتها.

وحول اقتراح أحد الأعضاء تفعيل البحث العلمي لإيجاد حلول تزيد من العمر الافتراضي للطرق، أشار رئيس اللجنة إلى أن التقرير ذكر أن الوزارة أنشأت مختبراً متكاملاً تم تجهيزه بأحدث الآليات المستخدمة في فحص الطبقات الإسفلتية والتأكد من جودتها للإسهام في تحسينها، لافتاً النظر إلى أن هذا المختبر سيكون جزءًا من مركز أبحاث الطرق والذي يؤسس لتحقيق ما جاء في السياسة الوطنية للعلوم والتقنية.

ورداً على ما لاحظه أحد الأعضاء أن بعض الشركات الخدمية التي تقوم بحفر الطرق لا تُحسن إعادة الإسفلت كما كان، بينت اللجنة أنها تتفق مع هذا الرأي، مضيفةً أنها بالفعل مشكلة تعاني منها وزارة النقل التي تؤكد على حرصها على المتابعة والمراقبة، إلاّ أنها تجد صعوبة في إرجاع الإسفلت كما كان قبل الحفر، ومع ذلك فإن الوزارة تُجبر المقاول على إعادة السفلتة إلى أن يصل العمل إلى المستوى المطلوب.

وأجابت اللجنة على تساءل أحد الأعضاء عن تنظيم سيارات الأجرة، وتراخيص وسائل النقل الجديدة، وكيفية التعامل معها، كشركة (أوبر) و(كريم)، حيث أكدت اللجنة على أهمية تنظيم سيارات الأجرة في ظل الوضع الحالي لها، وتواجد الشركات الجديدة، ولتحقيق ذلك وضعت اللجنة توصيتها الخامسة الجديدة التي نصها: " دعوة وزارة النقل لزيادة تنظيم نشاط سيارات الأجرة وتطويره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتأكد من التزامها بالشروط والمتطلبات الكفيلة بتقديم خدمات متميزة وذات كفاءة عالية".

وأكد رئيس اللجنة حرص الدولة واهتمامها برفع مستوى الخدمات على الطرق، مشيراً إلى أنها تحت مسؤولية وزارة الشؤون البلدية والقروية حسب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤٣٤/٥/٢٠هـ، حيث بدأت وزارة الشؤون البلدية والقروية بتطبيق متطلبات تطوير هذه المحطات على الطرق السريعة.

وبشأن المطالبة بأن تتحرك وزارة النقل لتطوير النقل البحري بين موانئ المملكة لطول واجهاتها البحرية، اتفقت اللجنة مع ذلك بأهمية النقل البحري، مشيرة إلى أنه سبق أن أصدر المجلس قراره رقم ٣٢/٧١ وتاريخ ١٤٣٤/٨/١هـ في هذا الشأن.

ولفت اللواء العتيبي النظر إلى أهمية متطلبات السلامة المرورية أثناء الليل من لوحات ضوئية عاكسة وغيرها، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من عقود التنفيذ أو الصيانة الموقعة مع المقاولين.

الشورى يطالب صندوق التنمية العقارية بالعمل على اختصار مدة الانتظار.. والتوسع في افتتاح مكاتب نسوية في المناطق

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والأربعين التي عقدها برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان مطالبة صندوق التنمية العقارية بالعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لاختصار مدة الانتظار لطالبي الاقتراض.

كما قرر المجلس مطالبة الصندوق بالتنسيق مع وزارة الإسكان في معالجة ما يواجه الجهتين من تداخل في الاختصاصات والمهام بعد صدور تنظيم الدعم السكني، والتوسع في افتتاح مكاتب نسوية في مناطق المملكة ودعمها بالكوادر النسائية المؤهلة والمدربة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني الذي أوضح أن اللجنة تتفق مع ما أُشير إليه بشأن أهمية الصندوق ونجاحه خلال السنوات الماضية في أداء دور مهم وفقاً لظروف ومعطيات تلك الفترة، إلاّ أن اللجنة ترى أن التحول الذي حدث في سياسة الصندوق وهيكلته يتماشى مع ما دعا إليه مجلس الشورى في أكثر من مناسبة، ولعل تحويله إلى مؤسسة مالية يسهم في تعزيز قدراته المالية، ويعطيه المرونة اللازمة التي تتطلبها هذه المرحلة.

أما بخصوص سياسات التمويل والإقراض؛ فتوقعت اللجنة أن تتضمنها الاستراتيجية التي ستعدها المؤسسة المالية بعد اكتمال عملية التحول، وسيكون لمجلس الشورى دور في دراستها وإقرارها.

وبشأن ما طرحه بعض أعضاء المجلس من تأييد للدمج بين الصندوق ووزارة الإسكان، لاسيما أن وزير الإسكان يرأس مجلس إدارة الصندوق، وأن الصندوق والوزارة يسعيان للتحول للنشاط الاستثماري لزيادة وتنمية رأس المال، رأت اللجنة أنه ليس من المصلحة دمج الجهتين؛ لاختلاف أهدافهما، وأدواتهما، ومسؤولياتهما، موضحةً أن الصندوق يركز على التمويل الذي يعد واحدًا من جوانب المسؤوليات التي تهتم بها الوزارة، والتي تشمل أيضاً وضع السياسات اللازمة لتوفير السكن الملائم للمواطنين بما في ذلك التخطيط، والأراضي، والتطوير، والبنية التحتية، والأنظمة، والتشريعات التي تنظم قطاع الإسكان والمتعاملين فيه، ولا يغير من ذلك رئاسة الوزير لمجلس إدارة الصندوق، فدور رئيس المجلس واضح ومحدد في النظام.

وحول ما أشير إلى أن من أهم فوائد ضم صندوق التنمية العقارية لوزارة الإسكان الاستفادة مما رُصد من مبالغ ضخمة لوزارة الإسكان، بدلاً من إجبار المواطنين على طلب التمويل من البنوك مع ما تعرضه من ثمار ذلك التمويل، ويعالج المعوقات التي تتعلق بتأخر بعض المقترضين عن سداد قروضهم لعدم قدرتهم المالية، قال رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني: إن اللجنة تشير إلى أن تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية يعزز قدرته على التمويل، أما معالجة التأخر في سداد القروض فلن يغير من ذلك ضم الصندوق مع الوزارة أو بقاؤه مستقلاً، بل إن استقلاله ووضع أنظمة تلزم المستفيد بالسداد أكثر فائدة في تجاوز هذه العقبات.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن من أهداف تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية هو تعزيز قدراته التمويلية، والنظر في بدائل للتمويل تتناسب والقدرة الشرائية للمواطنين، وزيادة التعاون مع الجهات التمويلية في القطاع الخاص.

وفيما يتعلق برفع السقف الأعلى لقرض الصندوق؛ أوضح الزهراني أن اللجنة ترى أن له جانبين، جانب متحقق حالياً من خلال القرض الإضافي؛ حيث بإمكان المقترض - رهناً بقدرته الشرائية - الحصول على قرض إضافي من القطاع الخاص بالتعاون مع الصندوق. أما الجانب الآخر، فهو ما يتعلق بالمبلغ الذي يقدمه الصندوق من ميزانيته مبينًا أن اللجنة ترى عدم ملاءمة زيادة القرض ليستطيع الصندوق خدمة شريحة أكبر من المواطنين الذين تكتظ بهم قوائم الانتظار، فضلاً عن أن العقبة الكبرى في طريق توفير السكن هي ارتفاع أسعار الأرض وليست تكاليف البناء.

وحول الاستفادة من المبلغ المخصص لبناء خمسمائة ألف وحدة سكنية في تمويل القروض التي يقدمها الصندوق للمواطنين؛ أكد رئيس اللجنة أن لجنته تتفق مع أهمية دعم ميزانية الصندوق؛ لتقديم مزيد من القروض للمواطنين، حيث سبق أن اتخذ المجلس عدة قرارات في هذا الشأن منها: القرار رقم (٣٢ / ١٨) وتاريخ ٩ / ١٤٣٥/٥هـ الذي ينص في الفقرة (٤) منه على أن: "على الصندوق التنسيق مع وزارة الإسكان ووضع آلية لسرعة إقراض مستحقي السكن وفق آلية الاستحقاق من المبلغ المخصص لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية."

وردًا على ما طرحه بعض الأعضاء عن إحجام عدد من المواطنين عن الشراء بسبب شرط الصندوق تقديم القرض المعجل، الذي عارضه عدد من الاقتصاديين؛ مما جعل عدد كبير من الراغبين في الحصول على القرض يتراجعون ويشككون في هذه الخدمة.. أشار رئيس اللجنة إلى أن القرض المعجل ليس إلزامًا وإنما خيار لمن أراد ذلك، وهناك فئة من المواطنين يفضلون هذا الخيار للحصول على التمويل، ومن لا يرغب في الاستفادة من هذا الخيار فلا بأس، وربما هناك حاجة إلى مزيد من الشرح للتعريف بالقرض المعجل، لكن الأمر لا يتطلب صدور توصية من مجلس الشورى.

الشورى يطالب الجمارك بقصر المعاينة اليدوية على حالات الشك بعد الفحص الإشعاعي

شدد مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والأربعين، التي عقدها برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، على ضرورة قصر المعاينة الجمركية اليدوية على حالات الشك، بعد إجراء الفحص الإشعاعي.

وطالب المجلس مصلحة الجمارك العامة باتخاذ التدابير اللازمة للبت في القضايا الجمركية بما يضمن عدم تأخرها، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وأكد المجلس على قراراته السابقة بشأن أهمية تقيد مصلحة الجمارك العامة بإعداد تقاريرها السنوية وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء، وقواعد إعداد التقارير السنوية الصادرة بالأمر السامي التعميمي ذي الرقم (٧/ب/٢٦٣٤٥) والتاريخ ١٩/٢/١٤٢٢هـ.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك العامة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، التي تلاها نائب رئيس اللجنة الأستاذ محمد الرحيلي، حيث أوضح أنه فيما يتعلق بفاعلية أجهزة الفحص، وإجراءات التفتيش، وقصر المعاينة اليدوية على حالات الشك، فإن تقرير المصلحة تضَّمن في الفصل الثامن قائمة تحتوي على ما وفرته المصلحة من تقنيات، وأجهزة حديثة للمنافذ الجمركية.

مبيناً أن هذه الأجهزة الإشعاعية (السينية) من الأجهزة المتطورة والحديثة والمستخدمة عالميًا، وبالممارسة العملية أثبتت فاعليتها في الحد من عمليات التهريب، فضلاً عن أن استخدامها يسهم في معالجة ظاهرة تأخر البضائع وتكدسها، وهي التي دائماً ما يضعها المجلس في مقدمة اهتماماته، ويصدر بشأنها العديد من القرارات.

وبشأن موضوع الغش التجاري والمقلَّد، ودور المصلحة في الحد من ذلك، قال الرحيلي: إن تقرير المصلحة بالفصل السادس يبين الدور الذي تقوم به المصلحة للقضاء والحد من هذه البضائع، مضيفاً أن المصلحة استعانت بعدد من الشركات الاستشارية المتخصصة للحصول على الإفادات الرسمية من مالكي العلامات التجارية، واللجنة تتفهم ما طُرح حول محدودية دور المصلحة في الحد من تفشي الغش التجاري وانتشار البضائع المقلَّدة.

جدد التأكيد على تكليف جهة محايدة لإجراء دراسة تقويمية حول أداء الصندوق

الشورى يدعو (هدف) إلى مراجعة خططه التدريبية

صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والأربعين التي عقدها برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) إلى مراجعة خططه التدريبية بما يكفل رفع جودتها وإتاحتها لراغبي العمل في مناطق المملكة كافة.

وأكد المجلس على قراره السابق الذي ينص على: «تكليف جهة محايدة لإجراء دراسة تقويمية حول أداء الصندوق، ومدى تحقيقه لأهدافه».

جاء ذلك في القرار الذي أصدره المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

ودعا المجلس في قراره الصندوق لوضع برامج محفزة ومشجعة لمؤسسات القطاع الخاص؛ بما يضمن توفير فرص عمل مناسبة للباحثات عن عمل بما يتناسب مع مؤهلاتهن وظروفهن الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وكان المهندس محمد النقادي قد تلا وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم حول الموضوع؛ حيث أوضح في محور الجانب المالي، ومدى نجاح الصندوق في تأهيل القوى العاملة الوطنية، وتوظيفها في القطاع الخاص، أن تقرير صندوق تنمية الموارد البشرية احتوى على قوائم مالية تضمنت موجودات الصندوق من نقد واستثمارات وأصول ثابتة، والتزامات الصندوق اللاحقة تجاه هيئة توليد الوظائف، وإيراداته من الرسوم، والاستثمارات، وغيرها. إضافة إلى مصروفاته الإدارية والعمومية، ونفقاته على البرامج.

وبشأن عدم مشاركة ممثلين من القطاع الخاص في اللجان، قال رئيس اللجنة: إن القطاع الخاص يشارك في مجلس إدارة الصندوق بثلاثة أعضاء، ووفق المادة السابعة من تنظيم الصندوق يمكن لممثلي القطاع الخاص في مجلس الإدارة تحقيق ذلك، وبحسب ما جاء من الصندوق فإن ممثلي القطاع الخاص يشاركون فعلاً في اللجان، ويترأس أحدهم لجنة المراجعة الداخلية، وآخر عضو في لجنة استثمار الموارد.

وفي محور برامج الصندوق وإستراتيجيته أوضح المهندس النقادي أن التدريب حقق الجودة المطلوبة، بدليل أنه ينتهي إلى التوظيف، وأن العقود بين المتدربين والمنشآت توقع قبل بداية التدريب، مما يعني أن تدريبهم يتم على أساس مهارات ومعارف تتطلبها الوظيفة، وأن التقارير الحالية والسابقة توضح أهمية إنجازات الصندوق، حيث قام بدعم مباشر لتوظيف أكثر من(٧٧٢,٠٠٠) مواطن، وارتفعت نسبة من تم دعم توظيفهم من النساء من (١٧٪) إلى (٣٦٪). مضيفاً أن اللجنة رأت - من أجل الحكم بموضوعية تجاه الصندوق- التأكيد على قرار سابق للمجلس بتكليف جهة محايدة لإجراء دراسة تقويمية حول أداء الصندوق، ومدى تحقيقه لأهدافه، وهو ما تضمنته توصيتها الأولى. أما بشأن ذوي الإعاقة فستدرس اللجنة هذا الموضوع بشكل موسع، وتعرض على المجلس في تقرير الصندوق القادم.

إصدار نظام جديد للبيع بالتقسيط ليتماشى مع المستجدات النظامية في المملكة

مناقشة مشروع نظام البيع بالتقسيط .. التأكيد على عدالة التعاملات وحماية المستهلك

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والأربعين التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط، الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد.

وأسند مشروع النظام المكون من ٢١ مادة إلى وزارة التجارة والاستثمار مهام الإشراف على نشاط البيع بالتقسيط في المملكة، ويهدف مشروع نظام البيع بالتقسيط إلى تنظيم نشاط البيع بالتقسيط للسلع والخدمات بما يؤدي إلى حماية النظام المالي وعدالة التعامل بين الأطراف.

وأشارت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى التي درست مشروع النظام وقدمت تقريرها بشأنه للمجلس إلى أن أهمية نظام البيع بالتقسيط تكمن في ظل صدور أنظمة كثيرة تعنى بالتمويل والرهن العقاري، وتسهيل التسجيل العيني للعقار، وصدور نظام التعاملات الالكترونية مما يحتم إصدار نظام جديد للبيع بالتقسيط ليتماشى مع هذه المستجدات النظامية في المملكة.

وبعد طرح تقرير اللجنة بشأن مشروع النظام للنقاش أوضح أحد الأعضاء أن المشروع جاء وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٩) وتاريخ ١٤٣٣/٨/١٢هـ، القاضي بقيام مؤسسة النقد ووزارة التجارة بمراجعة نظام البيع بالتقسيط، واقتراح ما يلزم من تعديلات، مضيفاً أن اللجنة حذفت عبارة: «حماية المستهلك» من المادة « الحادية عشرة» وكان ينبغي أن تضمّن هذه العبارة في أهداف المشروع؛ لأن الهدف الأساس هو عدالة التعاملات وحماية المستهلك.

ونبه عضو آخر إلى ما ورد في خطابي وزير التجارة ومحافظ المؤسسة ما يشير إلى أن من التعديلات التي اتُفق عليها في مشروع النظام ألاّ تتجاوز مدة العقد (١٢) شهرًا، ولا يتجاوز ثمن البيع بالتقسيط (٥٠) ألف ريال للشخص الواحد، ورأى أن هذين الشرطين يحددان البيع في إطار ضيق جدًا، مبينًا أنه إذا زادت قيمة البيع عن (٥٠) ألف ريال، أو تجاوزت مدة العقد (١٢) شهرًا فليس أمام المشتري إلا الشراء من البنوك، مطالباً بزيادة الحد الأعلى في ثمن البيع ومدة العقد.

عضو يطالب بزيادة الحد الأعلى في ثمن البيع ومدة العقد

ولاحظ آخر أن الرسوم والعمولات الإدارية التي يحصل عليها البائع من المشتري مرتفعة جدًا، لافتاً النظر إلى أن مشروع النظام حدد في مادته "الحادية عشرة" الرسوم بواحد (١٪) من إجمالي مبلغ العقد، خاصة أن مدة العقد (١٢) شهرًا. ورأى إما أن تزاد مدة العقد لأكثر من (١٢) شهرًا، أو تخفض الرسوم الإدارية.

عضو: الرسوم والعمولات الإدارية التي يحصل عليها البائع من المشتري مرتفعة جدا

وأفاد آخر أن نسبة الرسوم الإدارية البالغة (١٪) المذكورة في المادة "الحادية عشرة" تعادل الفائدة لمدة سنة، ومن ثم؛ كأننا أعطينا التاجر فرصة أن يسوق سلعته بفائدة، بينما المفهوم العام للنظام هو أن الهدف منه أن يحصل المستهلك على سلعة بقيمتها الحالية لكن يدفعها بأقساط،

في مقابل أن يسوق التاجر لهذه السلعة بأجل محدد لمدة سنة، لا أن يضار المستهلك بأن نفرض عليه رسومًا إدارية، مطالباً بحذف المادة، أو النص على ألاّ يتجاوز سعر التقسيط السعر النقدي، وألاّ تكون هناك رسوم إدارية؛ لأن التاجر مستفيد في كلا الحالتين.

> عضو يطالب بالنص على ألاّ يتجاوز سعر التقسيط السعر النقدي وبدون رسوم إدارية

وزاد أحد الأعضاء أن النظام اشترط أن يحـمل البائع صفة التاجر؛ بحيث يكون له سجل تجاري، وطالب العضو بأن يُحـدد نطاق تطبيق هذا النظام بمادة مستقلة فينص على أن النظام لا يطبق إلاّ على عقود البيع بالتقسيط التي يكون التاجر طرفاً فيها.

وأشار إلى آخر ما تضمنه النظام للبيع بالتقسيط من شرط أن يُنشأ سجل رقمي يسمى سجل العقود يختص بقيد عقود البيع بالتقسيط، ويكون لبياناته حجية الأوراق الرسمية، ويخضع لإشراف الوزارة، ورأى العضو أن هذا الشرط فيه مبالغة؛ فلا يمكن أن كل عقد بيع بالتقسيط يحرر من التاجر (البائع) يجب أن يكون مسجلاً بسجل تشرف عليه الوزارة، ولاسيما أن العقد غير المسجل لا يُحتج به في مواجهة غيـره كما ورد في ثنايا هذا النظام، كما أن هذا الاشتراط فيه تعقيد للحياة الاقتصادية للمجتمع خاصة أن الهدف من هذا البيع هو البيع بالتقسيط وليس بيع سلع بالتقسيط.

وأشار آخر إلى أن الهدف من هذا النظام معالجة التداخل بين مفهومي البيع بالتقسيط والتمويل وفقًا لما ورد في محضر هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، وما أشار إليه مندوبو وزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي بحيث يكون البيع بالتقسيط نشاطًا مكملاً للرئيس التاجر يُهدف منه خدمة تجارته بتيسير تملك سلع منشآته أو خدماته لعملائه، ويكون التمويل نشاطًا احترافيًا يصب على منع الائتمان بذاته، واقترح العضو تعديل المادة "الثانية" بحيث يوضح فيها الهدف من هذا النظام بشكل أكثر دقة ووضوحًا.

ورأى عضو آخر ضرورة إضافة عبارة: "مساويًا لثمنه في البيع في الحال"، في عجز تعريف البيع بالتقسيط الوارد في النظام. كما يحسن حذف المادة "الحادية عشرة"؛ لأنها تلزم المشتري بدفع عمولات لا مبرر لها.

ودعا أحد الأعضاء إلى تحديد (توثيق ملف التمويل) في الفقرة الأولى من المادة الثامنة. كما دعا إلى إعادة النظر في الفقرة (٤) من المادة؛ قائلاً: "هل البائع يعد مخالفًا لأنه لم يتأكد من ملاءة العميل؟ فإن كان البائع مفرطًا فأرى حذف هذه المادة بكاملها؛ لأن البائع حر يبيع على من يراه سواء كان مليًّا أو غير مليّ".

وطالب آخر بحذف المادة الحادية عشرة؛ لأن فيها إجحافًا بحق المشتري، فكيف يأخذ البائع عمولة من المشتري، وهو قد باعه بالتقسيط، وربما زاد عليه الثمن بسبب التقسيط؟.

ولاحظ آخر ما ورد في المادة "السابعة عشرة"، بتحديد الجزاء على من يخالف النظام فقط من دون مخالفة اللائحة؛ لأن اللائحة تتغير وتتجدد، كما أن الفقرة (٢) من المادة "التاسعة" فيها إخلال بالنظام، وفتح لاستثناء بعض الأنشطة التي لا تتوافق مع التقييد الذي قصده النظام. لذا؛ أرى حذف هذه الفقرة من المادة.

عضو: التنظيم مطلوب ولكن من دون التضييق على الناس

وأيد آخر ألَّا يكون هذا النظام إلزاميًا؛ لأن كثيرًا من تداولات الأسواق بين التجار لا تتم عن طريق البنوك، ولا يحتاج فيها إلى ملاءة مالية، وهذا الذي يحصل على سبيل المثال في المحلات الكبيرة، فكل الشركات تأتي بمنتجاتها بشكل يومي وعلى مدار السنة، ويكون بينها عقود من دون الحاجة إلى ملاءة مالية؛ فهذا أمر اختياري، فالسوق حر، وينبغي ألا نتحكم فيه ونلزم الشركات بهذا النظام، والتجارة موجودة قبل وزارة التجارة ومؤسسة النقد، وإذا احتكرنا التجارة فسندمرها، ولا يعرف التجارة إلا أهلها، والتنظيم مطلوب ولكن من دون التضييق على الناس.

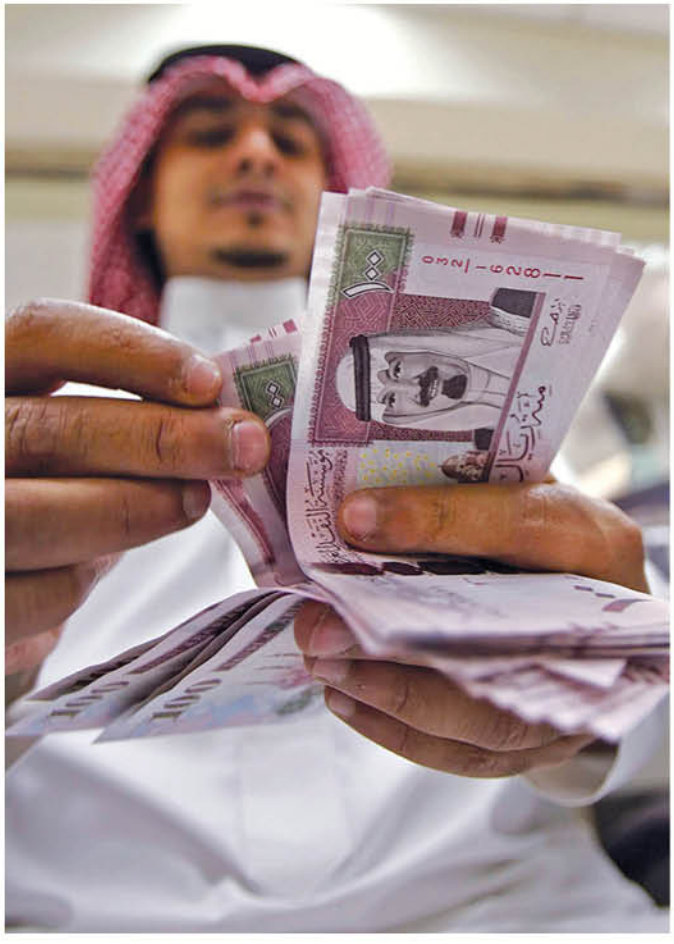

وقال عضو آخر: إن بعض الشركات - في الولايات المتحدة - تعطي الشخص بطاقات ائتمانية بناء على مشترياته، وهذه تحل كثيرًا من المشكلات ولاسيما على الموظفين، وعلى مؤسسة النقد أن تلزم الشركات بأن تصدر مثل هذه البطاقات، وطالب اللجنة بتوضيح ما يخص الإفصاح عن القيمة الإسمية والقيمة الفعلية بالنسبة للرسوم، كما ينبغي أن تكون شروط العقد واضحة جدًا من البداية لاسيما ما يتعلق بالدفع المسبق.

وتابع آخر أن هذا النظام من حيث الجملة عالج مسائل موضوعية كثيرة، ومن غير المناسب أن يتضمن النظام أمرًا موضوعيًّا، واختيارًا فقهيًّا، وأن يترك هذا للمدونة، أو لتقنين الشريعة، وهو الذي تعمل عليه الدولة في مستويات عليا.

ورأى أحد الأعضاء أن تعدل الفقرة (١) من المادة "الثامنة" بأن يكون فحص البائع للسجل الائتماني اختياريًا وليس إلزاميًا؛ لأن الضمانات حق محض للبائع، ولا يجوز إلزامه بها، ومن الجيد لو أضيفت إلى نماذج العقود فقط.

وزاد آخر أن المادة "التاسعة" نصت على أحقية البائع في فسخ العقد عند تخلف المشتري عن أداء أقساط مستحقة، مقترحاً أن يضمن ذلك نماذج العقود، لا أن يكون الإلزام به في النظام؛ لكونه مسألة موضوعية بحتة تترك للمتعاقدين، مضيفاً أن المادة "العاشرة" نصت على انتقال أحكام الكفالة في حال نقل الطرفين الحقوق التعاقدية، وهذه مسألة موضوعية، وفيها آثار، وتعقيدات قضائية متعددة، ورأى تركها للقضاء وللمدونة الشرعية.

وأشار آخر إلى أن المادة "الثالثة عشرة" اشترطت أن تكون مؤسسة التقسيط مالكة للسلعة، وقال: إن هذا سيعوق عمليات التمويل، ويزيد كلفة البيع، وينعكس سلبًا على الاقتصاد .

بدوره لاحظ أحد الأعضاء أن المادة "السادسة عشرة" نصت على إسقاط الاحتجاج بالعقد ما لم يسجّل، مقترحاً أن ترتب عقوبات مالية صارمة في حال عدم التسجيل فقط، لا أن تشكل العقود لهذا السبب، ثم لا تنظر الدعوى من قبل القاضي إلا بعد تسديد الغرامات.

ورأى عضو آخر أن النظام اقتصر على ما يخص التاجر، وطالب بضرورة أن يعالج قضية التقسيط بصفة عامة، وأن تدرج بعض القواعد المنظمة لبيع التقسيط عند غير التجار.

وطالب آخر بحذف الفقرة الواردة في المادة "الثانية عشرة" ونصها: "أن تشرف الوزارة على إصدار القواعد المنظمة للبيع بالتقسيط"، وبرر ذلك بأن النظام في جملته يغني عنها، كما طالب بتعديل الفقرة (٢) من هذه المادة إلى: "تضمين اللائحة التنفيذية لهذا النظام الإجراءات المتعلقة بالبيع".

ودعا آخر إلى إعادة صياغة الفقرة (ب) من المادة "الثالثة عشرة" لتكون بالنص التالي: "أن يكون بيع السلع والخدمات المراد تقسيطها نشاطًا رئيسًا للتاجر.."، كما رأى حذف عبارة "في الأصل"؛ لأن هذه العبارة ستمنع المصارف والشركات من التعامل في هذا النشاط؛ لأن السلع التي تقسطها الشركات ليست في الأصل مملوكة لها.

وعد أحد الأعضاء أن المادة "السابعة عشرة" أعطت وزارة التجارة حق الحكم بالعقوبة وحق التنفيذ، والتنفيذ حق للوزارة، لكن الحكم من اختصاص الجهات القضائية؛ لأنه يحتاج إلى إثبات الجرم المحدد، ومن ثم تستطيع الوزارة بعد ذلك ممارسة صلاحياتها التنفيذية بتنفيذ العقوبة التي حكم بها القضاء.

ولاحظ آخر أن النظام ركز كثيرًا على حق البائع بينما أغفل ذكر حق المشتري، وكيف يمكن له أن يحفظ حقه عند وجود سلعة غير جيدة، مقترحاً أن يكون حق تأكد البائع من الملاءة المالية للمشتري حقًا اختياريًا، وليس إلزاميًّا.

بدوره قال أحد الأعضاء: إن مشروع النظام تضمن تفويضًا تشريعيًّا للوزارة وللمؤسسة، وقواعد بعضها يتعلق بتحقيق الأهداف، لاسيما ما يتعلق بوضع قواعد تشريعية، مضيفًا أنه ثمة ملحوظات على الفقرة (٢) من المادة "الثالثة عشرة"؛ فلا يوجد في النظام أحكام تتعلق بالتمويل حتى يحال إليه.

كما أن النظام يتعلق بأحكام البيع والتقسيط، ولا يفترض أن يمتد إلى تمويل السلع والخدمات من المنتجين لها. كما أن مقتضى نص الفقرة يترتب عليه منع الشركات والمؤسسات من تمويل السلع والخدمات التي تنتجها، مما يضطر المواطن إلى البحث عن تمويل آخر غير منتج للسلعة، ويحرم المنتج من تسويق سلعته من خلال البيع بالتقسيط، مشيراً إلى أن هناك صورًا كثيرة ومتعددة للتمويل منها ما يتعلق بالبيع كالتمويل التأجيري المنتهي بالتمليك.

ولاحظ أحد الأعضاء التعميم في المادة "التاسعة" بخصوص موضوع فسخ العقد لعدم سداد الأقساط، وحلول كامل الثمن إذا تخلف المشتري عن سداد أقساط معينة، مشيراً إلى أن المادة لم تحدد هذه الأقساط، ولا عددها، ولا كيف يمكن أن تحقق العدالة بين طرفي العقد؟.

ولفت آخر إلى ضرورة أن يحدد مشروع النظام في المادة السادسة عشرة، من هو المسؤول عن تسجيل القيد، هل هو البائع أم المشتري؟ لأنه يترتب على عدم التسجيل عدم الاحتجاج بالعقد.

لجنة خاصة لدراسة مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والأربعين التي عقدها برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، تشكيل لجنة خاصة لدراسة مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق، المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري، استنادًا للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، وذلك بعد أن صوت المجلس بعدم الموافقة على توصية لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بعدم ملاءمة دراسة المقترح.

وكان مجلس الشورى قد اتخذ قراره بتشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة المقترح بعد أن ناقش تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروعة اللائحة المقترحة الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتورة حمدة العنزي.

حيث عبر أحد الأعضاء بعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها عن تأييده للمشروع، مشيراً إلى أن مقترح اللائحة التنظيمية الموحدة لشباب مجالس المناطق يسد فراغًا كبيرًا، تنظيمًا وتشريعًا؛ فمجالس الشباب ممارسة معمول بها الآن، وتتبع إمارات المناطق، وتؤدي دورًا مهمًا جدًا، ولا يوجد- حاليًا- تشريع، أو تنظيم، ينظم عمل هذه المجالس.

وأضاف العضو أن اللجنة برفضها لهذا المشروع لم تنف الحاجة إلى أهمية وجود تنظيم لهذه المجالس، وأكدت على أهميته في دراستها، مشيرًا إلى أن تحفظ اللجنة الوحيد كان هو أن (لوائح مجالس الشباب الموجودة ذات صفة تطوعية؛ لأنها وضعت من قبل الشباب، ووضع لائحة تنضوي تحتها جميع مجالس الشباب في المملكة يشكل عائقًا أمام الشباب وانطلاقهم نحو أهدافهم، وبخاصة إذا نظرنا إلى أن العمل الشبابي عمل تطوعي وأهلي)، لافتاً النظر إلى أن مبرر رفض اللجنة المتمثل في أن وضع تنظيم يعيق عمل الشباب، وأن التنظيم يجب أن يوضع من قبل الشباب أنفسهم، ينسحب على جميع الجمعيات الأهلية وجميع الأعمال التطوعية، فالمطلب الأول للشباب هو وضع لائحة تنظيمية للمجالس الوطنية للشباب في المملكة.

وردًا على ما ذكرته اللجنة أن إصدار مثل هذه اللائحة يمثل عائقًا أمام الشباب وانطلاقاتهم نحو أهدافهم، قال عضو آخر: إن اللجنة ترى أن عمل الشباب عمل تلقائي، فكيف يكون تلقائيًا وهو بأهداف؟ فبالتالي؛ مثل هذه الأعمال هي التي تستحق التنظيم؛ لأن التنظيم هو الذي يضبط عمل الشباب، ويحفظ حقوقهم، ويعلمهم النظام.

وأشار أحد الأعضاء إلى استقبال مجلس الشورى وفودًا شبابية، ويكاد يكون هدفهم واحدًا، وهو أن يكون لهم رأي ودور في خدمة بلادهم، وهذا الدور في خدمة البلاد إذا لم يكن له عمل تنظيمي من قبل مجلس الشورى؛ فسينتهي إلى أمر سلبي وفوضوية؛ متسائلاً: هل هناك وسيلة، أو آلية تضبط عمل شباب المجالس؟، وهل هناك لائحة أو تنظيم يضبط عمل مجالس المناطق؟ وهل هناك آلية تشرك شباب المناطق في صنع القرارات فيما يتعلق بقضاياهم وفق أسس عمل مؤسسي؟.

وقال عضو آخر: إن مجالس الشباب في العديد من المناطق والمحافظات تشكلت لكن دون تنظيم يؤطر عمل تلك المجالس، ودون وجود إطار تنظيمي مرجعي لها. مضيفاً أن العلاقة بين مجالس الشباب والمجالس الأخرى الموجودة في كل منطقة غير واضحة، ويعوزها التنظيم الذي يحقق التكامل بينها، ويمنع الازدواجية.

وعارض آخر توصية اللجنة بعدم ملاءمة دراسة هذا المقترح؛ وبعد أن أشار إلى اقتراح اللجنة بتقديم المقترح في شكل توصية على التقرير السنوي

للهيئة العامة لرعاية الشباب، قال إن هذا اعتراف من اللجنة بأن هذا المقترح مناسب، وله وجاهته.، وبالتالي لا يوجد مسوغ مقنع لعدم الملاءمة.

وزاد أحد الأعضاء أن المشروع المقترح مكتمل في شكله ومضمونه، وأهدافه واضحة، والمبررات التي ذكرها مقدم المقترح مقنعة، والمبادئ التي يقوم عليها المشروع وجيهة، مضيفاً أن رأي اللجنة يشوبه شيء من الغموض والتناقض، فهي ترى أنه لا يوجد فراغ تشريعي، وفي الوقت نفسه تدعو إلى إيجاد لوائح داخلية، كما أن اللجنة ترى أن هذه اللائحة يمكن أن تشكل عائقًا أمام الشباب، بالرغم من أن هذا اللائحة ستكون منظمة ومؤطرة لعمل الشباب.

وأضاف آخر أن هذا المشروع جاء منسجمًا مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، التي تركز على مبدأ مهم، وهو أن الشباب هم عماد الأمة، والمحرك الرئيس لكثير من نشاطاتها في المملكة. لذا؛ لابد من إقرار هذا المشروع، لافتاً النظر إلى أن مشروع هذه اللائحة مر عليه أكثر من سنة كاملة لدى اللجنة، بالرغم من أهمية هذا الموضوع وحيويته.

وتابع عضو آخر أن تشكيل المجالس يخضع لاجتهادات كل منطقة في المهام، والواجبات، والتنظيم، وهذا يتطلب مثل هذه اللائحة، مضيفاً أن إيجاد اللائحة سيكون بعد أخذ آراء كل الجهات ذات العلاقة بالشباب؛ لأن الشباب هم المستقبل، وهم الذي يعانون من أشياء كثيرة، وأن أكثر من (٦٠٪) من أفراد المجتمع هم من فئة الشباب، ووضع تنظيم وقواعد لهذه المجالس من واجبات المجلس.

بدوره قال آخر: إن وجود مجالس للشباب في بعض المناطق لا يعني أنها موجودة في كل المناطق، وحتى عندما وجدت فقد عانت كثيرًا حتى توفرت، وظل حراكها مقيدًا، كما أن هناك تهيّبًا على مستوى الأُسر من إشراك القطاع النسوي في الجمعيات التطوعية في بعض المناطق؛ لعدم وجود مظلة تحكم الحراك في هذا المجال، كما أن لدى مجالس مناطق الأطراف وإماراتها تهيّبًا في تبني أفكار الشباب، ما دام ليس لديها آلية تخشى منها في المحاسبة، ومن جانب آخر، فإن وجود لجنة للشباب في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لا شأن لها بما يطرحه المقترح.

وطالب أحد الأعضاء بدراسة المقترح بتعمق وحكمة بحجم هذا المقترح؛ مؤكداً أن الشباب هم أمل الأمة، وقادة المستقبل، ومن بين أهم ما ورد في هذا المقترح هو إشراك الشباب في صناعة القرار، حيث لا يمكننا أن نقرر مستقبل الشباب في ظل غياب مشاركتهم.

واعتبر آخر أن المقترح فرصة سانحة لنقدم لشباب الوطن خدمة مميزة، بأن ننتشلهم من بعض ما يحاك ضدهم، لاسيما ما يتعلق بالمخدرات، والخمور، وما يتناقله دعاة الفتنة، متسائلًا عن ما الذي يمنع من أن يكون لشباب هذا الوطن جمعيات، وبيوت شباب، وبتنظيم إجرائي ووقائي تحت إشراف الدولة؟.

واقترح عضو آخر أن تنحو هذه المجالس - بعد أن يكون لها تنظيم تحت مظلة واحدة - منحى التنموية، وأن تكون تحت مظلة مركز الملك سلمان للشباب.

وأشار آخر إلى ما كان للغرف التجارية من دور في احتضان الشباب في وقت سابق، بيد أنه أكد أن الغرف التجارية ليست جهة لتنظيم العمل خارج القطاع التجاري، مضيفاً أن عدم وجود تنظيم يجعل هناك اختلافًا، وتفاوتًا في استجابة أمراء المناطق المختلفة، فبعضهم قد يرحب بإنشاء هذه المجالس؛ إلاّ أن عدم وجود تنظيم قد يجعل لبعض أمراء المناطق أسبابًا في عدم إنشاء مثل هذه المجالس؛ لذا فإن وجود التنظيم سيجعل هناك فرضًا تنظيميًا على المنطقة في إنشاء هذا المجلس.

وفي نهاية المناقشة صوت المجلس بالأغلبية على عدم الموافقة على توصية اللجنة، وحيث لم تحز توصية اللجنة على موافقة - أغلبية الأعضاء الحاضرين-، تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة المشروع المقترح، بناءً على الفقرة الرابعة من المادة الرابعة والأربعين من قواعد عمل المجلس واللجان.

(٢٠٠) وظيفة شاغرة في الهيئة

عضو شوري يطالب بتمكين هيئة المساحة الجيولوجية من دراسة احتياطيات المملكة من المعادن الاستراتيجية

د. على الطخيس
رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة

طالب أحد أعضاء مجلس الشورى بتمكين هيئة المساحة الجيولوجية السعودية من دراسة احتياطيات المملكة من المعادن الاستراتيجية، فيما أشار عضو آخر إلى أن الهيكل التنظيمي للهيئة كبير ومتشعب، ولا يتناسب مع طبيعة الهيئة، وأهدافها، ووضوح غايتها.

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى في جلسته العادية الرابعة والأربعين التي عقدها برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما أشارت إليه لجنة المياه والزراعة والبيئة في رأيها بعد دراستها لتقرير هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بأن تقرير الهيئة لا يعكس جهودها في مجال التنقيب عن عنصر اليورانيوم والعناصر المشعة الأخرى، ولا على الكميات التي قد تحتاجها المملكة في مجال الاستخدامات السلمية لإنتاج الطاقة الذرية، ولهذا جاءت توصية اللجنة بدراسة موضوع احتياطيات المملكة من عنصر اليورانيوم.

وأضاف العضو: إن الهيئة تقدمت عند مناقشة ميزانيتها مع وزارة المالية بطلب تخصيص مبالغ مالية في ميزانيتها لعام ١٤٣٧هـ للقيام بالمسوحات

هيئة المساحة الجيولوجية السعودية
SAUDI GEOLOGICAL SURVEY

اللازمة تنفيذاً للتوجيه الكريم، إلا أنه لم يتم اعتماد تلك المبالغ، مع أن الهيئة أفادت في تقريرها بأن أحد أهم المعوقات التي تواجهها نقص المخصصات المالية لمشروعاتها.

واستعرض العضو ما ذكرته الهيئة في تقريرها بشأن اليورانيوم والعناصر المعدنية النادرة الأخرى، حيث ترى الهيئة أن ما يتوفر من معلومات عن

عنصر اليورانيوم والعناصر النادرة الأخرى من خلال المسوحات التي قامت بها وكالة الوزارة للثروة المعدنية قديمة جداً، وغير دقيقة، ولا يمكن الاعتماد عليها في ضوء تطورات تقنية التنقيب الحديثة.

مضيفاً أنه باعتبار أن عنصر اليورانيوم من المعادن الاستراتيجية المهمة ويقع ضمن العناصر الأرضية النادرة، فقد قامت الهيئة بإجراء بعض الدراسات المحدودة في بعض المواقع شمال المملكة حسب إمكاناتها المتاحة، ولكنها لا ترى كفايتها، حيث ترى أن هناك العديد من المناطق الأخرى الواعدة لهذه العناصر وتحتاج للدراسة.

وزاد بأن الهيئة تقوم بالتنسيق مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، ويرى الجانبان أهمية معرفة الاحتياطات بشكل دقيق، لتحديد المواقع المناسبة للمفاعلات مستقبلاً، واقترح العضو تعديل التوصية الثانية للجنة لتكون بالنص الآتي: «تمكين هيئة المساحة الجيولوجية السعودية من دراسة احتياطيات المملكة من المعادن الاستراتيجية بما فيها العناصر الأرضية النادرة ودعمها بالمبالغ اللازمة لذلك».

فيما لاحظ عضو آخر تشعب الهيكل التنظيمي لهيئة المساحة الجيولوجية، ورأى أنه لا يتناسب مع طبيعة الهيئة، وأهدافها، ووضوح غايتها.

وأشار العضو إلى ما تضمنه تقرير الهيئة من شغور حوالي (٢٠٠) وظيفة لديها، وطالب الهيئة بأن تركز على تهيئة الشباب السعودي، وتدريبهم للالتحاق بالوظائف الفنية للهيئة.

وطالب أحد الأعضاء الهيئة بتوضيح أسباب تعثر المشروعات؛ مضيفاً أن مشروعات الهيئة في التقرير لا تنتهي إلى نتيجة واضحة، وأنه لو تمكّنه الهيئة من تملك مقراتها لكان أفضل.

وتابع آخر أن التقرير لا يحوي أي ميزانية للهيئة أو أي بيانات مالية.

ولفت عضو آخر إلى أن معظم الاكتشافات التي أوردتها الهيئة في التقرير لمعادن غير (فلزيّة)؛ بمعنى أنها مكتشفات لأحجار الزينة، والرخام، ونحوها، ولم تورد اكتشافات للذهب، والنحاس، والحديد، وغيرها من المعادن التي من الممكن أن يكون لها أثر اقتصادي كبير.

ورأى آخر أن الصعوبات التي أوردتها الهيئة في تقريرها لا تستلزم نشرها في التقرير، وكان من الممكن معالجتها داخلياً، وهذا يدل على عجز الهيئة.

وطالب أحد الأعضاء الهيئة بأن تركز فقط على (اليورانيوم)، بل أن تكون أكثر شمولية.

ولفت عضو آخر النظر إلى أن من مهام الهيئة استخدام الوسائل الحديثة في البحث والتنقيب عن المصادر المعدنية، وهذا يشمل تصنيف ما وصلت إليه الهيئة من ناحية المواقع الجغرافية والجدوى الاقتصادية، مضيفاً أنه إذا كان لابد من التركيز على العناصر التي تستخدم في إنتاج الكهرباء، وتحلية المياه بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

فحبذا أن تورد اللجنة اليورانيوم، والبروتنيوم، والمواد المشعة الأخرى في توصاياتها، كما يحسن قيام الهيئة بالبحث عن الأماكن الجغرافية التي يمكن أن تستخدم فيها الحرارة الجوفية.

رؤية حول قرار مجلس الوزراء بشأن التعديلات على بعض مواد المرور

د. عبدالجليل السيف
عضو مجلس الشورى السابق

أجرى مجلس الوزراء تعديلات على نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي، رقم: (م/٨٥) وتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٦هـ ولائحته التنفيذية الصادرة من وزير الداخلية برقم: (٧٠١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٠٧/٠٣هـ. هذه التعديلات شملت العديد من مواد لبعض اللوائح والأنظمة المعمول بها حاليًا، ومن بينها نظام المرور. شمل هذا التعديل أهم المواد ذات العلاقة المرتبطة بالسائق وسلوكياته ومن أهمها المادة: (٦٩) بالإضافة إلى المواد (٦٣-٦٤-٧٠-٧٢) فضلاً عن إدخال بعض التعديلات على جداول المخالفات المرتبطة بالنظام ومن بينها فقرة (١،٢،٣،٤) الملحقة بالنظام. من أبرز المواد التي طرأ عليها التغيير في الرسوم والفترة الزمنية لحجز المركبة هي المادة (٦٩) والتي شملت مخالفة التفحيط للمرة الأولى بالتغيير من حجز المركبة ليوم واحد إلى خمسة عشر يومًا، وكذلك تعديل المبلغ من ألف ريال إلى عشرين ألف ريال والإحالة للمحكمة. وفي المرة الثانية تم تعديل مدة الحجز للمركبة من شهر إلى شهر ونصف وكذلك الغرامة من ألف وخمسمائة ريال إلى أربعين ألف ريال مع الإحالة للمحكمة. وفي المرة الثالثة تم تعديل الغرامة من ألفي ريال إلى ستين ألف ريال.

هذا التعديل فرضته التقارير الإحصائية الواردة هذا العام والتي تشير إلى تزايد أعداد الوفيات والإصابات الناتجة عن تلك المخالفات المرورية والتي استدعت ضرورة معالجة هذا الأمر من الناحية التنفيذية والمالية؛ لذلك جاءت العقوبات المنصوص عليها في التعديل، والتدرج فيها مع مضاعفة العقوبة أمرًا في غاية في الجدة، والحزم ولا بديل عنها.

أشارت مراكز الأبحاث إلى أن الإحصاءات المُعلنة للعام المنصرم ٢٠١٥م تفيد بأن وفيات حوادث المرور تجاوزت ٩٠٠٠ حالة وفاة، وأن عدد الإصابات جراء حوادث المرور قارب ٤٠٠٠٠ إصابة، وأن التكاليف الإجمالية لحوادث المرور بما فيها تكلفة الاختناقات البيئية ارتفعت بشكل ملحوظ.

على الرغم من أن هذا النظام الذي شمل(٨٥) مادة جاءت لتعالج الجوانب التنفيذية والسلوكية والبرامج الثقافية والتعليمية لدى السائق، كما جاءت هذه المواد مواكبة لأحدث الأنظمة المرورية الخليجية والعربية والتي شارك في إعدادها نخبة من المختصين في مجلس الشورى، وصفوة من التنفيذين المختصين في مجال المرور. علمًا بأن النظام راعى خضوع مواده للتقويم بعد خمس سنوات من إصداره، كأي نظام آخر خاصة بعد أن ظهر خلال فترة التنفيذ عدد من الملحوظات على مضمون بعض مواده ومحتواها من حيث آليات التطبيق وتحديدًا منها المادة (٦٩) التي تشير معظم الدراسات إلى مسؤوليتها عن معظم المخالفات المتكررة، التي تنتهي، للأسف، بحوادث سير مميتة، ومن هنا جاء التغليظ في العقوبات في هذه المادة سيما بعد أن وافق مجلس الشورى على نظام أندية السيارات والدراجات النارية بالمملكة العربية السعودية، في قراره رقم: (٣٥ /٢٣) وتاريخ ٢٢ /١٤٢٧/٥هـ، ورقم (٦٠/٨٧) وتاريخ ٣٠

/١٢/١٤٢٩هـ، أعقبه صدور المرسوم الملكي، رقم: (م/٢٩)، وتاريخ ٦/٢/١٤٣٠هـ، المكون من (١٣) مادةً، والذي كان من أهم أهدافه:

إقامة رياضة السيارات والدراجات النارية وما في حكمهما، وتنظيم برامجها، والاستثمار فيها تحت إشراف رعاية الشباب كما ورد في مضمون المادة السادسة من هذا النظام.

* تعزيز قيم التعاون، والانضباط، والروح الرياضية بين الشباب.

* المشاركة في برامج ونشاطات الاتحاد السعودي للسيارات والدراجات النارية.

* استثمار أوقات فراغ الشباب، وايجاد الأماكن المناسبة دوليا لممارسة هواية رياضة السيارات والدراجات النارية.

* العمل على تسهيل مرور المركبات وسائقيها بين المملكة وغيرها من الدول، وإصدار دفاتر المرور الجمركية، ورخص القيادة الدولية المعتمدة من الاتحادين السعودي والدولي للسيارات.

* فتح مدارس لتعليم مهارات رياضة السيارات والدراجات النارية، وفق القواعد المعتمدة من الاتحاد السعودي للسيارات والدراجات النارية.

* توثيق الصلات وتبادل الخبرات مع الأندية المماثلة.

وبذلك أوجدت الدولة فرصًا بديلة رسمية ومنظمة للراغبين في ممارسة رياضة قيادة السيارات؛ لذا كان استمرار هؤلاء في التفحيط بطريقة غيرنظامية عملًا غيرمبرر، علمًا بأن الاتحادات السعودية بمدن مختلفة في المملكة تشجع هذه الرياضة وترعى المشاركين فيها.

وتأتي هذه الخطوة المباركة، منسجمة مع رؤية ٢٠٣٠م، التي رسمت ملامح مستقبل وطن أكثر ازدهارًا ضمن مقدمة دول العالم، يجد فيه المواطن، كل ما يتمنّاه في التعليم والتأهيل واتاحة الفرص للجميع وكذلك ضمن الخدمات المتطورة، حيث وضعت أهدافًا محددة وآليات تنفيذها مدعومة بأنظمة قياسية وشفافية ومحاسبة، تعتمد جميعها على مزايا نوعية تمتلكها المملكة، في طليعتها قدراتها البشرية حيث أوجدت هذه الرؤية مروريًا المعالجات التي تهدف إلى خفض معدل الوفيات والإصابات والخسائر المادية والبيئية الناتجة عن الحوادث المرورية والحفاظ على الثروة البشرية وهي أغلى ما يملك الوطن.

ونود أن نؤكد أن هذه المعالجات هي جزء من منظومة كبيرة ومتعددة وفي مقدمتها الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية والتي صدرت من مجلس الوزراء إلى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لاستكمال الإجراءات برقم ٧٢/١١٠ وتاريخ ٠٦/٠٢/١٤٣٠هـ والتي حُدد لها مدة عشر سنوات ومن المتوقع أن تنتهي خلال السنوات القليلة المقبلة والتي سيكون المكون السلوكي للسائق الميداني، قائد السيارة (مباشرة) في قمة أولوليات المعالجة: دخولاً وممارسةً؛ وصولاً إلى بيئة مرورية سليمة؛ حيث إن نظام المرور الحالي كغيره من الأنظمة، حين تم تطبّيقه قد يشوبه بعض التحديات، ومنها تجهيز البنية الإرشادية، والتوعوية في الطرق بالشكل المناسب؛ كما لم تتم تهيئة الرأي العام أو جمهور السائقين؛ لتقبل النظام بحيث يتم استقطابهم كشركاء لإنجاح الفكرة؛ فالغاية في تقديري هي تغيير سلوك قائد السيارة؛ وإعادة الهيبة لاحترام أنظمة المرور بما فيها حقوق الآخرين في الطريق.

وعلى التشريعيين والتنفيذيين مسؤولية جسيمة، ودورٌ كبيرٌ في البحث عن حلول ومعالجات، انطلاقًا من تقويم مواد نظام المرور، وتوفير البيئة اللازمة التي تُعيد بهاء الشارع السعودي ورونقه، ولنظام المرور دوره المنوط به حماية الأرواح والممتلكات في الحركة المرورية للوصول إلى بيئة مرورية سليمة.

عضو الشورى الأستاذ محمد بن داخل المطيري لـ « الشورى»:

تقييم عمل المجلس يأتي بالنظر إلى مجمل مخرجاته لا إلى أطروحات أعضائه

حوار - منصور العساف

درس القانون والأنظمة وجمع بين الدراسة الأكاديمية والوظيفة التي تنقل فيها من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إلى أن تم اختياره عضواً في مجلس الشورى في دورته السادسة، والتي من خلالها ترأس لجنة الحج والإسكان والخدمات لمدة عامين وأسهم وشارك في عدد من فعاليات المجلس ولجانه البرلمانية.

ضيف المجلة لهذا العدد هو عضو المجلس الأستاذ محمد بن داخل المطيري الذي تحدث عن سيرته وحياته الدراسية والعملية، وتطرق إلى مهام المجلس وأنظمته ولوائحه لاسيما تلك التي تتعلق بنظام الجلسات والتصويت.

س: ماذا عن السيرة الذاتية؟

الولادة والطفولة وبدايات الدراسة

ولدت في محافظة المهد في منطقة المدينة المنورة ودرست السنة الأولى الابتدائية في المدينة المنورة ثم انتقلت إلى القصيم ومنها إلى الرياض حيث واصلت مسيرتي الدراسية في المرحلة الابتدائية ثم المتوسطة والثانوية.

مرحلة الشباب والدراسة الجامعية.. الطموحات والرغبات..

عشت مرحلة الشباب في مدينة الرياض وتنقلت فيها بين أحياء عدة، وتعرفت فيها على زملاء جدد في كل حي، بعضهم لا زلت على تواصل معهم حتى الآن.

وبعد مرحلة الثانوية العامة بدأت حياتي العملية في وزارة الشؤون البلدية والقروية، والتحقت - منتسباً - في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتخرجت منها عام ١٤٠٤هـ، واستمريت في العمل في الوزارة.

لكن كان طموحي دائماً أن أواصل تحصيلي العلمي في مجال الدراسات القانونية التي أجد فيها متعة البحث والدراسة والاطلاع، ساعد في ذلك عملي في وزارة الشؤون البلدية باحثاً شرعياً، هذه الرغبة أسهمت في تحديد مسار التخصص في الدراسات العليا سواء في مرحلة الدبلوم أو مرحلة الماجستير.

الدراسات العليا...سنوات الغربة خارج الوطن

في منتصف عام ١٤٠٥هـ التحقت ببرنامج دراسات الأنظمة في معهد الإدارة العامة بالرياض الذي يعطي شهادة دبلوم دراسات الأنظمة، وهي شهادة تعادل الماجستير وظيفياً، وقد تفرغت للدراسة في هذا البرنامج وتخرجت منه عام ١٤٠٧هـ بتقدير ممتاز.

وفي بداية عام ١٤١٠هـ ابتعثت إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية لدراسة الماجستير في الدراسات القانونية، وقد حصلت على درجة الماجستير في القانون من الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة في نهاية عام ١٤١٢هـ.

وخلال سنوات الغربة تعلمت الكثير من المعارف والعلوم سواء من خلال الدراسة في الجامعة، أو من خلال الاحتكاك مع زملائي المبتعثين ونظرائهم من الزملاء من مختلف دول العالم، فقد كانت الجامعة مليئة بالثقافات المتنوعة التي أثرت معلوماتي في التخصص وفي العلوم والمعارف العامة.

ومع أن مجال دراسة القانون من المجالات التي تتطلب الكثير من القراءة، وقضاء ساعات طويلة في المكتبة، إلا أنه مع تنظيم الوقت كان هناك مجال للنشاطات العائلية والزيارات والسياحة والاطلاع على المعالم الأثرية والمتاحف، وقضاء أوقات ممتعة مع أفراد الأسرة.

التدرج الوظيفي

التحقت بالعمل الوظيفي بتاريخ ١٣٩٨/١/٢٢هـ في وزارة الشؤون البلدية والقروية وتنقلت بين فروعها وإداراتها، وكانت أبرز محطات العمل فيها مستشاراً في الإدارة القانونية، ثم مستشاراً في مكتب الوزير، ثم مديراً عاماً للإدارة القانونية في الوزارة. وفي عام ١٤١٧هـ انتقلت إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بوظيفة أخصائي أنظمة، ثم مستشاراً وخبيراً نظامياً، وتدرجت في الترقيات الوظيفية حتى حصلت على المرتبة الخامسة عشرة. وفي عام ١٤٣٤هـ صدر الأمر الملكي الكريم بتعييني عضواً في مجلس الشورى في دورته السادسة الحالية.

مجلس الشورى :

كيف ننمي ثقافة الممارسة البرلمانية في المدارس ؟.

هناك أساليب متعددة لتنمية الممارسة البرلمانية، منها ما هو صفي ومنها ما هو لاصفي، وإذا انطلقنا من أن الشورى في الإسلام صورة من صور إثراء القرار، و جهاز مجلس الشورى في المملكة أحد الأجهزة المهمة التي تؤدي دوراً مهماً في التشريع والمراقبة وتقديم الرأي والمشورة والمشاركة في اتخاذ القرار في سن الأنظمة ومراجعة أداء الأجهزة الحكومية.

أحياناً يتقمص عضو المجلس دور «قائد الرأي» لكن ذلك في حدود المألوف

يمكن اختيار الأسلوب المناسب لكل مرحلة دراسية، سواء من حيث ترسيخ مفهوم الشورى والمشاركة في اتخاذ القرار، أو من حيث آليات الممارسات البرلمانية التي تتيح الفرصة لأهل الرأي والاختصاص في تناول الجوانب التشريعية والرقابية.

ويمكن زيادة الوعي لدى الطلاب بالدور الذي يقوم به مجلس الشورى في الجانب التشريعي والرقابي من خلال الزيارات التي يقوم بها طلاب المدارس، والمحاضرات التي يلقيها عدد من أعضاء المجلس والمختصين في الأنظمة في بعض الجامعات السعودية، وإدراج معلومات عن نظام مجلس الشورى في المملكة ضمن المناهج الدراسية ذات العلاقة بالثقافة العامة والأنظمة، وتزويد الجامعات السعودية بالإصدارات الإعلامية التي يصدرها مجلس الشورى.

الدور الرقابي للإعلام لا يتقاطع مع الدور الرقابي لمجلس الشورى

برأيك هل حل الإعلام محل البرلمان؟ لاسيما فيما يتعلق بالدور الرقابي؟.

حتى يحل محله، لكل منهما دور مهم وبارز ومستقل. فالإعلام يسلط الضوء على جوانب الخلل لمعالجتها ويبرز الجوانب الإيجابية لتعزيزها، وينقد القرارات بشتى أنواعها، ويتابع التنفيذ ويناقش المختصين، ويستكتب

في الشأن العام وفي القضايا المطروحة، وهذه أدوار مهمة للإعلام ولذلك أطلق عليه مجازاً السلطة الرابعة.

أما البرلمان فهو إحدى السلطات الثلاث على الحقيقة لا على المجاز، ودوره يتجاوز النقد والنشر إلى العمق التشريعي والرقابي، فهو صاحب قرار فيهما بخلاف الإعلام، وهو الذي يتوقف التشريع على قراره، وتعتمد الأدوات القانونية بمشاركته، ويتناول الموضوعات المحالة إليه بالدراسة والتمحيص، ويمارس الأدوار الرقابية بوسائل مختلفة عن الإعلام، فهو يدرس التقارير السنوية ويقترح تعديل الأنظمة ويستضيف المسؤولين ويناقشهم، ويقيم حلقات النقاش وورش العمل، ويستعين بآراء ذوي الاختصاص والخبرة من أعضائه ومن غيرهم.

وخلاصة القول: إن كلاً من المجلس والإعلام يؤدي دوراً في الرقابة يتناسب مع الأدوات المتاحة له لتخدم في النهاية هدفاً واحداً هو تطوير العمل وتقديم الحلول ودفع عجلة التنمية في البلاد، ولهذا كان التعاون بين المجلس والإعلام ضرورياً ليعين كلاً منهما الآخر في أداء رسالته.

هذه أسباب عدم نجاح التوصيات الإضافية

لا يحالف الحظ معظم التوصيات الإضافية التي يقدمها بعض الأعضاء، برأيك أين يكمن السبب؟.

أتفق معك في أن معظم التوصيات الإضافية لا تجد طريقها إلى قرارات المجلس، لكن من المهم فهم التوصيات الإضافية قبل الحديث عن أسباب عدم نجاح معظمها.

التوصية الإضافية فكرة يقدمها عضو في المجلس من خارج اللجنة المتخصصة التي درست الموضوع، وهي تقدم قبل مرحلة المناقشة عند إدراج الموضوع على جدول أعمال المجلس، ويقدمها العضو نتيجة قراءته للتقرير الذي أعدته اللجنة المتخصصة وأساس المعاملة المحالة للمجلس وما لدى العضو من معلومات وخبرة واختصاص. ويمكن تلخيص أبرز الأسباب التي يمكن أن تسهم في عدم نجاح بعض التوصيات الإضافية في الآتي:

أن مقدم التوصية الإضافية - في الغالب الأعم - لم يحضر مناقشات اللجنة للموضوع، وما قد تعقده اللجنة من لقاءات مع المندوبين والمختصين، فينظر للموضوع من زاوية المعلومات المتوفرة له، وعند مناقشة التوصية في

اللجنة المتخصصة لا ترى تبني تلك التوصية في ضوء المعلومات المتوفرة لأعضاء اللجنة.

بعض التوصيات الإضافية تتناول موضوعات صدر في شأنها أدوات قانونية أو قرارات تنفيذية ترى اللجنة المتخصصة أن ما يطالب به الزميل عضو المجلس يعد متحققاً وفقاً لهذه الأدوات والقرارات، وقد تختلف وجهات النظر بين مقدم التوصية واللجنة في هذا الشأن فيكون المجلس هو الحكم.

بعض التوصيات الإضافية تنظر لها اللجنة من زاوية معينة، ويرى مقدم التوصية بحكم خبرته وتخصصه أنها يفترض أن تدرس من زاوية أخرى، والقرار في اللجنة يعتمد على نصاب ثلثي أعضائها، في حين التوصية تمثل رأي عضو واحد، ولذلك فالاختلاف في الرأي وارد.

جودة الفكرة لا تعني قوة الإقناع بها، وأسلوب الإقناع والتركيز في المداخلة وتقديم الأدلة مؤثر في إقناع أعضاء المجلس بالتصويت لصالح التوصية ومعارضة قرار اللجنة. وغالباً ما تعد مهمة الشخص الواحد في مقابل المجموعة ولا سيما أهل الاختصاص أصعب من مهمة المجموعة في مواجهة الفرد.

هناك مبالغة في تصوير الهوة بين مخرجات المجلس وطموحات المواطنين

هل ترى أن من مهام مجلس الشورى ضرورة التثقيف بلوائحه وأنظمته؟.

أنظمة المجلس ولوائحه موجهة لأعضاء المجلس وليس للعامة، وليس من مهمات المجلس – كمجلس- أن يشرح للعامة أنظمته ولوائحه، أما فيما يتعلق بتعزيز الثقافة العامة بالدور الذي يؤديه المجلس فهو من مسؤولية الإدارة المعنية عن الإعلام في جهاز المجلس، إضافة إلى الدور الذي تقوم به الجهات المعنية عن الثقافة والإعلام، وكتاب الرأي وأهل الاختصاص ممن يعدون البحوث والدراسات، والجهات التعليمية التي تدرس الأنظمة والقوانين في المملكة، وبيوت الخبرة في القطاعين العام والخاص. ويمكن أن يسهم الأعضاء في المجلس بدور في هذه الثقافة من خلال اللقاءات والمحاضرات والمناقشات العامة وورش العمل.

وفقاً لأطروحات أعضائه . . . برأيك هل يمثل عضو المجلس صوت المواطن ؟.

عضو المجلس مواطن أولاً، ومختص في مجاله ثانياً، وخبير مؤهل، مارس العمل بعد العلم، وكل عضو في المجلس يضع نصب عينيه مسؤوليته كعضو في المجلس، ويحمل أمانة الرأي والمساهمة في القرار، ومصلحة الوطن والمواطن، ويستشعر أهمية القسم الذي أداه أمام ولي الأمر، وتقييم الموضوع من خلال الطروحات، يحتاج للنظر إلى المجمل لا إلى الطروحات الفردية التي قد ينظر لها – في تقرير معين ومن سياق مختلف – على أنها لا تمثل ما يراه السواد الأعظم مما يطرح من آراء المواطنين.

معظم الطروحات التي اطلعت عليها في المجلس منبعها الحرص على تقديم رؤية تخدم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى، والمسار في النهاية ليس متضاداً بمعنى أن ما يسعى إليه المجلس من خلال أعضائه، وما تسعى إليه الحكومة من قرارات وتشريعات هدفها النهائي مصلحة المواطن، فالعملية تكاملية، يؤدي فيها عضو المجلس أمانته بما يعتقد أن فيه المصلحة. ولا يمكن دائما الحكم على فكرة معينة أنها خارج سياق المصلحة لمجرد الاختلاف في الرأي.

تحت قبة المجلس هل ثمة قادة رأي؟.

البشر بطبيعتهم مختلفون في قدراتهم وفي أساليب الطرح، وفي قوة الحجة والإقناع، وفضلاً عن ذلك فإن للتخصص الدقيق دور في المسألة، فيظهر التفاوت بين الأعضاء في القدرة على التأثير على توجه التصويت بناء على المعطيات المشار إليها مما قد يظهر كما لو أن لبعض الأعضاء تأثيراً في توجيه الرأي.

ولا يخلوا الأمر – مثل أي ممارسة برلمانية – من أن يبذل أحد الأعضاء جهداً إضافياً في محاولة إقناع عدد من زملائه بفكرة معينة، لكن هذه المحاولات لا تخرج عن المألوف، ولن تزيد عضو المجلس إلا مزيداً من البحث في المسألة لأن تصويته في النهاية أمانة يؤديها بناء على قناعته بعد أن يكون بذل جهده في الوصول إلى ما يرى أن فيه مصلحة عامة.

في دورته الحالية ودوراته القادمة، كيف – برأيك- سيتعامل مجلس الشورى مع الملفات الأكثر سخونة والمتمثلة في ثالوث المطالب الملحة (الصحة، الإسكان، البطالة).

أرى أن المجلس يمكن أن يطور تعامله مع القضايا الكبيرة بما فيها ما أشرتم إليه من خلال أدواته المتاحة وما يعطيه نظامه من مرونة ، فلا يوجد في أنظمة المجلس ما يمنع من تكوين لجنة دائمة أو مؤقتة أو خاصة لمناقشة موضوع معين ذي أهمية خاصة، وفي نظري أن تفعيل هذه الأدوات مع القضايا ذات الطبيعة الخاصة سيرفع من مستوى الدراسة إذا اختير لها ما يناسب موضوعها من أهل الخبرة والاختصاص، ومكنت اللجنة من الاستعانة بالخبراء والمختصين من داخل المجلس وخارجه، والمجلس يزخر بنخبة من العلماء في مجالات متعددة، كما يضم خبراء مارسوا العمل التنفيذي والأكاديمي وواجهوا الكثير من المصاعب أثناء عملهم.

ما هي المقترحات والآليات التي ترى أن الأخذ بها سوف يساعد على تحسين وتطوير عمل المجلس؟.

أسجل للمجلس تكوينه للجان خاصة تدرس مقترحات تطوير أعمال المجلس، وقد كان لي شرف المشاركة في بعضها، ووجدت من الزملاء ومن الإدارة العليا في المجلس اهتماماً بمجالات التطوير، وقدم الزملاء طروحات جميلة في سياق تطوير أعمال المجلس، ومن المنتظر أن تسهم هذه الآراء في بلورة أفكار تطويرية، وحتى لا أستبق النتيجة النهائية لهذه الدراسات فقد قدمت مرئياتي ضمن أعمال اللجان التي شاركت في عضويتها مع زملائي أعضاء المجلس.

بعد إقرار لجنة لحقوق الإنسان والهيئات الرقابية، أنشأ المجلس إدارة لشئون المناطق، وأخرى لرصد الآراء، وإدارة للتواصل المجتمعي، من خلال هذا الحراك الإداري كيف ترى انفتاح المجلس على المجتمع، وما مدى حجم مشاركة المواطن في قرارات المجلس ؟.

لا أرى علاقة بين لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية وبين ما أشرتم إليه من إجراءات اتخذها المجلس انطلاقاً من اهتمامه بالتواصل مع المجتمع من خلال آليات متعددة لا تقف فقط عند الآليات المنوه عنها بل يمتد إلى غيرها من الآليات الأخرى، مثل استقبال الزائرين للمجلس من الطلاب وضيوف المجلس، وتخصيص جزء من موقع المجلس الالكتروني لتلقي مقترحات المواطنين وآرائهم وطروحاتهم وأسئلتهم، والمشاركة في الندوات وورش العمل، فانفتاح المجلس على المجتمع ليس حديثاً، وربما أنه زادت وتيرته في الآونة الأخيرة تفاعلاً مع الحراك التشريعي والإعلامي ووسائل التواصل المجتمعي المتعددة وهذا شيء يحمد للمجلس.

أما من حيث المشاركة في قرارات المجلس، فلا يمكن نفيها بالمرة لكنها لا زالت دون المأمول، هناك اقتراحات يتلقاها المجلس من المواطنين سواء برقياً أو كتابياً أو الكترونياً، وتحال إلى اللجان المتخصصة وتأخذها تلك اللجان في الاعتبار عند دراسة الموضوعات ذات الصلة التي تحال إليها، والمؤمل أن يكون هناك تطوير في هذا الجانب يزيد من التفاعل بين المجلس وما يدور في المجتمع حول القضايا الرئيسة التي تهمه، وهناك مختصون وخبراء وكتاب رأي ومواطنون لديهم من الأفكار والطروحات والآراء ما يستحق الدراسة.

هل هناك هوة بين طموحات المواطن من جهة، وأداء ومخرجات مجلس الشورى من جهة أخرى؟ وأين - برأيك - يكمن الخلل؟.

أرى أن هناك مبالغة في تصوير الهوة بين مخرجات المجلس وطموحات المواطنين، وهناك أسباب لهذه المبالغة لعل من أبرزها ما يأتي:

أن هناك لبس لدى بعض الإعلاميين في دور المجلس واختصاصاته وصلاحياته، فالمجلس ليس جهة تنفيذية، بل دوره المشاركة في الجانب التشريعي والرقابي، وما يتخذه من قرارات في هذين الجانبين يتطلب المرور بإجراءات نظامية قبل أن يرى النور.

فإذا صدر بأي أداة قانونية، يشار عادة في حيثيات تلك الأداة إلى قرار مجلس الشورى، وكثير من المتابعين لا يقرأ الحيثية وإنما يقرأ منطوق القرار أو المرسوم أو التوجيه الكريم.

هناك من يحكم على مخرجات المجلس من خلال طروحات بعض أعضائه تحت القبة أو خارجها، وهي طروحات فردية لا تحسب على المجلس ما لم تصدر كقرار من المجلس، وألاحظ أن بعض الأفكار الفردية تصل للإعلام على أنها توجه للمجلس.

المجلس يضم نخبة من العلماء والخبراء والمختصين، وما يقدمونه من آراء ناتج علمهم وخبرتهم، وليس استجابة لطروحات أو توجهات بعض الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي، فإذا اختلفت الآراء يحصل - في الغالب - أن يصور قرار المجلس وكأنه خارج سياق ما يراه المجتمع، في حين أن قرار المجلس يستهدف المصلحة العامة وهو مبني على معلومات ووثائق وخبرة وتمحيص قد لا تظهر بعض جوانبه للمتابع للقرار.

في بعض المناسبات يحصل التركيز على فكرة معينة لا تمثل المجلس لمجرد أنها طرحت في الجلسة، ويتم تجاهل قرارات جوهرية اتخذها المجلس، منها على سبيل المثال قرارات المجلس في خطط التنمية، والسياسات العامة، والأنظمة، واللوائح، وقراراته على تقارير الأداء السنوية التي تقدمها الأجهزة الحكومية.

وكان المجلس حريصاً على استشعار المصلحة العامة ومصلحة المواطنين في قراراته والأمثلة أكثر من أن تحصى، ولعل من أبرزها، ربط خطط التنمية بمعايير للقياس، وإقرار نظام رسوم الأراضي البيضاء، وتوجيه الاستراتيجية الوطنية للإسكان بما يخدم معالجة قضايا الإسكان، والكثير الكثير من القرارات الجوهرية ذات الصلة بالقضايا الساخنة في المجال الصحي والبطالة والسعودة.

مشكلة الإسكان تحتاج منظومة متكاملة من الحلول

برأيك هل القرارات والتسهيلات الأخيرة الصادرة عن وزارة الإسكان، قادرة على احتواء أزمة السكن لاسيما في المدن الكبرى؟.

احتواء أزمة الإسكان لا يمكن أن تكون بتسهيلات وقرارات في جوانب محددة، المشكلة أكبر من ذلك وتحتاج إلى منظومة متكاملة من الحلول سواء على الجانب التشريعي أو الجانب التخطيطي، أو الجانب التنظيمي، أو الجانب التنفيذي.

التسهيلات يمكن أن تؤدي دوراً مسانداً لكنها في غياب الحل الشامل تقل فعاليتها، لدينا مشكلات رئيسة تؤثر بشكل مباشر في أزمة الإسكان في المدن الكبرى من أبرزها ندرة الأراضي الصالحة للسكن، وزيادة الطلب على الأرض، وقلة المعروض واحتكار الأراضي، وغياب التشريعات التي تلزم بتطوير الأرض، وعدم وجود تكلفة على الاحتفاظ بها، واتباع نظم تخطيط وبناء لا تساعد على معالجة مشكلة الأراضي، وعدم وجود حلول تمويلية متكاملة، وارتفاع أسعار مواد البناء.

وقلة المؤهلين من مقاولي قطاع التشييد والبناء، واعتماد معايير السوق في غياب آليات التسويق العقاري، وضعف دور القطاع الخاص في المشاركة في التمويل والبناء، وغيرها من المشكلات التي تستلزم نظرة شاملة، وليست حلولاً فردية.

رأيك في... مناقشة الوزراء تحت قبة المجلس..

مناقشة أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المستقلة تحت القبة أمر مهم وحيوي، والواقع أن هناك تطوراً في آليات المناقشة من خلال اعتماد مبدأ المكاشفة والوضوح وعمق الطرح في الأسئلة والأفكار المعروضة للمناقشة، وإتاحة مزيد من الوقت للأعضاء لطرح أسئلتهم واستفساراتهم بشكل مباشر على الوزير، لكن يظل هناك حاجة إلى مزيد من التطوير وتنظيم الطرح والتعامل مع المنتج النهائي للمناقشة.

دور لجان الصداقة البرلمانية

تؤدي لجان الصداقة البرلمانية دوراً مهماً في تعزيز علاقات المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة، وتوضيح وجهة نظرها من خلال التواصل مع البرلمانات العالمية، وهو أمر في غاية الأهمية، وأسجل للقيادة الرشيدة تعزيزها لدور المجلس في هذا الجانب وتكثيف الزيارات المتبادلة مع برلمانات العالم وخصوصاً الدول التي تتقاطع مصالح المملكة مع مواقفها المعلنة وغير المعلنة. وقد لمست عن قرب ومن خلال المشاركة في عدد من الزيارات البرلمانية مدى الحاجة إلى تكثيف دور المجلس في هذا الجانب.

نظام الجلسات مرن ويمكن التعامل معه أو تعديله متى دعت الحاجة

نظام الجلسات الحالي..

نظام الجلسات مرن ويمكن التعامل معه بما يخدم الموضوعات التي تحال إلى المجلس، ويمكن في أي وقت تعديل هذا النظام متى دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد جرب المجلس أكثر من أسلوب وموعد وآلية، واستقر رأيه على نظام الجلسات الحالي الذي يسمح بمزيد من الوقت لأعمال اللجان المتخصصة واللجان البرلمانية والزيارات التي تقوم بها بعض لجان المجلس، أما من حيث توقيت الجلسات فقد أقره المجلس بأغلبية أعضائه، وهو لا يتعارض مع نظامه وقواعد عمله.

مناقشات قضايا الشأن العام..

أسجل للمجلس تكوينه لجنة استشارية للشأن العام برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس، وقد تشرفت بعضويتها، ومن خلال الاجتماعات الأولى للجنة تبين لي مدى الحرص على الاستفادة من الطروحات التي تعرض تحت القبة فيما يخصص للشأن العام من كل جلسة، وقد بدأت اللجنة في دراسة هذه الطروحات، ومن المؤمل أن تسهم في تعزيز دور أعضاء المجلس في معالجة الكثير من القضايا، وإيجاد آلية واضحة للتعامل معها وفقاً لنظام المجلس وقواعد عمله.

أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية والأخلاقية، وقيم الأمن الفكري، لدى طلاب الجامعات السعودية

أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

تعد شبكات التواصل الاجتماعي من أحدث ابتكارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأكثرها انتشاراً، وتعتبر من أحد الأشكال الرئيسة للإعلام الاجتماعي الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة للإنترنت والتي يطلق عليها (ويب ٢)، والذي يقوم فيه المشاركون أنفسهم بصناعة محتوى الإنترنت وتنظيمه وتعديله أو التعليق عليه أو دمجه مع إبداعاتهم الخاصة (٢). وهي تحقق سرعة التواصل وسهولة الحصول على المعلومة وتقوية العلاقات الاجتماعية، كما يتم الاستفادة منها في التبادلات التجارية والمصالح السياسية. لذا، فإن الشبكات التي لا تعدو كونها منتج تقني - كأي منتجات تقنية جديدة- وجدت للمستخدم في المقام الأول، فالمستخدم هو من يسيرها، فإن أحسن أحسنت، وإن أساء أساءت. لذا فلا يمكن اتهامها هي بشيء، فشهرتها هي نتاج توظيف المستخدمين لها سواء في صالحهم أو في غير صالحهم (٣).

وقد تغلغلت هذه المواقع في حياة كل فئات المجتمع، حتى أصبحت ذات أثر بالغ على منظومة القيم والسلوكيات المجتمعية، وأداة مهمة من أدوات التغيير

الاجتماعي، وأصبح إدراك أهميتها وآثارها الملموسة على طلاب الجامعات هو أولى خطوات الاستفادة المثالية منها لمواجهة مخاطر الفكر المخالف، وتحصين طلاب الجامعات من كل فكر دخيل ومعتقدات فاسدة، كما أن استثمار استخدامها في توجيه طلاب الجامعات توجيهاً إيجابياً يعد فرصة قد لا تتاح بنفس السهولة واليسر بواسطة غيرها من الطرق والوسائل، حيث من الممكن أن يكون لها دور في توفير بيئة فكرية آمنة، وتوطيد الانتماء الوطني وتعزيز روح الوحدة والولاء في نفوس طلاب الجامعات وفي تفكيرهم بما ينعكس على أقوالهم وأفعالهم تجاه الوطن والمجتمع.

وقد تناولت العديد من الدراسات التعرف على الآثار السلبية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتوصلت إلى تكوين تصور حول شبكة التواصل الاجتماعي و إمكاناتها و أهمية استخدامها، وبعض المشكلات التي تحول دون الاستفادة منها. كما تناولت قيم الأمن الفكري، واستهدفت في أغلبها العمل على تحصين فكر الفرد وعقله من الانحراف أو الخروج عن الوسطية والاعتدال عند التعامل في الحياة، وتوصلت إلى تحديد لمفاهيم الأمن الفكري و الانحراف الفكري ، وتوضيح أهم الأساليب والآليات المكنة لتعزيز الأمن الفكري في مستويات التعليم الجامعي، وثمة دراسات متعددة أظهرت تأثر القيم بأنساقها المختلفة ببعض العمليات المعرفية والإدراكية كالاستقلال الإدراكي (أو التفكير الذاتي) والتفكير الناقد، في حين ظلت القيم في حالة الثبات بأنواعها المختلفة المتمثلة في القيم الدينية والنظرية والاقتصادية والجمالية والاجتماعية والسياسية، بحيث لم تتأثر بمستوى طموح الطلاب أكاديمياً سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً، وبينت أن القيم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوكيات وتصرفات غيرهم بوجه عام والطلاب في المرحلة الجامعية بوجه خاص، وهو ما يبين ما لهذه الفئة العمرية من أهمية في تمسكها والتزامها بالقيم حتى يمكن استثمار طاقاتهم فيها أنفسهم ومجتمعاتهم على حد سواء.

وفي دراسة مهمة استهدفت بيان أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على المجتمع وخاصة على فئة طلاب الجامعات، والتي يمكن أن تستغل من خلال القوى الفاعلة الخارجية ضد النظام الداخلي، تم تسليط الضوء على مفهوم القيم الاجتماعية والأخلاقية، والأمن الفكري وأهميته في تحقيق استقرار المجتمعات وتقدمها، وأهمية تكاتف مؤسسات المجتمع في تحصين طلاب الجامعات وحماية الثوابت، وتفعيل التعاون بين الجامعات والبيئة الخارجية.

وقد بينت الدراسة في إطارها النظري أنواع وسائل التواصل الاجتماعي واستخداماتها لدى طلاب الجامعات السعودية وانعكاساتها على مقومات القيم الاجتماعية والأخلاقية وقيم الأمن الفكري، وذلك بغرض مواجهة أخطار هذه الوسائل، وتحديد سبل استخدامها هي نفسها للحفاظ على القيم الاجتماعية والأخلاقية ولتعزيز قيم الأمن الفكري لديهم.

وفي هذا الإطار أوضحت الدراسة أن الفيس بوك هو الأكثر انتشاراً بين مواطني المملكة، ومن ثم فهو الأكبر أثراً على الأمن الفكري، كما أن معدل استخدامه يتزايد بصورة كبيرة حتى أنه زاد بنسبة ١٠٠٪ خلال ٣ سنوات، وبين الشباب بصفة خاصة، الذين تبلغ نسبتهم ٦٢٪ من عدد مستخدمي الفيس بوك في المملكة والذي يبلغ ٥,٣ مليونا، أي ما يقرب من خمس عدد السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الذكور من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي تزيد كثيرا عن نسبة الإناث.

كما بينت أن مواجهة المخاطر ذات العلاقة بالأمن الفكري في المملكة ليست أمراً يمكن محاكاته من ممارسات الدول المتقدمة مثلما نفعل في كثير من أوجه حياتنا فيما يتعلق بالتقدم العلمي والتكنولوجي على وجه الخصوص، بل هو منظومة كاملة تتكون من محاور ثقافية واجتماعية وتكنولوجية تتفاعل معا في تناغم يحقق الأمن الفكري في المجتمع. وفي هذه المنظومة فإن مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأمن الفكر ي- من جراء الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي بين مواطني المملكة - تتم من خلال فهم كيف تقوم مصادر التهديد للمجتمع باستغلال نقاط الضعف الموجودة فيه لإلحاق الضرر به من خلال هذه الشبكات.

وقد نوهت الدراسة عن ما ورد في تقرير المخاطر العالمية الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي(٤) من أن نشر المعلومات المضللة على نطاق واسع يقع في قلب المخاطر التكنولوجية التي تهدد العالم في السنوات العشر القادمة. حيث حذر التقرير من المخاطر الدفينة المصاحبة للتطور الهائل في استخدامات تقنية الاتصالات والمعلومات، والتي يقع في القلب منها شبكات التواصل الاجتماعي، كما حذر من أن النشر على نطاق واسع لتلك المعلومات المضللة - سواء كان التضليل الناشئ عنها مقصوداً أو غير مقصود - قد يؤدي إلى وقوع الجوائح الرقمية digital wildfires التي تعيث فساداً في عالمنا الذي نعيش فيه، حيث يمكن أن تتسبب في حدوث موجات من الذعر، مع عواقب جيوسياسية خطيرة. وحذر أيضاً من أن تلك "الجوائح"

الرقمية الناشئة عن المعلومات المضللة ذات الانتشار الواسع تزداد خطورتها في حالات التوتر الشديد، حيث يمكن أن يؤدي نشر معلومات خاطئة، أو صور غير دقيقة، إلى دمار كبير قبل أن يتم نشر المعلومات الصحيحة، هذا فضلاً عن أن هذا الدمار يزداد أثره إذا كانت تلك المعلومات الخاطئة تنتشر بين مجموعات يجمعها توجهات فكرية تقاوم محاولات تصحيح تلك المعلومات، كما يتفاقم أثرها حينما تنتشر المعلومات عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي(٥).

وقد فصلت الدراسة ممارسات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي التي تهدد الأمن الفكري، والتي كان أهمها:

١- الترويج للمعلومات دون التثبت من مصداقيتها ودون التبصر بالمخاطر التي قد تنجم عنها.
٢- الثقة فيما ينشر على شبكات التواصل الاجتماعي من أخبار وآراء.
٣- عدم المحافظة على الخصوصية في شبكات التواصل الاجتماعي.
٤- عدم التثبت من معرفة الأصدقاء.
٥- عدم المعرفة بشروط اتفاقيات الاستخدام لشبكات التواصل الاجتماعي.
٦- بث الإشاعات وتوجيه السباب والإهانات.
٧- عدم الرقابة على استخدام الأطفال وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد سعى فريق البحث في هذه الدراسة - والتي تم إجراؤها على عينة عشوائية من حوالي ستمائة طالبة في كليات الآداب والخدمة الاجتماعية بجامعة الاميرة نورة بمدينة الرياض - إلى التعرف على أهم ملامح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وكذا على انعكاساتها على مقومات القيم الاجتماعية والأخلاقية وقيم الأمن الفكري لدى الطلاب بالجامعات السعودية.

فضلا عن مدى وجود اختلافات بين وجهات نظر الطلاب - تعزى لمتغيرات النوع والفئة العمرية والمستوى الدراسي- حول آثار وسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية والأخلاقية وقيم الأمن الفكري لديهم.

وقد أظهرت الدراسة أن آثار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية - مرتبة حسب منظور عينة الدراسة من الطلاب بالجامعات السعودية - كانت كالتالي:

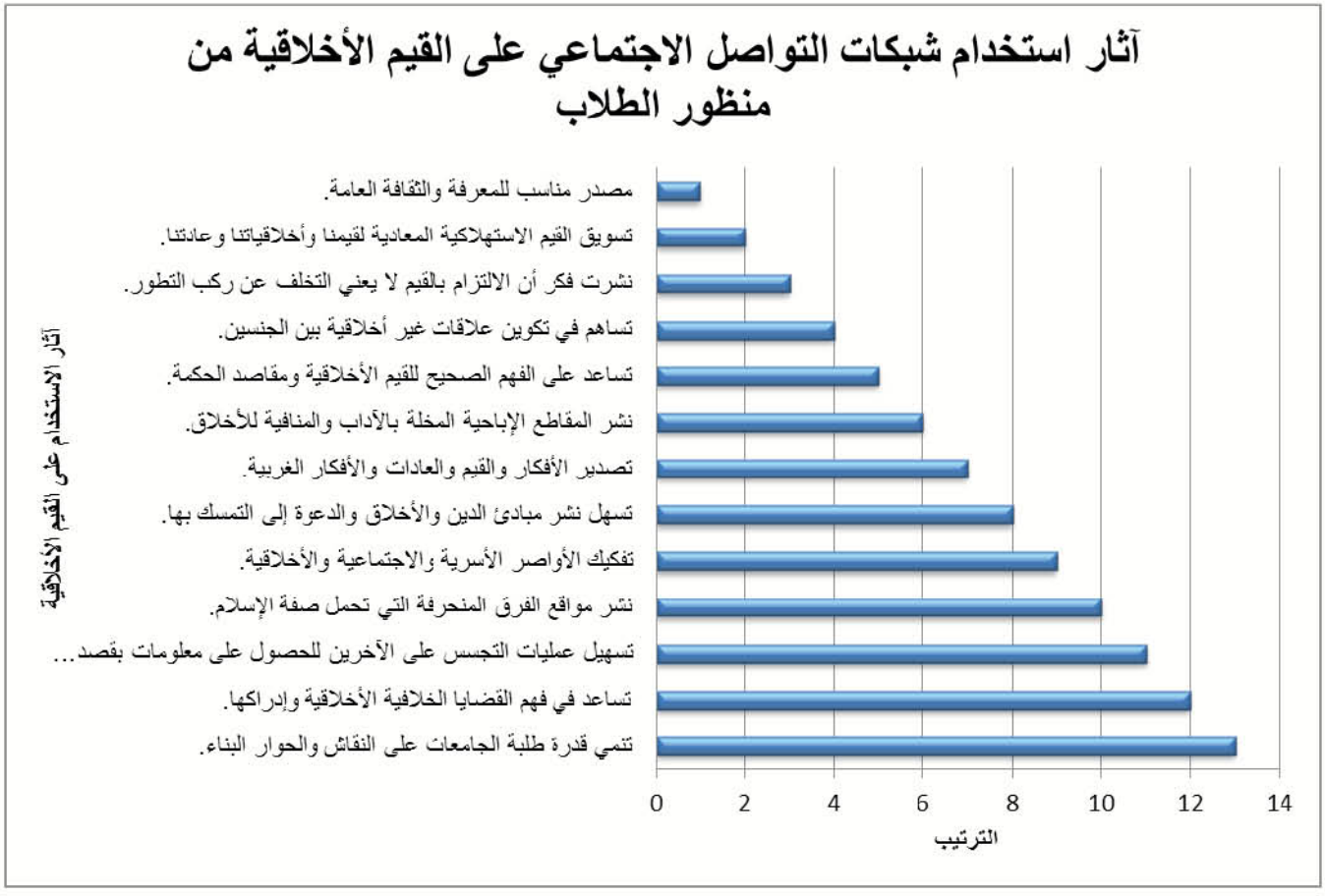

كما كان ترتيب تأثيرها على القيم الأخلاقية، مرتبة حسب منظور عينة الدراسة من الطلاب بالجامعات السعودية، كالتالي:

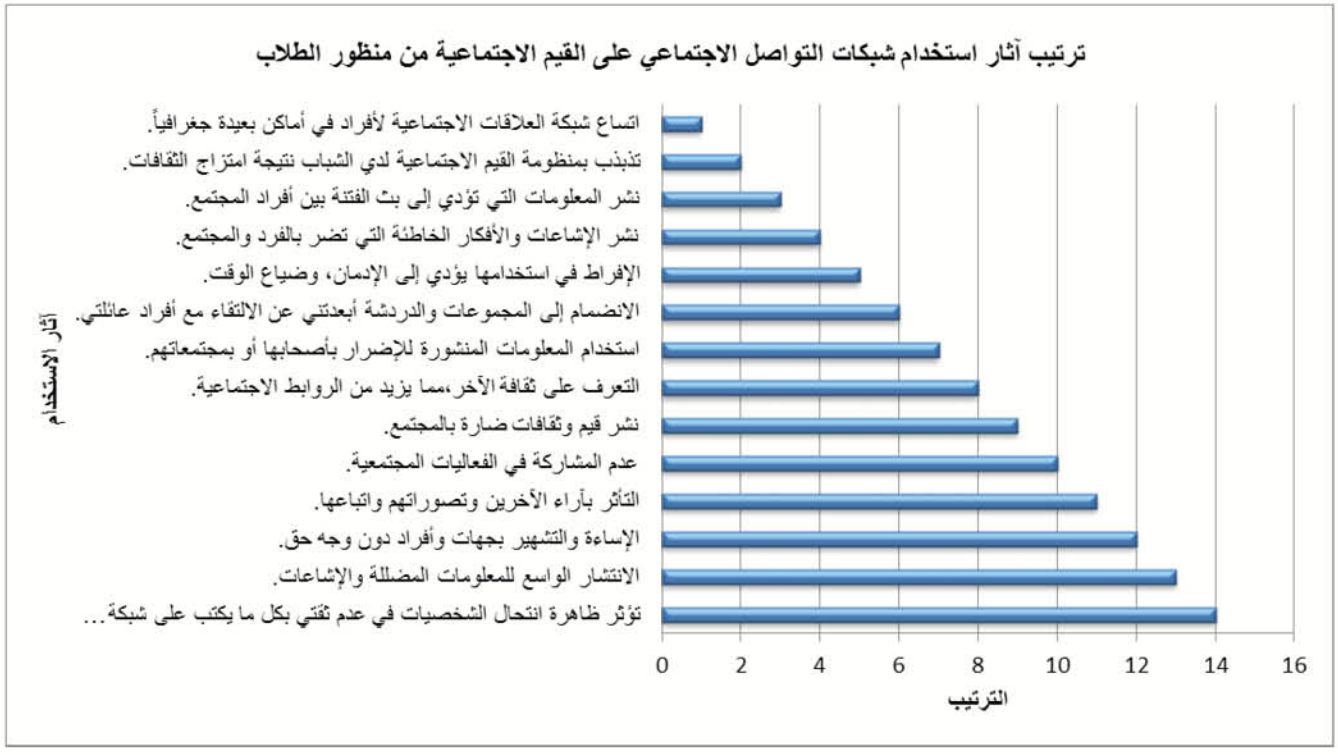

وأظهرت الدراسة أن آثار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على قيم الأمن الفكري - مرتبة من منظور عينة الدراسة من الطلاب بالجامعات السعودية :- كانت كالتالي:

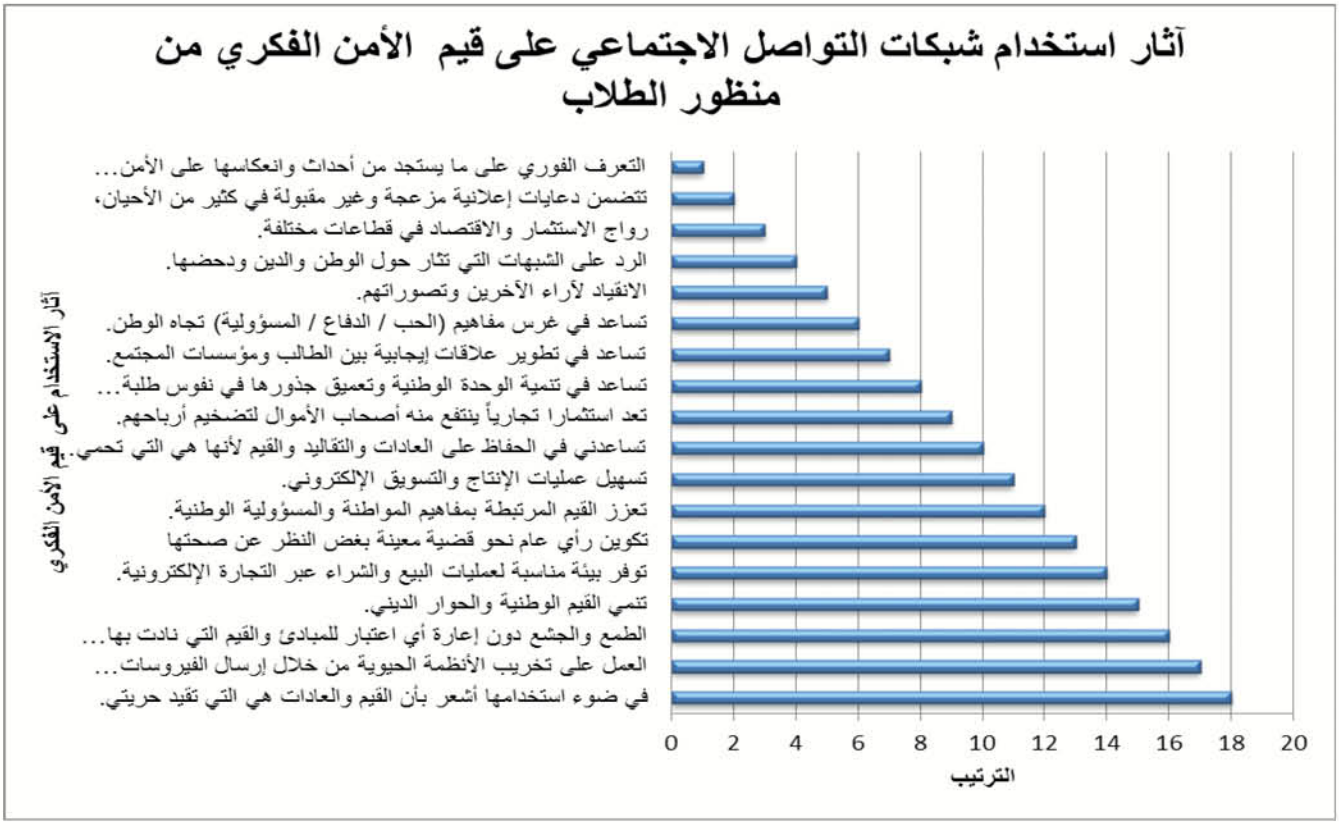

كما أظهرت الدرسة أنه لا يوجد اختلافات بين وجهات نظر الطلاب تعزى لمتغيرات النوع والفئة العمرية والمستوى الدراسي، حول آثار وسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية والأخلاقية والأمن الفكري لديهم.

وفي إطار مناقشة نتائج الدراسة، نوه الباحثان عن الآثار الإيجابية والسلبية المصاحبة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ففيما يخص الآثار الإيجابية تمت الإشارة إلى أهمية هذه المواقع في تسهيل عملية التواصل وانتقال ونشر المعلومات دون عوائق أو قيود، والتي تشكل أساساً من أساسيات تشكل المجتمع المعلوماتي، وكذا إلى الانفتاح الفكري والثقافي الذي تتيحه للطلاب، بما ييسر لهم تعلم عادات الشعوب الأخرى والتعرف على أشخاص من خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة.

أما عن الآثار السلبية فقد بينت نتائج الدراسة أنه كما أن المعلومات الإيجابية تنتقل بسرعة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتحدث أثراً بالغاً في مستخدميها، فإن المعلومات السلبية تنتشر بالسرعة نفسها إن لم يكن أكثر، وتترك تأثيراً سلبياً بالغاً على المجتمع. ولعل من أخطر تداعيات سوء استخدام هذه المواقع هو تهديدها للأمن الفكري والوطني من خلال التأثير على الوحدة الوطنية وزعزعة مفاهيم وأبعاد المواطنة.

كما بينت الدراسة أن الاستخدام المفرط لهذه الوسائل يؤدي إلى الانعزالية، وإلى التوقف عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والرياضية وعن التلاقي مع أفراد الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى قلة التواصل الجسدي وقلة التعبير عبر حركة الجسد والوجه، وهو ما يؤدي إلى فقدان الشخص لقدرته على قراءة تعبيرات الأوجه للذين يتواصل معهم.

فضلاً عن ذلك فإن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت بمثابة «ديوانيات» إلكترونية، بحيث أصبح كل حديث يتم تداوله حديثاً عاماً وفي متناول الجميع.

وقد توصل فريق البحث إلى عدة نتائج يرى أنها تساعد في تفعيل الدور الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي بما يمكن من الحفاظ على قيم الاجتماعية والأخلاقية وتعزيز قيم الأمن الفكري لدى الطلاب بالجامعات السعودية، وأهمها ما يأتي:

* توعية طلاب الجامعات بالجانب السلبي لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، المسموع منها والمقروء.
* نشر الوعي لدى طلاب الجامعات بضرورة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي عن طريق المحاضرات ووسائل الإعلام.
* تنمية الإحساس بالدين والانتماء للوطن، حتى يكون المتلقي ذا مناعة قوية أمام كل ما من شأنه أن يجرده من انتمائه وأصوله، أو يخدش عقيدته ودينه.
* ملاحظة الدور الذي باتت تلعبه بعض وسائل التواصل الاجتماعي وما تحدثه من تأثير سلبي واضح على أفراد المجتمع وخاصة فئة طلاب الجامعات.
* توعية الأسرة بأهمية التربية الدينية للأبناء وأهمية غرس الوازع الديني فيهم عن طريق تنظيم المحاضرات وكذلك التوعيات الخارجية للأسرة.
* تفعيل دور الأسرة في الرقابة على الأبناء في حالات امتلاك الهواتف النقالة خاصة طلاب المدارس، وتوجيههم الوجهة الصحيحة أثناء استهلاك واستقبال ما تتيحه هذه الوسائل.
* تفعيل لغة الحوار والتفاهم بين الآباء والأبناء بما قد يقلل بشكل كبير من تأثير المحيط الخارجي عليهم.
* إيجاد خطوط عريضة داخل الأسرة بحيث يكون كل أفراد الأسرة على بينة بها، ما يجعله يلتزم بها (الضبط الداخلي).
* عدم منح الثقة بشكل مطلق للشاب أو الفتاة وبالذات في المرحلة العمرية لفئة طلاب الجامعات والتي قد يستخدمها البعض منهم بشكل سلبي، بل لا بد من وضع حدود، فلا ضرر ولا ضرار.
* تقنين وتنظيم الوقت، وحسن توزيعه، بحيث لا يطغى الوقت الذي يخصص لاستخدام هذه الوسائل على أوقات الواجبات والالتزامات الأخرى.
* إيجاد نظام اجتماعي عام لشغل وقت فراغ الشباب لا سيما في فترات الإجازات الصيفية، مثل إقامة نوادٍ ينضم إليها طلاب الجامعات لقضاء وقت الفراغ فيما يفيدهم ويفيد المجتمع.

* توجيه طلاب الجامعات إلى ضرورة الالتزام والتقيد بقوانين الاتصالات فيما يخص استخدام الهاتف النقال أو استخدام الإنترنت للدخول إلى المواقع المحظورة.

* إرشاد وتوجيه طلاب الجامعات حول القوانين التي تواجه جرائم المعلوماتية حتى يكونوا على بينه بما قد يتعرضون له من مساءلة قانونية إذا خالفوا تلك القوانين.

* تربية الأبناء على الحياء من الله ومراقبته، وتنمية الوازع الديني لديهم، وتوعيتهم بالمخاطر المترتبة على سوء استخدام التقنيات المعاصرة؛ حتى لا ينزلقوا في مزالق الشهوة الوخيمة.

* التحذير من إرسال الصور والمقاطع التي فيها ابتذال أو خلاعة ومجون، أو تتضمن كشفًا للعورات، أو هتكًا لأستار العفيفات الغافلات، أو تندرًا ببعض الناس، فإن في استقبال الصور والأفلام المحرمة ومقاطع الفضائح والعورات وتناقلها ونشرها

* توجيه الشباب بضرورة التثبت من الأخبار والأحكام قبل إرسال المشاركات في وسائل التواصل الاجتماعي، فكم من خبر تداوله الناس، فأمسى شائعة لا حقيقة لها.

* وكم من ذِكر أو دعاء أو قصة موضوعة لا أصل لها، أو بدعة منكرة! ولربما تداولت الأيدي هذه الرسالة، وانتشرت في الآفاق، فتحمل المرء جزءًا من تبعاتها؛ بسبب تسرعه واندفاعه.

* إحاطة الرسائل الإرشادية بسياج من التعليمات المهمة؛ منها: مراعاة الأدب، فينبغي ألا تتضمن تجريحًا لدولة أو شعب أو قبيلة أو شخص، وألا تحويَ كلمات بذيئة، أو نكات سخيفة، أو رسومات قبيحة، أو صورًا فاضحة، وينبغي أن تكون ذات معنى أو هدف.

* توجيه الشباب بمراعاة الأمانة في استخدام هذه الوسائل، فلا يسجل صوت المتصل إلا بإذنه، ولا تلتقط صورة أحد إلا بإذنه، فمن فعل شيئًا من ذلك فقد خان الأمانة، والله لا يهدي كيد الخائنين.

* إحياء الفعاليات الوطنية والسياسية للتحذير من الإشاعات التي يبثها العدو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

* تعزيز الثوابت الوطنية في نفوس الطلاب، والدعوة للوحدة ونبذ الانقسام.

* إبراز المكانة المتميزة للملكة العربية السعودية، من خلال عرض المشاركة في المناسبات الوطنية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصى الباحثان بما يأتي:

* العمل على توظيف الشبكات الاجتماعية كي تصبح أداة تواصل إيجابية فاعلة في المجتمع.

* التوعية المستمرة لطلاب وطالبات الجامعات عن مدى خطورة مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها السلبي عليهم، وتوجيههم نحو الاستخدام الأمثل لها، وسبل الاستفادة منها.

* تقوم أقسام رعاية الشباب بالجامعة - بشكل حقيقي ومهني- بمراقبة ما يعرض عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك في إطار خططها الاستراتيجية و التشغيلية.

(Endnotes)

١- أ.د. جبريل العريشي، أ.د. سلمى الدوسري، أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية والأخلاقية، وعلى قيم الأمن الفكري. دراسة ميدانية وصفية مطبقة على طلاب وطالبات الجامعات السعودية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية... ع٣٨ ابريل، ٢٠١٥م-١٤٣٦هـ.

2- Internet site http://www.answers.com/topic/social-media-technology

3- Impact of Facebook Over Society - By Ishaq Saqi-February3,2011,http://ezinearticles.com/?Impact-of-Facebook-Over-Society&id=5830166

4- WEF_GlobalRisks_Report_2013

5- WEF_GlobalRisks_Report_2013

تعثر المشاريع الحكومية يتطلب تطوير أنظمة ترسيتها وإعادة هيكلة قطاع المقاولات

رصد: موسى العنزي

شهدت المملكة العربية السعودية طفرة غير مسبوقة في حجم الإنفاق الحكومي خلال السنوات الماضية في مجالات عدة لتطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة في كافة المناطق، إلا أننا نلاحظ تعثر أو تأخر تنفيذ العديد من تلك المشاريع لأسباب عديدة.

وتوضّح الأرقام نسبة مخيفة في فشل تلك المشاريع. وفي هذا التقرير نستعرض بالتفصيل الأسباب الجوهرية لتعثر تلك المشاريع التنموية، والتي يضطلع فيها القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء وبنسب مختلفة، والحلول المقترحة لتفاديها. من خلال آراء المختصين والمهتمين واقتراحاتهم للخروج من هذا المأزق الذي يعطل عجلة النهضة التنموية وعملية البناء والتشييد في المملكة.

الأسباب الجوهرية لتعثر المشاريع وتعطيل عجلة التنمية الوطنية

بداية تطرق المهندس/ أحمد العييري المستشار التنفيذي لوزير الشؤون الاجتماعية سابقاً والمهتم بالمشاريع الإنشائية، إلى مجموعة من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تعثر تنفيذ المشاريع الوطنية، وعطلت عجلة التنمية وقال مسهبا: إن تعثر المشاريع التنموية يعدو إلى أسباب رئيسة والتي يمكن حصرها في طرح مشاريع غير مدروسة جيداً في مناقصة عامة.

أحمد العييري: المشكلة تكمن في طرح مشاريع غير مدروسة جيداً في مناقصة عامة

فقد تكون وثائق المنافسة غير واضحة ومحددة وتفتح المجال واسعًا للاجتهادات الشخصية فيؤدي ذلك إلى حدوث الخلافات بين فروع الجهات بالمناطق والمقاولين عند بدء تنفيذ المشروع. واستدل المهندس

العييري بأمثلة على ذلك منها عدم اكتمال التصاميم للمشروع، إضافة إلى جداول الكميات، فقد تكون أحياناً غير دقيقة في تقدير الكميات، وكذلك عدم إعطاء الوقت الكافي لإدارات المشروعات في الدراسة والتصميم والتدقيق على كافة وثائق المشروع، إضافة إلى قلة الكادر الفني لدى المالك بكافة التخصصات الهندسية المطلوبة.

وتابع المهندس العييري حديثه حول أسباب تعثر المشاريع مشيرًا إلى أن وضع مدد زمنية غير واقعية لبعض المشاريع لا تتناسب مع حجم المشروع أو موقعه يتسبب أيضا في تعثر ذلك المشروع، وكذلك إعطاء المقاولين وقتاً قصيراً لدراسة المناقصة، مما يجعلهم يقدمون عروض أسعار منخفضة لأنها غير مدروسة جيدًا. إضافة إلى تجزئة مشروع واحد صغير الحجم نسبياً على عدة مقاولين عملهم مرتبط ببعضهم، فقد يتسبب تأخر مقاول في تنفيذ الجزء المكلف به في تعثر مقاول آخر دون إرادته . مبينا أن الأنظمة والتعليمات تلزم الجهة المسؤولة عن ترسية المشاريع بالنظر فقط لأقل الأسعار عند اختيار المقاول، الأمر الذي يترتب عليه توقيع عقد مع مقاول غير مؤهل ولا يستطيع الالتزام بالمدة الزمنية المحددة بالعقد ، وبالتالي تدني جودة التنفيذ ، مما يتسبب في فشل المشروع وتعطل التنمية الوطنية التي ننشدها جميعا.

وزاد إن من الأسباب المتعلقة بتعثر المشاريع أيضا تأخر جهاز الإشراف في البت في تقييم عطاء المقاول، أو التأخر في مناقشة واعتماد المقترحات التي يقدمها. وكذلك تعسف بعض المشرفين على المشروع، وتعقيد أمور المقاول وعدم إبداء أي مرونة أو تعاون معه، وعدم وضوح التقارير الشهرية التي ترسل من المواقع عن سير العمل والتي لا توضح الصورة الحقيقية للمشروع.

وأشار المهندس العييري إلى أن تعدد قنوات الاتصال المفتوحة أمام بعض المقاولين الذين يتعاملون من منظور اقتصادي بحت، والنظر إلى المصلحة الشخصية دون أي اعتبارات أخرى تعد أيضا من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشاريع. وأضاف: كما أن عقود بعض الاستشاريين تدخل ضمن الأسباب المؤدية إلى الفشل، حيث أنها وبصورتها الحالية لا تحمل الاستشاري أي مسؤولية أمام المالك في حال عدم أداء أفراد الاستشاري واجباتهم أو التراخي فيها أو تعمد تعطيل المقاول أو اعتماد مخططات أو مواد بصورة خاطئة ومخالفة للمواصفات.

١٩ سببًا عطلت أكثر من ٦٧٠ مشروعًا حكوميًا

وكان معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن قد كشف خلال ندوة (تعثر المشاريع الحكومية.. التشخيص، ومحاولة إيجاد الحلول) التي أقيمت العام الماضي، عن رصد الهيئة ل ٦٧٢ مشروعًا حكوميا متعثرًا ومتأخرًا، بنسبة (٤٤٪) من أصل (١٥٢٦) مشروعًا وقفت الهيئة عليها، لافتًا النظر إلى وجود شبهة فساد ومحسوبية.

وأكد أن واقع هذه المشاريع لا يعكس مستوى وطموح القيادة والمواطن بالرغم من المبالغ الطائلة التي ترصدها الدولة للإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والخدمية. وعزا الدكتور المحيسن تعثر وتأخر المشاريع التي استنتجتها الهيئة إلى الأسباب التالية :

١- غياب التخطيط.

٢- عدم وضوح الرؤية أثناء مرحلة الدراسات والتصميم .

٣- عدم الاعتناء بإعداد وثائق المشروع قبل طرحها للمنافسة .

٤- القصور في دراسة طبيعة المشروع من حيث الموقع ومتطلبات التنفيذ .

٥- عدم الاهتمام باستخراج التراخيص وتقارير التربة اللازمة للمشروع.

٦- عدم وضوح المتطلبات اللازمة لمن يتقدم للمنافسة .

٧- قصر المدة الزمنية لتقدير وتسعير قيمة المشروع من قبل المتنافسين.

٨- التركيز على التحليل المالي للعطاءات دون النظر للتحليل الفني وينتج عن ذلك الترسية على صاحب العطاء الأقل دون مراعاة الإمكانات الفنية .

٩- الترسية على مقاولين لديهم مشاريع أخرى متعثرة وتفوق إمكاناتهم المالية والفنية .

١٠- استخدام نفس كراسة الشروط والمواصفات لأكثر من مشروع رغم الاختلافات بينها .

١١- ضعف كفاءة جهاز الإشراف الفني التابع للجهة الحكومية .

١٢- عدم مشاركة فروع الجهات الحكومية في المتابعة والإشراف .

١٣- ضعف كفاءة أعضاء لجان الاستلام الابتدائي والنهائي للمشاريع.

١٤- عدم وجود مكتب لإدارة المشروع (PMO)

١٥- ضعف التنسيق بين الجهات الخدمية التي لها علاقة بمواقع وأعمال المشاريع.

١٦- ضعف القاعدة المعلوماتية لدى الجهات المختصة عن البنية التحتية.

١٧- كثرة أوامر التغيير خلال عملية سير المشروع.

١٨- التوسع في التعاقد مع مقاولين من الباطن بدون موافقة الجهة مالكة المشروع.

١٩- عدم تطبيق الأجهزة الحكومية إجراءات سحب المشروع من المقاول.

واختتم رئيس (نزاهة) كلمته مشددًا على ضرورة إعادة هيكلة قطاع المقاولات في المملكة بما يتناسب مع حجم المشاريع الحالية والمستقبلية، من خلال إجراء الدراسات والبحوث في هذا المجال، ومن ذلك النظر في اندماج شركات المقاولات القائمة، أو العمل على إنشاء شركات مساهمة يشارك فيها المواطنون بهدف إيجاد كيان قوي متمكن للنهوض بهذا القطاع الحيوي والحد من المشاكل التي تواجهه في القطاعين العام والخاص، مهيبًا بالمهتمين وأصحاب الخبرات للمشاركة بفاعلية في محاور ومناقشات هذه الندوة للخروج بنتائج بناءة ومفيدة تتبناها الهيئة وشركاؤها .

د. عبدالوهاب القحطاني: ضعف الرقابة وعدم تطوير أنظمة وزارة المالية من أهم أسباب تعثر المشاريع

وزارة المالية الممول والطرف الأهم والأقوى في المعادلة

إلى ذلك أوضح الدكتور عبدالوهاب بن سعيد القحطاني أستاذ الإدارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والكاتب الصحفي في الشئون الاستراتيجية والاقتصادية ، أن المشاريع الحكومية التنموية حظيت بنسبة كبرى في الميزانيات السنوية للدولة، لكن بعضها تعثر مما يزيد المشكلة صعوبة في ظل تراجع إيرادات البترول الذي انخفضت أسعاره بشدة منذ الربع الثاني من ٢٠١٥م. ومن المؤمل أن تسهم أزمة انخفاض أسعار البترول بشكل أكثر فاعلية في مراجعة المشاريع المتعثرة والتي تعاني منها العديد من الجهات الحكومية، ورفع كفاءة القطاعات الخدمية، ومنع الهدر المالي الذي كان يرافق معدلات الصرف المرتفع إبان ارتفاع أسعار البترول.

وأضاف إن تعثر المشاريع الحكومية يعد أحد معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لمسنا في العقود الثلاثة الأخيرة تعثر مشاريع عملاقة لم تنجز كما يجب وبعضها لم ينفذ لأسباب عديدة على رأسها الفساد في اختيار الشركات المنفذة للمشاريع، وكذلك المبالغة في تقدير تكاليفها؛ وسوء تقييم أداء وتصنيف الشركات المنفذة للمشاريع؛ وعدم توافر الرقابة الفاعلة على الشركات المنفذة من قبل الجهات المستفيدة منها والجهة الممولة

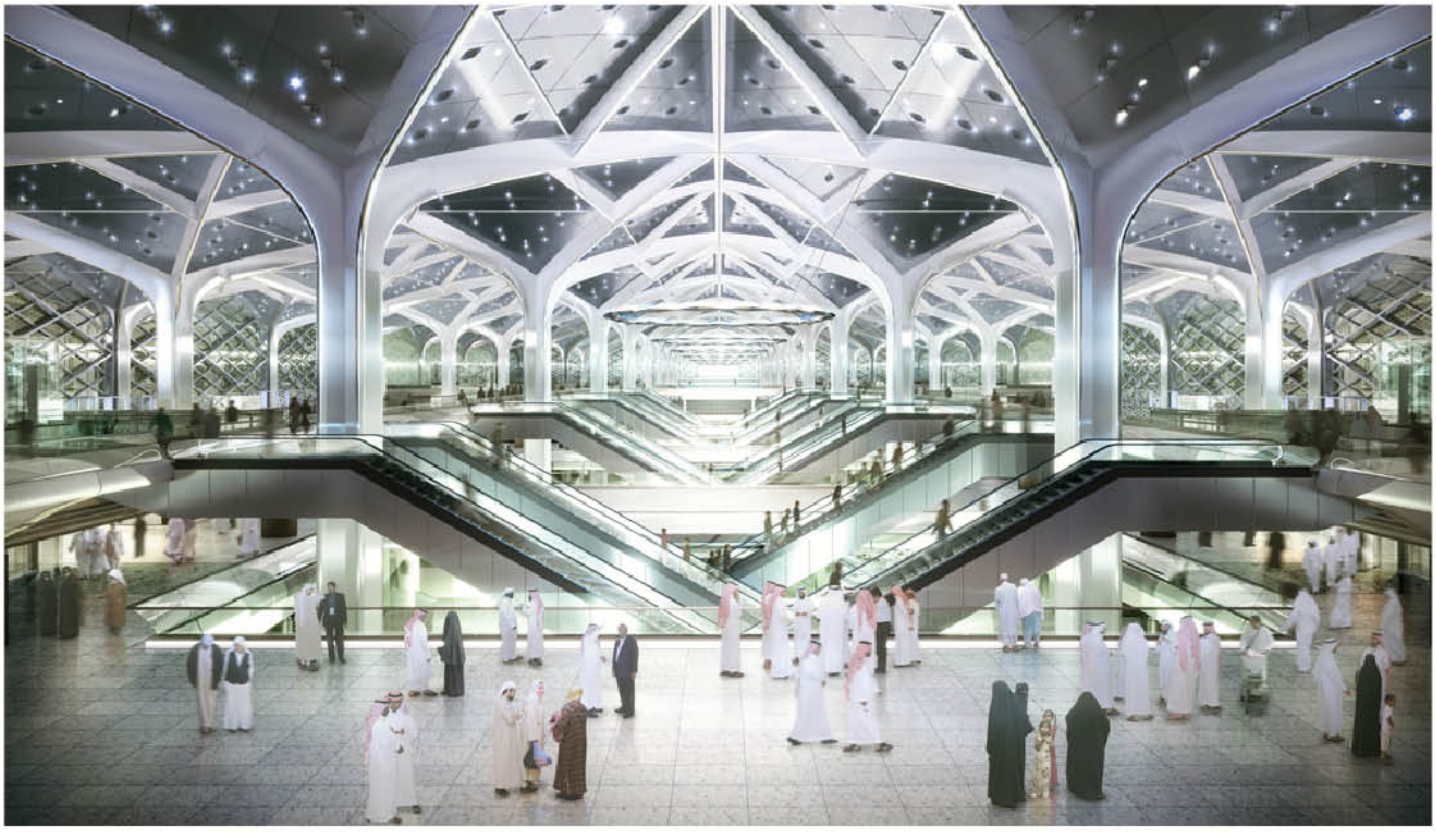

لها. مشيرًا إلى أن وزارة المالية لا تزال تطبق أنظمة ولوائح لا تتماشى مع التطور الاقتصادي في المملكة، مؤكدًا أن وزارة المالية هي الأساس في الناحية المالية للمشاريع لأنها الممول والطرف الأهم والأقوى في المعادلة ، وللوزارة خبرة طويلة تساعدها على نجاح تنفيذ المشاريع، لكن للأسف تغلب النظرة للتكاليف على رؤية الجودة، وذلك عندما ترسى المشاريع على أقل العطاءات تكلفة. وهذا بلا شك بيت القصيد في تعثر الكثير من المشاريع الحكومية، حيث ترسى معظم المشاريع الحكومية على المقاول الأقل تكلفة بغض النظر عن الجودة والكفاءة. وفي أحيان كثيرة ترسى المشاريع على شركات متمرسة في العمل والالتفاف على الأنظمة والضوابط، وذلك لتحقيق نسبة عائد استثماري عالٍ على حساب جودة المشاريع.

ورأى القحطاني أن الكثير من الأنظمة واللوائح والإجراءات بحاجة للتطوير لتواكب التغيرات الطارئة والمستمرة في بيئة الأعمال الاقتصادية في المملكة، مشددًا على ضرورة وجود ثقافة التغيير والتطوير حيث أنها صفة ملازمة لإنجاز المشاريع وفق أنظمة وإجراءات وخطوات مرنة تتماشى مع بيئة الأعمال سواء المحلية أو العالمية في حال ارتفاع أسعار المواد الإنشائية الأساسية على سبيل المثال.

وتابع قائلاً : ولنجاح المشاريع لا بد أن تكون هناك علاقة تنسيقية بين الشركات المنفذة للمشاريع والجهات الحكومية المستفيدة منها، ناهيك عن أهمية وزارة المالية في هذه العلاقة التي يجب أن تبنى على الثقة والمهنية لتفادي تعثر وفشل المشاريع الحكومية. ويجب أن تبنى العلاقة على أساس المشاركة في نجاح المشاريع الحكومية وعدم الحاق الضرر بالمقاول لظروف خارجة عن إرادته في حال ارتفاع الأسعار. ويجب عدم المجاملة في ارساء المشاريع وأن تكون الكفاءة والجودة الأساس في الترسية.

خطوات لإنقاذ المشاريع من التعثر

وأكد الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السويلم مدير دار الخليج للبحوث والاستشارات الاقتصادية، في تصريحات سابقة أن ظاهرة تعثر بعض المشاريع التنموية للدولة تعتبر خسارة وطنية تفرز العديد من السلبيات على الوطن والمواطن، وهذه المشاريع هي مرافق وخدمات تقدمها الدولة أعزها الله للمجتمع لتنميته وتطوره، وتعثرها يعتبر إهدارا للثروة الوطنية ، ولذلك تبذل الجهات الرسمية جهوداً لإنجاح هذه المشاريع ، مضيفًا أن هناك رغبة قوية من الجهات الرسمية ذات العلاقة لتنفيذ وتسريع المشاريع التنموية والتي رصدت لها ميزانيات ضخمة.

ولفت النظر إلى معالجة هذه الظاهرة بالطرق التقليدية مما تسبب في تعثر العديد من المشاريع التنموية في الكثير من مناطق المملكة، خاصة أن هذه المشاريع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخدمات ومرافق تقدم للمواطن. وتابع السويلم « في ظل حاجة المجتمع للعديد من المشاريع في قطاع الخدمات تم إطلاق العديد من المشاريع الجديدة؛ كما أن هناك مشاريع عملاقة قادمة في قطاعات حيوية، مثل القطارات والطرق والمطارات والمدارس والمستشفيات، والتي يتطلب تنفيذها تلافي أسباب تعثر المشاريع، والاستفادة من التجارب الناجحة التي تمت في كافة مناطق المملكة مثل مستشفى الملك فيصل التخصصي وفندق الانتركونتيننتال والتي مر على تنفيذها أكثر من ٤٠ عاماً ومازالت ناجحة وقائمة وتقدم خدماتها للمجتمع وتعتبر نموذجاً يحتذى به.

د. توفيق السويلم: الظاهرة عولجت بطرق تقليدية ما أدى إلى النظر لأرخص الأسعار

وشدد على أهمية الاستفادة من هذه النماذج الناجحة من المشاريع. مؤكدا أن التعثر الواضح في المشاريع التنموية تتداخل فيه مسؤوليات مشتركة، تعتبر بمثابة الحلقات المتكاملة والتي تشتمل على: الجهة الراغبة في تنفيذ المشروع لصالحها، ونظام المناقصات والاشتراطات الحكومية لتنفيذ مثل هذه المشاريع، والجهة التي ترسي هذه المشاريع، والجهة المنفذة للمشروع، والجهة المتابعة والمراقبة والمشرفة على الجهة المنفذة للمشروع، والجهة المستلمة للمشروع بعد اكتماله، ولا يمكن إغفال أن هناك بعض الممارسات السلبية من بعض موظفي القطاع العام تؤثر بشكل واضح على أداء ومعدل إنجاز هذه المشاريع التنموية.

وأبان السويلم أنه عند طرح المشروعات يتم تحديد المواصفات بصورة تقليدية وترسيتها على أرخص الأسعار دون تحديد للمشاريع ذات الأولوية لدى الجهات المستفيدة، مما يترتب عليها عدم الاهتمام بمتابعة الجهة المنفذة للمشروع، أو يتم إسناد العمل إلى مقاول ذو إمكانات ضعيفة، أو قد يكون المشروع من أولوياتها ولكن ليس لديها من الكوادر القادرة على متابعة تنفيذ هذا المشروع وإتمامه بالشكل الصحيح، إلى جانب ضعف الإمكانات الفنية والإدارية والمالية التي تساعدها على المتابعة والإشراف على تنفيذ المشروع.

ويضيف : كما أن الجهة المستلمة للمشروع بعد تنفيذه يؤثر فيها عاملان أساسيان هما التقليدية في تنفيذ العمل، وعدم وجود خبراء قادرين على معرفة مدى تنفيذ العمل طبقاً للمواصفات المطلوبة والمحددة في كراسات الشروط.

وكشف الدكتور السويلم عن مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشاريع ومن ضمنها : عدم جاهزية بعض المقاولين لاستلام مواقع المشروعات للبدء في تنفيذها في المواعيد المحددة لضعف إمكاناتهم المادية والفنية من عمالة وتجهيزات ومعدات؛ ومخالفة بعض المقاولين للجدول الزمني المتفق عليه للتنفيذ وتقصيرهم في تنفيذ التزاماتهم التعاقدية وفقا للشروط والمواصفات الفنية المتفق عليها في العقود المبرمة معهم، إضافة إلى ضعف قدرات بعض أجهزة القطاع العام والإدارات المشرفة على المشروعات في متابعة سير العمل وتقييم أداء المقاول أولا بأول، وكذلك تراخي بعض الجهات الحكومية في اتخاذ الإجراءات النظامية المنصوص عليها في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وإدراج بعض المؤسسات اعتمادات المشروعات قبل التأكد من تخصيص الأراضي اللازمة لها عن طريق البلديات أو الشراء ونزع الملكية. وتأخر الفسوحات والتراخيص الخاصة بأرض المشروع ما يتسبب في تأخير طرحه للمنافسة إلى حين توفير الأرض. كما أن عدم كفاية الاعتمادات المخصصة لبعض المشروعات في الميزانية أسهم في تأخر التنفيذ إما لارتفاع سعر أقل العطاءات عن الأسعار السائدة في السوق ، أو لعدم دقة تقدير تكاليف المشروع المعتمدة في الميزانية.

وطرح السويلم جملة من الخطوات الضرورية التي يرى ضرورة اتخاذها، حتى يتم انقاذ المشروعات التنموية من التعثر، بيد أن هذه الخطوات تتطلب تضافر الجهود من قبل العديد من الجهات سواء الرسمية كمجلس الشورى، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وغيرها كالغرف التجارية ومجلس الغرف التجارية الصناعية والقطاع الخاص حتى نستطيع تجنب مثل هذه التعثرات، وبيَّن أن الخطوات تكمن على سبيل المثال لا الحصر في تحديث نظام الاشتراطات والكراسات؛ ونظام المشتريات الحكومية بما يحمي العديد من المشروعات من خلال عدم إسنادها إلى جهات منفذة ليس لديها الإمكانيات الفعلية لتنفيذ هذه المشروعات، والمتابعة الدقيقة لجميع المشروعات التي يتم تنفيذها، والتأكد من التزامها بالمواصفات المطلوبة وبالجدول الزمني للتنفيذ، إضافة إلى توفير الكوادر الفنية والمهنية القادرة على متابعة مثل هذه المشروعات التنموية، والتأكد من قدرة المقاولين الفنية والمالية المرتبطة بتنفيذ المشاريع، من خلال إعادة النظر في تصنيف المقاولين ووضع القواعد التي تساعد عملياً في تطبيق تصنيف منصف وعادل وواقعي للمقاولين. وكذلك تسهيل حصول شركات المقاولات الجادة على الكوادر الفنية والمهنية المطلوبة والتي يثبت واقعها عدم تعثرها في أي من المشروعات التي أسندت إليها ولديها من الإمكانيات الفنية والمالية ما يؤهلها لتنفيذ هذه المشروعات التنموية.

الاجتهادات الفردية والقرارات الارتجالية تتسبب في أكبر نسبة لتعثر المشاريع

وكشفت دراسة سابقة عن أسباب تعثر المشاريع في المملكة، عبر استبيان تم توزيعه على أكثر من ٣٠٠ من مديري المشاريع، والتي نشرت تفاصيلها في صحيفة ‹‹الوطن›› في العدد ٣٨٤٤. أن الارتجالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بطرح المشاريع، تعد من بين أبرز أسباب تعثرها، إضافة إلى عدم تبني أسلوب احترافي منظم في إدارة المشاريع، حيث أكدت الدراسة، أن نحو ٢١ ٪ من مديري المشاريع لا يستخدمون أنظمة معلوماتية متخصصة في إدارة المشاريع بمنشآتهم، الأمر الذي يؤدي إلى البطء في تناقل المعلومات، ووجود تباعد كبير بين متخذي القرار ومديري المشاريع. كما أن الاجتهاد الفردي لفريق العمل في استخدام برامج إدارة المشاريع ومتابعتها، يعد أيضا من الأسباب الرئيسية لتعثر المشاريع ، حيث إن هناك أكثر من ٧٥٪ من المنشآت، لا تلتزم بأي برامج محددة للتنفيذ وتترك هذا الموضوع للاجتهادات.

فهد الحمادي: المملكة تستحوذ على ٣٩٪ من حجم سوق المقاولات الخليجي، وقطاع المقاولات يسهم بنسبة ٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة المشاريع المتعثرة في جميع مناطق المملكة بلغت ١٠٪ من حجم العقود المبرمة

إلى ذلك كشف رئيس لجنة المقاولين وعضو مجلس إدارة غرفة الرياض فهد الحمادي خلال مؤتمر «الإنشاءات والمشاريع الثالث» الذي نظمته الغرفة التجارية بالرياض مطلع فبراير الماضي أن نسبة المشاريع المتعثرة في جميع مناطق المملكة بلغت ١٠٪ من حجم العقود المبرمة، مشيرًا إلى أن المبالغ المصروفة من قبل شركات المقاولات لصالح صندوق الموارد البشرية وصلت الى ١٧ مليار ريال، وتم الرفع للجهات العليا بجميع مطالبات شركات المقاولات تجاه «هدف»؛ وذلك للنظر فيها ووضع الحلول العاجلة التي تكفل الرضا لجميع الأطراف .

وأبان الحمادي أن المملكة تستحوذ على ٣٩٪ من حجم سوق المقاولات الخليجي، ويسهم قطاع المقاولات بنسبة ٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي، كما تمثل شركات المقاولات ٢٧٪ من إجمالي المنشآت المسجلة في المملكة، ويبلغ حجم أصول قطاع الإنشاءات نحو ٥٣,٣ مليار دولار، بالإضافة الى نمو قطاع الإسكان في المملكة طبقاً لمعدل نمو السكان الذي يبلغ نحو ٢,٥٪.

وأضاف الحمادي: أن أعداد تراخيص البناء والتشييد من أنشطة المقاولات بلغت ما يزيد على ٨٢,٥٠٠ ترخيص، في حين بلغت عقود الانشاءات التي تمت ترسيتها خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥م حوالي ٨٢ مليار ريال.

سويلم السويلم: كلما كثر الإنفاق زاد التعثر

كلما زاد الإنفاق زاد التعثر

. وقال المهندس سويلم بن صالح السويلم مدير عام التنفيذ والإشراف بأمانة الرياض في تصريحات سابقة: إن المملكة مرت خلال السنوات الماضية بمراحل اقتصادية مختلفة، كما هو حال العديد من دول العالم، ركود اقتصادي ثم طفرة ثم ركود وهكذا، وخلال فترات الطفرات الاقتصادية يتزايد عدد مشاريع البنى التحتية ليصبح الأمر وكأنه سباق مع الزمن للاستفادة القصوى من تلك الطفرات، إلا أن الرغبة في الاستفادة من الطفرات الاقتصادية يجب أن لا يجعل الهدف هو صرف المليارات بغض النظر عن مدى الاستفادة من تلك المليارات، فكلما كثر الإنفاق زاد التعثر وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها: محدودية أعداد وإمكانات وخبرة المقاولين ، وكذلك الدراسات غير المتقنة والتصاميم الضعيفة، إضافة إلى العشوائية في تنفيذ شبكات البنى التحتية، وعدم توظيف التقنية في أعمال التنسيق، وعدم تواجد مستثمرين أجانب للمشاريع النوعية.

وأوضح السويلم أن الميزانية العامة للدولة يجب ألا تكون المقياس الذي يتم من خلاله تحديد حجم الإنفاق، فليست الزيادة السنوية في الإنفاق مؤشرًا إيجابيًا على الإطلاق، حيث يمكن أن يكون التذبذب في حجم الإنفاق السنوي أجدى من الزيادة المستمرة، إن الأهم هو الاستيعاب الأمثل لما يتم صرفه من اعتمادات مالية، وذلك بتنفيذ المشاريع بجودة وإتقان.

واضاف: إن التعثر يبدأ عند عدم تمكن المقاولين من مقاومة الإغراء في حجم المشاريع المطروحة مع عدم وجود إمكانات وعجز نظام تصنيف المقاولين.

مشيرًا إلى أن الدراسات غير المتقنة تعد ثاني أبرز أسباب تعثر المشاريع، فمحدودية وتأخر الاعتمادات اللازمة لمشاريع الدراسات والتصاميم عادةً ما تتسبب في ضعف مستوى الدراسات وأخطاء تصميمية، فكثيرًا ما تكون الفترة الزمنية المحددة لإنهاء الدراسة والتصميم محدودة للرغبة في (سرعة) طرح مشاريع التنفيذ، فالدراسات بحاجة لوقت كاف للإعداد والمراجعة والتدقيق والتنسيق، حتى لا نضطر لتعديل التصاميم خلال مرحلة التنفيذ أكثر من مرة (على حساب المجاورين لموقع المشروع) وذلك بسبب عدم التنسيق الجيد بين الخدمة المراد تنفيذها والخدمات القائمة بالموقع.

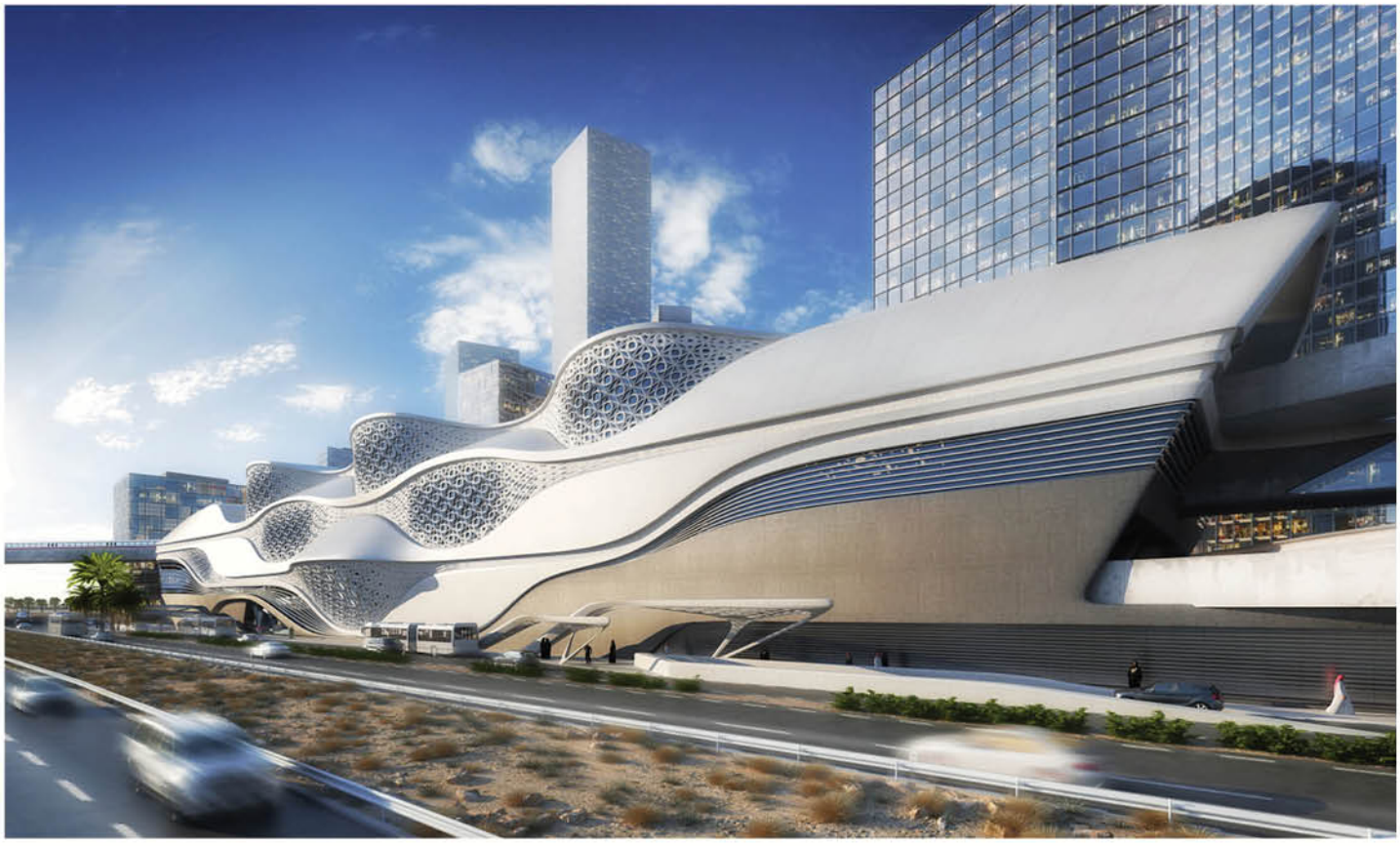

وشدد على ضرورة أن تشمل الدراسة بالإضافة لتنسيق الخدمات إصدار رخص التنفيذ للمشاريع المراد طرحها، لنتمكن من مطالبة المقاول بالبدء الفوري بمباشرة التنفيذ بمجرد ترسية المنافسة، وبالتالي إن كان هناك تعارض في مسار الخدمات يتم تفاديه في مرحلة الدراسة وليس عند إغلاق مواقع العمل،وما ينتج عن ذلك من تعطيل للاعتمادات المالية وعرقلة للحركة المرورية.

وبيّن السويلم أن العشوائية في تنفيذ شبكات الخدمات تمثّل عاملًا أساسيًا آخر في تعثر المشاريع وذلك نتيجة التسابق بين الجهات للاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من الشوارع، وتأخر الجهات في منح المقاولين رخص التنفيذ، وكذلك عدم التزام الجهات بالمسارات المحددة لشبكاتها . إضافة إلى تعدد الجهات الخدمية وأجهزة الإشراف، وعدم وجود مرجعية عليا لمكاتب التنسيق والمتابعة، وعدم تنسيق البرامج الزمنية للمشاريع .

وبعد أن اشار إلى أن حجم المشاريع التي يتم طرحها سنويا يزيد عن إمكانات المقاولين المحليين، تساءل عن دور المستثمرين الأجانب، وهيئة الاستثمار؟!!، وعدك استقطاب الشركات العالمية للمشاريع النوعية. وقال: إن تلك الشركات لن تقوم بالاستثمار في مشاريع صغيرة أو متوسطة، وذلك لعدم جدواها بالنسبة لتلك الشركات، وهذا الأمر إيجابي للمستثمرين المحليين. كما أن تأخر معالجة مشكلة تنسيق الخدمات سواء فنياً أو ادارياً ينذر بتفاقم عشوائية التنفيذ، الأمر الذي سوف يؤدي لتعثر مزيد من المشاريع إن لم يصل الامر الى توقفها او إلغائها وإعادة الدراسة والتصميم.

غياب التخطيط وعدم وضوح الرؤية أهم أسباب تعثر المشاريع

من جانبه ذكر المهندس عبدالله البابطين مدير عام متابعة عقود الأجهزة الحكومية والشركات بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خلال مشاركته في جلسات منتدى عقود التشييد الذي أقيم تحت شعار « أوفوا بالعقود » أن أهم أسباب التعثر التي رصدتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تتمثل في غياب التخطيط، وعدم وضوح الرؤية أثناء مرحلة الدراسة والتصميم، وعدم الاعتناء بإعداد وثائق المشروع قبل طرحها للمنافسة، والقصور في دراسة طبيعة المشروع من حيث الموقع ومتطلبات التنفيذ، وعدم الاهتمام باستخراج التراخيص وتقارير التربة اللازمة للمشروع، وعدم وضوح المتطلبات اللازمة لمن يتقدم للمنافسة ، وقصر المدة الزمنية لتقدير وتسعير قيمة المشروع.

عبدالله البابطين: هذه أهم أسباب التعثر التي رصدتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

وبين أن أهم أسباب التعثر أثناء الترسية تتمثل في ضعف التحليل الفني للمتقدمين للمنافسة في مرحلة تحليل العطاءات والتركيز على التحليل المالي للعطاءات دون النظر للتحليل الفني، وينتج عن ذلك الترسية على صاحب العطاء الأقل دون مراعاة الامكانات الفنية، فضلاً عن الترسية على مقاولين لديهم مشاريع أخرى متعثرة، والترسية على مقاولين لديهم مشاريع تفوق إمكاناتهم المالية والفنية، وكثرة عدد المشاريع التي ترسى على مقاول واحد.

وأضاف كما أن من أهم أسباب التعثر بعد الترسية ضعف كفاءة جهاز الإشراف الفني التابع للجهة الحكومية ، وعدم مشاركة فروع الجهات الحكومية في المتابعة والإشراف ، وضعف كفاءة أعضاء لجان الاستلام الابتدائي والنهائي للمشاريع، وعدم وجود مكتب لإدارة المشروع (PMO) إلى جانب ضعف الإمكانات المادية والفنية لبعض المقاولين ،واعتماد بعض المقاولين على العمالة من السوق المحلي .

وكذلك ضعف التنسيق بين الجهات الخدمية التي لها علاقة بمواقع وأعمال المشاريع، وضعف القاعدة المعلوماتية لدى الجهات المختصة عن البنية التحتية، إضافة إلى كثرة أوامر التغيير خلال عملية سير المشروع والتوسع في التعاقد مع مقاولين من الباطن، بدون موافقة الجهة مالكة المشروع، وعدم تطبيق الأجهزة الحكومية نظام سحب المشروع من المقاول.

رأي في الأنظمـــة (الرؤية الاقتصادية)

زامل شبيب الركاض
مستشار متخصص في الأنظمة

يتصف العظماء من خلال استقراء سيرهم عبر التاريخ، بثلاث صفات مشتركة فهم يمتلكون رؤية واضحة وأهدافا محددة، ولديهم عزيمة قوية وإصرار على النجاح، والمناعة من الاستسلام والفشل، ولا شك أن الأهداف العظيمة يترتب عليها تحديات كبيرة، والمملكة قدرها أن تكون دولة عظيمة، بعقيدتها ومكانتها الرائدة في العالم العربي والإسلامي، وموقعها الجغرافي بين ملتقى الحضارات ومكانتها التاريخية، وثقلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما يحتم عليها أن تكون دولة رائدة وقوية ومنتجة في الوقت نفسه.

وكما أسلفنا فإن الأهداف العظيمة يترتب عليها تحديات كبيرة، ولا شك أن أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها المملكة، وغيرها من الدول المنتجة للبترول، يكمن في تحسين وتنويع الاقتصاد وتحصينه من تقلبات أسعار النفط، حيث إن الاعتماد على البترول وحده أمر سلبي وفي غاية الخطورة على الاقتصاد، ومن هنا بدأت الحاجة إلى وضع خطة التحول الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل لدعم موازنة الدولة ومتطلبات الإنفاق التشغيلي والرأسمالي، للمحافظة على مستويات النمو، وضمان الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

ونعتقد أن التحديات التي تواجهها المملكة كثيرة وكبيرة، ابتداء من تحمل عبء الرسالة الإسلامية الصحيحة تجاه البشرية فلا عزة لهذه الدولة إلا بالإسلام،فإذا تخلينا عن الحق نشط أصحاب الباطل في نشر عقائدهم الفاسدة، وكذلك عدم الاستفادة من مواطن القوة في مكونات الدولة بشكل عام، وضعف آداء الأجهزة الحكومية وتأخير تنفيذ مشاريع التنمية، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لسوق العمل، والحاجة إلى توفير السكن ومعالجة مشكلة البطالة والفقر وتوفير الأمن الغذائي وخدمات الصحة والنقل والسياحة والترفيه بشكل أفضل، ويبقى عنوان الخطة الإستراتيجية للتحول الوطني ٢٠٣٠، بناء دولة رائدة وقوية ومنتجة وقادرة على معالجة كافة التحديات، وتحقيق عوائد مالية وإيجاد بيئة استثمارية جذابة، وعقد شراكات مع الكيانات الاقتصادية العالمية الناجحة، مما يجعل المملكة العربية السعودية شريكا استراتيجيا وعضوا فاعلا ومؤثرا في الاقتصاد العالمي والقرارات السياسية الدولية

ونخلص إلى أن معالجة التحديات يتطلب أولا الاهتمام أكثر بدراسة نتائج القرارات المتعلقة بسياسة الدولة المتعلقة بتحسين الاقتصاد وتحصينه مستقبلا، من خلال رفع كفاءة الأجهزة الحكومية ومحاربة الفساد، وثانيا توطين التقنية والصناعة باعتبارها الخيار الاستراتيجي للتحول إلى دولة منتجة، وذلك بدعم وتفعيل مشاركة القطاع الخاص ليتحمل مسؤوليته في توفير فرص العمل للمواطنين وزيادة الصادرات غير النفطية، ونعتقد أن مشاركة الآخرين نجاحاتهم من خلال إيجاد صندوق سيادي ضخم يستثمر في الشركات العالمية والأسهم والسندات والعقارات، تشرف عليه وحدة استثمارية متخصصة تضم أفضل النخب الاستشارية الوطنية المشهود لها بالأمانة والقوة لقوله تعالى (إن خير من استأجرت القوي الأمين) كفيل بإذن الله بأن يخطو بالمملكة العربية السعودية خطوات متقدمة بشرطين الحذر من مخادعة الأرقام والمؤشرات الاقتصادية، وتوطين الشركات الناجحة، وأخيرا ألا يتجاوز حجم الإنفاق العائد من الصندوق حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير الدنماركي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير مملكة الدنمارك لدى المملكة السيد أوله فريز ماسن.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية ومملكة الدنمارك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الدنماركي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الدنماركية بما يعزز هذه العلاقات.

كما تطرق اللقاء إلى «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، حيث أشار معالي رئيس مجلس الشورى إلى أن المملكة العربية السعودية مقبلة على تحول طموح يتميز بالشفافية والواقعية، مؤكداً أن مجلس الشورى سيكون حاضراً في هذه الرؤية من خلال العديد من التشريعات التي سيبدأ العمل عليها تباعاً خلال الفترة المقبلة.

بدوره أشاد السفير الدنماركي بـ«رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، وما صاحبها من إجراءات دقيقة لكل الخطوات المزمع القيام بها، مؤكداً في هذا السياق تطلع بلاده للمشاركة في دعم نجاح الرؤية بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل القائم بالأعمال في السفارة اليابانية

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، القائم بالأعمال في السفارة اليابانية لدى المملكة السيد / سيتسو أوموري.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى بالقائم بالأعمال في السفارة اليابانية منوهاً بمستوى العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية واليابان في مختلف المجالات وحرص قيادتي البلدين على تعزيزها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين .

وتم خلال الاستقبال استعراض أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني، وسبل تعزيز الزيارات المتبادلة بين المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

مقترحا مشروع نظام دليل إجراءات العمل وتعديل المادة (٦) من لائحة الوظائف التعليمية على جدول أعمال المجلس

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات تضمنت مقترحين مقدمين استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، وعدة تقارير لعدد من الجهات الحكومية ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع السابع للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقريرين لمقترحين استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى هما تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح مشروع نظام دليل إجراءات العمل المقدم من عضو المجلس الدكتور عبد العزيز الحرقان، وتقريرها بشأن مقترح تعديل المادة (السادسة) من لائحة الوظائف التعليمية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٥٩٠) وتاريخ ١٤٠١/١١/١٠هـ المعدل بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٨٧) وتاريخ ١٤٠٢/٥/٧هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد آل مفرح.

كما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقريرين السنويين لمجلس المنافسة للعامين الماليين ١٤٣٤/١٤٣٥هـ -١٤٣٥/١٤٣٦هـ .

ووافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات منها الغاز والبترول والسياحة، واتفاقيات عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وكل من الولايات المتحدة المكسيكية وحكومة جمهورية موزمبيق، وحكومة جمهورية توجو، وحكومة جمهورية موريشيوس، وحكومة جمهورية جيبوتي ،وحكومة جمهورية النيجر.

د. الجفري يستقبل النائب العام المصري

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي النائب العام بجمهورية مصر العربية المستشار نبيل أحمد صادق والوفد المرافق له خلال زيارته للمملكة مؤخراً.

وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر الشقيقة في مختلف المجالات، مشيراً إلى حرص قائدي البلدين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- يحفظه الله- وأخيه فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي على تطوير العلاقات الثنائية وتوسيع آفاقها بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين.

وقدم معاليه نبذه عن مجلس الشورى وآلية اختيار أعضائه بالإضافة إلى آلية عمله ولجانه المتخصصة، وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية، والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جانبه أعرب معالي النائب العام المصري عن سعادته بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى والتعرف عن قرب على عمله، مشيراً إلى أن زيارته للمملكة تأتي بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين في مجال في إطار العلاقات الثنائية المتميزة التي تشهد نمواً وتطوراً في كافة المجالات.

وفي ختام الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية، ثم قام معالي النائب العام المصري بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الأندلسية والقاعة الكبرى اطلع خلالها على التجهيزات التقنية الحديثة بها.

حضر الاستقبال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله أل عمرو.

كما حضر الاستقبال نائب رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ حمد بن إبراهيم الجرباء.

و يستقبل المدعي العام بجمهورية طاجيكستان

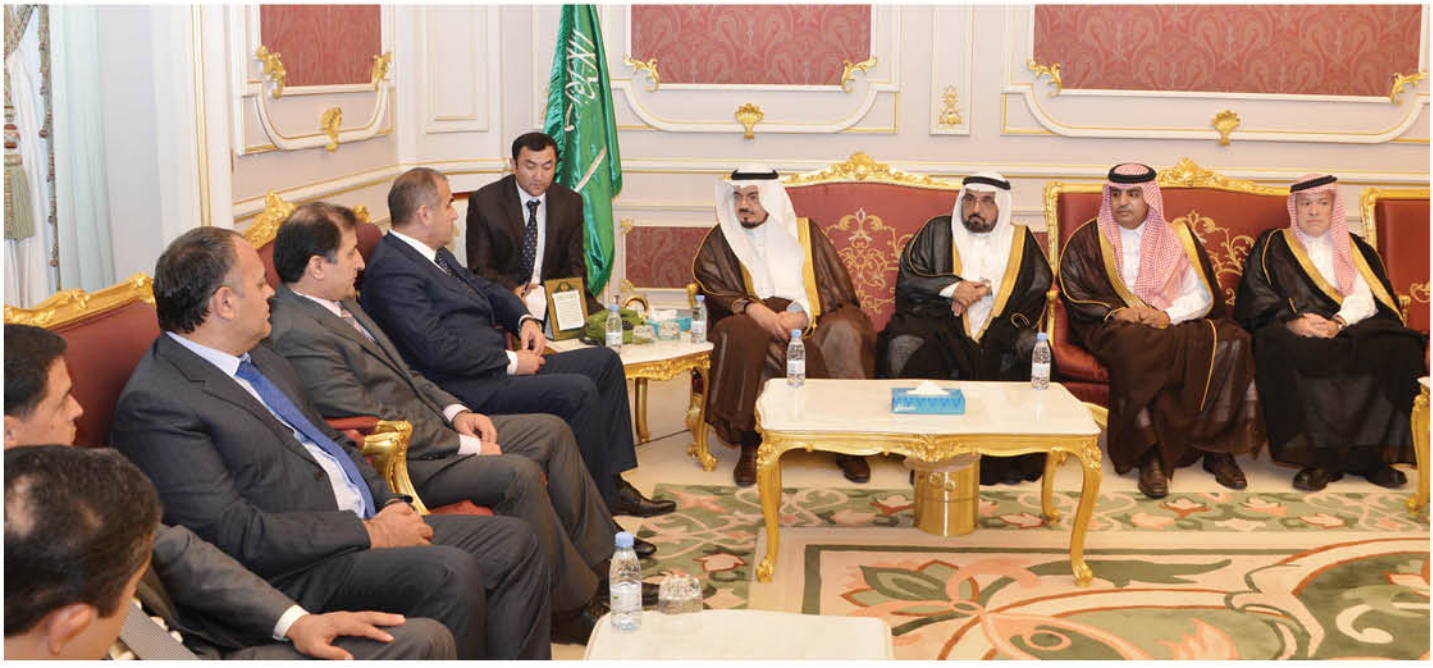

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي المدعي العام بجمهورية طاجيكستان السيد رحمان يوسف أحمد زاد والوفد المرافق له خلال زيارته للمملكة مؤخراً.

وبعد أن رحب معاليه بالسيد رحمان زاد والوفد المرافق له أكد أن مثل هذه الزيارة والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين الشقيقين تسهم في دعم العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين والدفع بها إلى مجالات أوسع.

ونوه معاليه بالعلاقات البرلمانية المتميزة بين مجلس الشورى والبرلمان بجمهورية طاجيكستان مؤكداً حرص مجلس الشورى على تعزيز هذه العلاقة بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين. وأشار إلى الزيارة التي قام بهام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى جمهورية طاجيكستان بداية العام الحالي وما حققته من نتائج ستسهم بمشيئة الله في دعم العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة العلاقات البرلمانية بينهما.

وأكد معاليه أن سياسة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – تقوم على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتسعى دائماً لحل جميع القضايا في المنطقة، وتقريب وجهات النظر، وتقديم يد العون والمساعدة الإنسانية للدول المحتاجة، وسعيها لإحلال السلام في العالم.

وأشار إلى ما تقوم به قوات التحالف لدعم الشرعية في جمهورية اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية من جهود لإعادة الشرعية للجمهورية اليمنية ونصرة الشعب اليمني وحمايته من اعتداءات ميليشيات الحوثي المدعومة من قبل قوات الرئيس المخلوع علي صالح بعد انقلابها على الشرعية، والاستيلاء على مؤسسات الدولة بقوة السلاح، مؤكداً أن تدخل قوات التحالف في اليمن جاء وفق القانون الدولي واستجابة لنداء الرئيس الشرعي لليمن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي.

وتطرق الدكتور الجفري إلى الجهود التي تبذلها المملكة في مجال مكافحة الإرهاب، والدور الريادي للمملكة في خدمة الإسلام والمسلمين، وجهودها في خدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن وما ترمي إليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ من زيادة في أعداد الحجاج والمعتمرين.

من جانبه أعرب معالي المدعي العام بجمهورية طاجيكستان عن سعادته بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى والتعرف عن قرب على عمله.

وأكد معاليه على ما تكنه حكومة جمهورية طاجيكستان وشعبها من محبة وتقدير لشعب المملكة العربية السعودية، لافتاً النظر إلى أن المملكة من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال جمهورية طاجيكستان عام ١٩٩٢م.

وأشار معاليه إلى أهمية الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، واستكشاف آفاق جديدة للعلاقات ودعمها بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين.

وأشاد معاليه بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة لخدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن.

وفي ختام الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية.

حضر الاستقبال سفير جمهورية طاجيكستان لدى المملكة ضراب الدين قاسمي وعدد من مسؤولي هيئة التحقيق والادعاء العام.

د. الجفري يجتمع مع رئيس هيئة السلامة العامة الوطنية الياباني

بحث معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري مع معالي رئيس هيئة السلامة العامة الوطنية وزير الدولة لشؤون إدارة الكوارث والإصلاح التنظيمي الياباني تارو كونو سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده معاليه مع الوزير الياباني في قصر المؤتمرات بجدة في إطار الزيارة التي قام بها تاركونو للمملكة مؤخراً. وتطرق الجانبان إلى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وفي نهاية الاجتماع تبودلت الهدايا التذكارية.

د. آل عمرو يستقبل السفير الإيطالي

استقبل معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير جمهورية إيطاليا لدى المملكة لوكا فيراري .

وفي مستهل اللقاء رحب معالي الأمين العام لمجلس الشورى بالسفير الإيطالي مشيراً إلى دور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز العلاقات الثنائية بين الدول.

وجرى خلال اللقاء استعراض أوجه العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيطاليا في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الإيطالي بغرفتيه الشيوخ والنواب، وسبل تعزيز الزيارات المتبادلة بينهما لما للبرلمانيين من دور في فتح آفاق أوسع لمجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

الأمين العام لمجلس الشورى يجتمع بالسفير البرتغالي

اجتمع معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في مكتبه بمقر المجلس في الرياض مع سفير جمهورية البرتغال لدى المملكة السيد مانويل كارفالهو، بحضور عدد من أعضاء المجلس.

وفي بداية الاجتماع رحب معاليه بالسفير البرتغالي، مشيداً بالعلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية البرتغال في شتى المجالات.

وجرى خلال الاجتماع استعراض سبل تعزيز التعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البرتغالي، بما يسهم في دعم وتنمية العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر الاجتماع عضو مجلس الشورى الدكتور ثامر الغشيان وعضو المجلس الأستاذ صالح الحصيني.

ساعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ - ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

مجلس الشورى يشارك الشعب البوسني إحياء الذكرى السنوية لمذبحة سربرينتشا

شارك مجلس الشورى الشعب البوسني إحياءه الذكرى السنوية الحادية والعشرين لمذبحة سربرينتشا التي ارتكبتها القوات الصربية عام ١٩٩٥م، وذهب ضحيتها نحو ٨ آلاف من أبناء المسلمين البوسنيين ونزوح عشرات الآلاف من المدنيين، واعتبرت حينها من أفظع المجازر الجماعية التي شهدتها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية.

وضم وفد مجلس الشورى الذي شارك في الحفل الذي أقيم في العاصمة البوسنية سراييفو عضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البوسنية الدكتور عبدالله بن حمود الحربي وعضو مجلس الشورى معالي المهندس عبدالله الضراب.

والتقى وفد المجلس على هامش الحفل رئيس مجلس الشعوب في برلمان البوسنة والهرسك عضو لجنة الصداقة البرلمانية البوسنية السعودية بالبرلمان السيد/ صافت صوفتيتش وعضو البرلمان السيد/ شمس الدين ميحميدوفيتش.

وأكد عضو المجلس الدكتور عبدالله الحربي خلال اللقاء وقوف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – إلى جانب الشعب البوسني، وتضامنها مع أهالي ضحايا المجزرة الصربية، وتقديم العون والمساعدات لهم. معيداً للأذهان إلى الدور التاريخي للمملكة في دعم ومساندة الشعب البوسني للدفاع عن نفسه ضد العدوان الصربي في العقد الأخير من القرن الماضي، ودعمها وتأييدها للبوسنة والهرسك واحترم سيادتها ووحدة أراضيها.

وأكد أن مواساة أهالي الضحايا في سربرينيتسا واجب إنساني وأخلاقي التزمت به القيادة السعودية بإرسالها وفد في كل عام للمشاركة في إحياء ذكرى مجزرة الإبادة الجماعية في سربرينيتسا.

ونقل الدكتور عبدالله الحربي للقيادة البوسنية وللشعب البوسني تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع يحفظهم الله وتمنياتهم للشعب البوسني الرخاء والنماء والازدهار.

وأكد أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله - كانت ولاتزال سنداً وعوناً للدول الإسلامية، وأن المملكة مستمرة في تنمية علاقات صادقة وودية مع البوسنة والهرسك، واحترام سيادتها ووحدة أراضيها، والتنوع القومي والتعايش السلمي المشترك بين الشعوب الثلاثة المكونة لها ودعمها بجميع إنتمائتهم دون تمييز بما يخدم مصلحة البوسنة والهرسك، مشيراً إلى أن السياسة الخارجية للمملكة تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في السياسة الداخلية للدول متمنياً للبوسنة والهرسك التقدم في مسارها نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بما من شأنه تعزيز الاستقرار فيها .

وثمن النائبان في البرلمان البوسني مشاركة المملكة ممثلة في مجلس الشورى في الذكرى السنوية لضحايا مجزرة سبربرينتشا، التي تجسد مواقف المملكة الإنسانية تجاه أبناء الشعوب الإسلامية، ومساندتها لهم ومواساتهم، وتقديم العون لهم ومساعدتهم على تجاوز آلامهم ومآسيهم.

حضر اللقاء سفير خادم الحرمين الشريفين لدى البوسنة والهرسك الأستاذ هاني بن عبد الله مؤمنه.

لجنة التعليم والبحث العلمي تناقش التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

ناقشت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة في مقر المجلس بحضور صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم.

وفي بداية الاجتماع رحب عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي بسمو رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مثمناً التعاون بين مجلس الشورى والمدينة الذي ينعكس على أدائها وتحقيقها لأهدافها.

من جانبه أكد سمو الأمير الدكتور تركي بن سعود حرص المدينة على التواصل مع مجلس الشورى، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع سيتيح الإجابة على مختلف الأسئلة والموضوعات التي تقع ضمن اختصاصات المدينة ومهامها.

وقد ناقشت اللجنة خلال الاجتماع أهم انجازات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والصعوبات والمعوقات التي واجهتا لتحقيق ذلك.

كما ناقش الاجتماع جهود المدينة في دعم البحوث وإجراءاتها والخطة الوطنية للعلوم والتقنية والإبداع، وتقديم الابتكارات التي تتبناها المدينة والمبادرات التي ستعمل عليها المدينة لتحقيق رؤيتها والتي ستكون مرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠.

وأجاب سمو رئيس المدينة وكبار مسؤوليها على أسئلة أعضاء اللجنة واستفساراتهم حول بعض النقاط التي تضمنها التقرير السنوي للمدينة.

حضر الاجتماع من جانب مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية المشرف على برنامج مراكز التميز المشتركة الدكتور أنس الفارس، والمشرف على معهد الابتكار والتطوير الصناعي الدكتور رامي نيازي، والمشرف على معهد بحوث الأحياء والبيئة الدكتور عبدالعزيز المالك، ومساعد المشرف على برنامج مراكز التميز المشتركة المهندس عدنان الساعاتي.

الاتحاد البرلماني العربي يدين قانوناً إسرائيلياً خفض عمر الطفل الفلسطيني لتنفيذ عقوبة السجن

أدان الاتحاد البرلماني العربي القانون الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي مؤخراً وخفض بموجبه الحد الأدنى لعمر الطفل الفلسطيني الذي تنفذ بحقه عقوبة السجن من أربعة عشر عاماً إلى اثني عشر عاماً.

وأكد الاتحاد البرلماني العربي في بيان له أن هذا القانون يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ودلالة على مضي الكنيست الإسرائيلي في إقرار القوانين العنصرية،مشدداً على أن السكوت على تلك الجرائم العنصرية يعني المشاركة فيها والقبول بها بدلاً من محاكمة مجرمي الحرب الذين ينتهكون يومياً حقوق الطفل الفلسطيني ويقتلون طفولته بكل الوسائل.

وطالب الاتحاد البرلماني العربي المجتمع الدولي وبرلمانات العالم بمتابعة القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي وفضحها وفرض عقوبات صارمة عليها لانتهاكها المعاهدات الدولية خاصة اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحقوق الطفل مشدداً على ضرورة مساندة النضال العادل للشعب الفلسطيني في سبيل استرجاع حقوقه الوطنية الثابتة. كما أكد الاتحاد البرلماني العربي في بيانه أن السلام المنشود لن يتحقق في ظل استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإمعان في انتهاك أبسط حقوق الإنسان. يذكر أن مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية قد انضم إلى الاتحاد البرلماني العربي عام ٢٠٠١م، ويهدف الاتحاد إلى تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وفيما بين البرلمانيين العرب في سبيل العمل المشترك وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية. كما يهدف إلى تنسيق جهود المجالس النيابية بالدول العربية في مختلف المحافل والمجالات والمنظمات الدولية، وخاصة في نطاق الاتحاد البرلماني الدولي. والبحث في القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها. ويعمل الاتحاد البرلماني العربي على تنسيق التشريع في الدول العربية وتوحيده ،وعلى دعم التعاون بين شعوب العالم من اجل سلام يقوم على العدل.

مجلس النواب العراقي يقيل وزير الدفاع .. ويصوت على قانون العفو العام

صوت مجلس النواب العراقي بالأغلبية على إقالة وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي من منصبه، وتأتي إقالة العبيدي على خلفية استجوابه من قبل البرلمان في الأول من شهر أغسطس الماضي بشأن قضايا فساد.

من جهة أخرى صوت مجلس النواب العراقي بالأغلبية على قانون العفو العام المثير للجدل. جاء ذلك خلال الجلسة الاعتيادية الـ١٤ من الفصل

التشريعي الاول للسنة التشريعية الثالثة التي عقدها مجلس النواب العراقي برئاسة رئيسه سليم الجبوري وحضور ٢٣٤ نائباً.

نواب أوروبيون يؤيدون العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا

كشفت صحيفة «حريت» التركية أن وفد البرلمان الأوروبي أعلن خلال زيارته لتركيا مؤخرًا عن تأييده للعملية العسكرية التي تشنها القوات التركية على تنظيم داعش في سوريا، مشيرة إلى أن الوفد أكد أن الزيارة تأتي من أجل إعلان تأييد المؤسسات الأوروبية للشعب التركي بعد فشل محاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف يوليو الماضي.

وضم وفد البرلمان الأوروبي العديد من الأعضاء البارزين، منهم إلمار بروك، رئيس لجنة الشئون الخارجية الأوروبية، وكاتي بيري، مسئولة الملف التركي في البرلمان الأوروبي، الذين أعلنوا عن تضامنهم مع تركيا خلال العملية العسكرية التي استهدفت تحرير مدينة جرابلس السورية من قبضة تنظيم داعش الإرهابي.

وشدد الوفد على أهمية مساندة تركيا خلال المواجهة التي تخوضها مع تنظيم داعش الإرهابي، الذي شن العشرات من الهجمات الإجرامية في مختلف أنحاء القارة الأوروبية وفي الأراضي التركية ذاتها، بعد أن أصبح التنظيم مصدر خطر على كل من تركيا وأوروبا في نفس الوقت.

البرلمان العربي يستنكر صمت المجتمع الدولي عن جرائم الحرب في حلب

استنكر رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان، صمت شعوب العالم تجاه القصف العشوائي والقتل بحصار المدنيين وخاصة الأطفال من قبل نظام الأسد وأعوانه. وقال الجروان في بيان له: "إن صورة الطفل السوري عمران دقنيش التي تم تداولها عبر نشرات الأخبار ومواقع التواصل الاجتماعي بعد انتشاله من تحت الأنقاض ووجهه ملطخ بالدماء جراء القصف الهمجي، يلخص الوضع المأساوي الذي يعيشه المدنيون في حلب خاصة الأطفال منهم".

وشدد على أن ما يجري من جرائم ضد الإنسانية بمدينة حلب المحاصرة يتحمله العالم الصامت على هذه الجرائم، مطالبًا شعوب العالم الحر بعدم الصمت عن هذه الجرائم الوحشية بالضغط على حكوماتهم للتحرك لإيقاف نزيف الدم الذي غطى التراب السوري.

نواب أوروبيون يطالبون الاتحاد الأوروبي بتدابير حازمة لوقف التصعيد ضد المدنيين في سوريا

دعت المجموعة الليبرالية في البرلمان الأوروبي وهي ثالث قوة سياسية في المجلس إلى ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير أكثر حزمًا في التعامل مع التصعيد الحالي ضد المدنيين في سوريا.

وقال فيرهو فشتات، رئيس تحالف الليبراليين والديمقراطيين في البرلمان الأوروبي، في بيان له في بروكسل إنه يدعم بقوة التصريح الصادر عن الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي فدريكا موغيريني، لكنه يدعو إلى اتخاذ تدابير أكثر صرامة من الاتحاد الأوروبي لكبح جماح الأعمال الروسية والسورية ضد المدنيين.

وأوضح أن بشاعة الصور عن المعاناة الإنسانية المستمرة في الظهور من حلب، تتطلب من الاتحاد الأوروبي أن تفعل أكثر من ذلك بكثير لضمان أن تنهي القوات العسكرية الروسية في سوريا القصف العشوائي على المناطق المدنية وتوافق على وقف الأعمال العدائية لدوافع إنسانية. ورحب المسؤول الأوروبي بالموقف المشترك الذي أصدرته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول سوريا . وأضاف : إذا كنا نريد حقًا ضمان التنفيذ الكامل لبيان جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يجب أن نمارس ضغوطًا ذات مصداقية على الحكومة الروسية، وجعل العقوبات ضد روسيا، مرتبطة بالالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي في سوريا.

حكومة الوحدة الوطنية التونسية تحوز ثقة مجلس نواب الشعب

منح مجلس نواب الشعب التونسي بأغلبية ثقته لحكومة الوحدة الوطنية التي شكلها يوسف الشاهد، وقد منح النواب لحكومة الشاهد ١٦٧ صوتًا من أصوات ١٩٤ نائبًا حضروا جلسة منح الثقة، فيما عارضها ٢٢ نائبًا، واحتفظ ٥ نواب بأصواتهم.

وتشكلت حكومة الشاهد الذي ينتمي لنداء تونس الفائز بأكبر المقاعد في المجلس في انتخابات ٢٠١٤ على خلفية سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد، بعد تفاعل تسعة أحزاب فاعلة في تونس إلى جانب اتحادات العمال والغرف والفلاحة مع دعوة أطلقها الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية تواجه الصعوبات الكبيرة التي تواجه البلاد.

النواب الليبي يرفض حكومة السراج المقترحة

رفض مجلس النواب الليبي الحكومة المقترحة والمقدمة من قبل رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، حيث صوت ٦١ نائبًا ضد الحكومة المقترحة من أصل ١٠١ نائباً، فيما صوت نائب واحد للحكومة وامتنع ٣٩ آخرين عن التصويت.

وطالب رئيس مجلس النواب الليبي عقيله صالح، بعودة كلاً من النائبين بالمجلس الرئاسي علي القطراني وعمر الأسود للمشاركة في تشكيل الحكومة، وإعطاء فرصة أخيرة للمجلس الرئاسي لتقديم تشكيلة حكومته الجديدة.

الحكومة البريطانية ستشرح لمجلس العموم خطوات الخروج من الاتحاد الأوروبي وشكل العلاقة مع الاتحاد

قالت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي إن الحكومة البريطانية ستعرض الخطوات التي اتخذتها للتحضير للخروج من الاتحاد الأوروبي. بينما ثار جدل أوروبي بسبب الإعلان عن مفاوضات تجارية بين أستراليا وبريطانيا.

وصرحت ماي في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) أن وزير الخروج من الاتحاد ديفد ديفيز سيدلي ببيان أمام البرلمان بشأن "الخطوات التي كانت الحكومة تتخذها خلال الصيف، وكيف سنمضي في ذلك لتحديد شكل العلاقة التي نريدها مع الاتحاد الأوروبي". وأوضحت أنها لن تفعّل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة التي تبدأ بها الإجراءات الرسمية للخروج من الاتحاد هذا العام، لكنها قالت إن الحكومة لن ترجئ مسألة الخروج.

وعلى هامش مشاركتها في قمة مجموعة العشرين التي عقدت في مدينة خانجو الصينية- قالت ماي: إن الاقتصاد البريطاني سيعيش "أيامًا صعبة" في المستقبل بسبب قرار الخروج الذي صوت له البريطانيون في استفتاء ٢٣ يونيو/حزيران الماضي. وأضافت "رأينا أرقامًا تعطي بعض الرسائل المختلفة فيما يتعلق بالاقتصاد في الوقت الحالي.. أعتقد أن رد فعل الاقتصاد كان أفضل مما توقعه البعض بعد الاستفتاء، ولكن لن أدعي أن كل الأمور ستسير بسلاسة". من ناحية أخرى، أكد رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر معارضته إجراء أية مفاوضات تجارية بين بريطانيا وغيرها من الدول قبل خروجها من الاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك بعد أن صرح رئيس وزراء أستراليا مالكولم ترنبول بأنه يستعد لإطلاق محادثات مع نظيرته البريطانية حول التجارة الحرة في أولى محادثات من نوعها منذ الاستفتاء البريطاني.

نواب ألمانيون متورطون في فضيحة طلب أقلام فاخرة

نشرت صحيفة «بيلد» الألمانية، قائمة تضم أكثر من ٩٠ نائبًا في البرلمان الألماني « البوندستانغ» متورطين في فضيحة طلب أقلام حبر فاخرة، فيما قال رئيس البرلمان السيد لا مرت: إن مثل هذه الوقائع لا تسهم في تعزيز سمعة البرلمانين بين الشعب وطالب بمراقبة أوسع.

نشرت صحيفة "بيلد" الألمانية مؤخرًا قائمة تضم أسماء أكثر من ٩٠ نائبًا في البرلمان الألماني متورطين في فضيحة طلب أقلام حبر فاخرة من "مونت بلانك». وشملت القائمة التي نشرتها الصحيفة أسماء نواب حاليين وسابقين في البرلمان. تجدر الإشارة إلى أن هناك نزاعًا قضائيًا بين الصحيفة والبرلمان منذ سنوات حول نشر الأسماء، وتنظر المحكمة الإدارية العليا برلين- براندبورغ، في القضية حاليًا، ولم تتمكن متحدثة باسم المحكمة من الإدلاء ببيانات حول موعد إصدار المحكمة لقرارها في القضية.

فيما نشرت صحيفة "بيلد" في صفحتها الإلكترونية أمس الأربعاء، ونقلا عن وكالة الأنباء الألمانية، تصريحًا لرئيس البرلمان يعبر فيه عن وجود خطأ في طلب أقلام الحبر باهظة الثمن، وذكر "لامرت" أن طلب أقلام وأقلام حبر باهظة الثمن تُدفع أثمانها من أموال دافعي الضرائب لم تكن عملية ضرورية ولم تشكل كذلك مشكلة.

البرلمان البلغاري يقر تشريعًا لمكافحة الإرهاب

أقر البرلمان البلغاري تشريعًا لمكافحة الإرهاب يسمح للحكومة بتقييد حقوق مدنية خلال فترات الطوارئ. وكشفت تقارير إعلامية أن التغييرات التي تم إقرارها في قراءة أولى للتشريع، ولا تزال في حاجة إلى المصادقة عليها مجددًا، تمنح صلاحيات موسعة للشرطة والوكالات الأمنية.

وأوضحت أن القانون البلغاري يسمح للشرطة بدخول ملكيات خاصة خلال عملية مكافحة الإرهاب، واستخدام سيارات المدنيين إذا اقتضت الضرورة، وتقييد حركة المواطنين، ووقف خدمات الإنترنت والتحفظ على وثائق من يشتبه أنهم يحضرون لعمل إرهابي. ويرفع التشريع الجديد من المدة الزمنية التي يسمح خلالها للسلطات الاحتفاظ ببيانات الاتصال الشخصية التي تقوم بجمعها من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، كما يسمح لوكالة الأمن القومي البلغارية بإرسال عملاء متخفين لمنع المشتبه بهم من التحضير لهجوم إرهابي أو تنفيذه في نفس الوقت الذي يتيح فيه للقوات المسلحة في البلاد التدخل عند رصد خطر وقوع عمل إرهابي أو وقوعه بالفعل.

البرلمان الصربي يمنح الثقة للحكومة الجديدة

حازت الحكومة الصربية الجديدة لرئيس الوزراء ألكسندر فوسيتش على ثقة البرلمان بأغلبية ١٦٣ صوتًا مقابل ٦٢ صوتًا، بعد نحو أربعة أشهر من فوزه بانتخابات مبكرة. وخاض فوسيتش الانتخابات في منتصف ولايته لرغبته في البقاء رئيسًا للحكومة مدة أربع سنوات كاملة لتنفيذ إصلاحات، وقيادة بلاده للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وسيبقى الحزب التقدمي الذي يقوده فوسيتش في إئتلاف مع الحزب الاشتراكي رغم حصول الأول على دعم أكثر من نصف مقاعد البرلمان. واحتفظ زعيم الحزب الاشتراكي وزير الخارجية إيفيكا داسيتش بحقيبته الوزارية إلى جانب وزير المالية دوسان فويوفيتش.

حزب البديل من أجل ألمانيا يحل ثانيًا في انتخابات مقاطعة ميكلنبورغ فوربومرن

حقق حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المناهض للمهاجرين نجاحًا مهمًا في انتخابات مقاطعة ميكلنبورغ فوربومرن الغربية (شمال شرقي البلاد)، ملحقا هزيمة بحزب المستشارة أنجيلا ميركل قبل عام من الانتخابات التشريعية.

واحتل الحزب الاشتراكي الديمقراطي المرتبة الأولى مع نحو ٣٠٪ من الأصوات بتراجع خمس نقاط عن العام ٢٠١١، بينما حل حزب البديل الشعبوي ثانيًا مع ٢٢٪. وتقدم حزب البديل الصغير الذي تأسس في ٢٠١٣ على الحزب المسيحي الديمقراطي بزعامة ميركل، وهي نائبة عن المنطقة، والذي حل ثالثًا بما بين ١٩٪ و٢٠٪ من الأصوات. ووصف زعيم حزب البديل في هذه المنطقة لايف-إريك هولم نجاح حزبه بالتاريخي، وقال: إن من الأمور الرائعة إزاحة حزب ميركل من المركز الثاني.

وبمعزل عن قضية اللاجئين، اعتبر فاينهولد أن حزبه يستمد قوته من أن "كثيرين ما عادوا يشعرون بأنهم ممثلون".

ولم يتمكن النازيون الجدد الذين تعد هذه المقاطعة معقلهم، من البقاء في البرلمان الإقليمي، إذ أدى اختراق الحزب الشعبوي إلى حرمانهم من الحصول على عتبة ٥٪ الضرورية.

أ.د. دلال بنت مخلد الحربي
عضو مجلس الشورى

شوريات د. عبدالله العسكر

لم يدر في خلدي في يوم من الأيام - منذ تعييني عضواً في مجلس الشورى، ومتابعتي الدائمة لمجلة المجلس (الشورى) والتي كان أكثر ما يشدني إليها صفحتها الأخيرة التي تمهر باسم د. عبدالله بن إبراهيم العسكر ، أن أحل مكانه في هذه الصفحة بعد أن رحل عن الدنيا.

رحل د . العسكر إلى رحمة الله وها أنا في صفحته تتجاذبني حرقة فقدان وفراق أستاذ فاضل لقيت منه في مشواري العلمي كل تشجيع واعتزاز بما أقدم، ولعلي لا أنسى احتفاءه الأول بكتابي نساء شهيرات من نجد (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م) عندما خصص مقاله في الرياض(١) عن الكتاب وصاحبة الكتاب، وما تزال عبارته: « أحسب أن ما قامت به الدكتورة دلال نقطة تحول في مسيرة الكتابة التاريخية في المجتمع السعودي » مصدر تحفيز لإسهام أكثر في مجال دراسات المرأة.

ثم جمعتني به الأيام في مشروعات ولقاءات علمية، وفي ظل نشاطه العلمي من تأليف وترجمة كان حريصاً على أن يصلني نسخة من إنتاجه بعد الإصدار، وكان آخر أعماله التي أهداني إياها ترجمته (٢) لكتاب (كتابة التاريخ في المملكة العربية السعودية) «العولمة والدولة في الشرق الأوسط » لمؤلفه يورك ماتياس ديترمان Jorg Matthias Determann.

والذي كان يدور حول نظرة مؤرخي المملكة إلى تاريخ بلادهم وتدوينه، وأساليب ومناهج الكتابة التاريخية لديهم وتطورها، ومما لا شك فيه أن عمل الدكتور عبدالله العسكر – رحمه الله - كان كبيراً إذ صاغ الكتاب بأسلوب سلس وجميل وجعل منه كتاباً عربياً في روحه ومحتواه بالرغم من أنه نقله عن لغة أجنبية، كما أضافت تعليقاته قيمة علمية أخرى على الكتابة.

أما (شوريات) وهي عنوان صفحته في مجلة الشورى والتي كان يقدم في كل عدد فكرة موضوع تدخل في إطار مجال المجلس والشأن البرلماني على المستوى العالمي بشكل عام، فجاءت متنوعة ما بين الاقتصادي والسياسي وأحياناً الاجتماعي، وفي مجملها تنم عن إطلاع وثقافة عالية ومتابعة ، وأنا على ثقة بأن كل من كان يقرأ (شوريات) يقف على مقدار الجهد الذي كان يبذله د.العسكر لإعداد موضوع العدد، ولذلك كان ختام مجلة الشورى له ذائقة عالية بقلم د.العسكر.

رحل عبدالله العسكر والدعوات الصادقة ترتفع إلي السماء من محبيه وتلاميذه وأصدقائه وكل من عرفه بأن يغفر الله له ويسكنه في عليين جزاء ما قدمه لوطنه وأمته ومجاله العلمي.

وفي الختام :

لعلي أستطيع أن أملأ فراغ أستاذ مميز أسهم بأعمال جليلة وكان له حضور علمي على المستوى المحلي والعربي، وأن أقدم ما يشفع لي بأن أكون على هذه المساحة لتواصل هذه الصفحة في إطار المجلة ما كانت عليه من تميز.

---

(١) الرياض ع ١١٣٧٠ ، س ٣٦ (الأربعاء ٢٩ ربيع الآخر ١٤٢٠هـ - ١١ أغسطس ١٩٩٩م)
(٢) بيروت، جداول ،٢٠١٥م

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100001190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

nazaha.gov.sa
رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa